



الأجوب المرضية المن عن عن عن الأرب المركب المائط ولى الدين العراقي المائط ولى الدين العراقي

دراسته دیحقین محمد کامر

الدانقر الدانقي الكنبار الفريخية الإسلامية الاحد، الرف الديادي الاحد، الرف الديادي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له . وأشهد ألا إله إلا الله ، وحده لاشريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أمابعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد على فشرالأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في الذار .

فبين يديك - أخى القارىء - مجموعة من الأسئلة وبجهت للحافظ ولى الدين أحمد بن الحافظ العراقى ، وجهها له أهلُ مكة بواسطة الحافظ تقى الدين بن فهد ومجموع هذه الأسئلة ثلاثون سؤالاً مابين أسئلة عقدية وفقهية وأصولية وحديثية ، وأجاب عليها رحمه الله - بما رآه أنه الحق والصواب ، وفي كثير من المواضع كان يجيب بما قاله الأئمة السابقون خصوصاً الشافعية - إذهو شافعي المذهب - ويعزو كل قول نَقلَه إلى صاحبه في كتابه .

وقد كان في كثير من إجاباته يتفق مع مانُقلَ عن السلف ، ولكنه خالف – قليلا – (حمة الله عليه) في بعض المواضع خصوصاً في المسألة الأولى إذ سئل – رحمه الله عن آيات الصفات وأحاديثها : ما العمل فيها ؟ فقال : فيه قولان لأهل العلم مشهوران ، أحدهما : مذهب السلف (ثم حكاه) ، والثاني : وهو مذهب أكثر المتكلمين ، (ثم حكاه) ، ومع أنه مال إلى مذهب السلف إلا أنى بينتُ أن هذا الباب – لايجوز أن يُعتقد فيه إلا مذهب السلف فقط وإلا أدًانا ذلك إلى شيىء من التعطيل والعياذ بالله تعالى ، وقد أطلت مانقل في تلك المسألة خشية أن يظن القارىء أن كلا المذهبين لاغبار عليه ، وأنه يجوز له أن يعتقد أحدهما ، والخير أردت – إن شاء الله – ، وهذه المسألة أحد المواضع التي أطلت فيها النقل ، والموضع الثاني كان في المسألة الحادية والعشرين ، وهي مختصة أطلت فيها النقل ، والموضع الثاني صاحب « الفتوحات المكية » وابن الفارض صاحب بالسؤال عن حال ابن عربي الطائي صاحب « الفتوحات المكية » وابن الفارض صاحب عربي وابن الفارض ، وكانت إجابته طيبة مستحسنة ثم مدح ابن تيمية ، ولكنه (رحمه عربي وابن الفارض ، وكانت إجابته طيبة مستحسنة ثم مدح ابن تيمية خالف الإجماع عربي وابن الفارض ، وكانت إجابته طيبة مستحسنة ثم مدح ابن تيمية خالف الإجماع عربي وابن الفارض ، وكانت إجابته طيبة مستحسنة ثم مدح ابن تيمية خالف الإجماع عربي وابن الفارض ، وكانت إجابته طيبة مستحسنة ثم مدح ابن تيمية خالف الإجماع عربي وابن الفارض ، وكانت إجابته طيبة مستحسنة ثم مدح ابن تيمية خالف الإجماع الله) عقب مدحه بما يُعدً عيباً في حق شيخ الإسلام فرأى أن ابن تيمية خالف الإجماع الله)

فى مسائل .. وأفتى فى أخرى بما لم يُسبق به ، وخصوصاً مسألة الطلاق ومسألة زيارة القبور ومنها زيارة قبر النبى ﷺ ، واستحسن ماصنعه الشيخ تقى الدين السبكى – رحمه الله – فى تأليفه كتاباً يرد فيه على ابن تيمية فى مسألة الطلاق والزيارة .

فبينتُ أن ابن تيمية - رحمه الله - لم يخالف الإجماع قط ، كيف وهو يَعدُ الإجماع حجة مُلزمة إذا ثبت ، ويُحرّم مخالفته تحريما قاطعاً وبينتُ مسألة الطلاق وأن شيخ الإسلام أفتى فيها بما أفتى به بعض صحابة رسول الله ﷺ وبعض التابعين وهكذا إلى زمن ابن تيمية . (رحمة الله عليه) .

وفي بعض المسائل رأيت فرصة للحديث عن بعض المسائل التي افترق فيها إخواننا أحزاباً وعادى كل منهم الآخر بسببها ، وذلك كمسالة « العذر بالجهل » ومسائة « التوقف» فدلوت فيهما بدلوى حبًا لإخواني ، وخوفاً عليهم من الزلل والشطط ، خاصة وأننى كنت أرى أن ليس ثمة عذر لن أشرك بالله جاهلاً ثم رجعت إلى القول الحق – إن شاء الله بولك بعد جهد جهيد ووقت طويل ، عانيت فيه كثيراً ، وضاقت على – ساعتها – الأرض بما رحبت ، وكنت أسمع للطرفين ، وكل يُدلى بحجّته ، وأنا أنفر من التقليد نفوراً شديداً ، فكنت لا أسلم بحجة إلا بعد قراءتها في كتب أهل العلم ، وأخيراً من الله على وهداني إلى الصواب ، إلى أقوال أهل السنة والجماعة ، وأنا أعتقد أن كل أخ يطلب الحق ويحرص عليه ، ولا يُسلّم بالقليد إذا بحث ، وسأل الله الهداية آناء الليل وأطراف المهار : أعتقد أنه لابد وأن يهتدى للحق – إن شاء الله تعالى – ومن هنا فقد طال تعليقي – بما أنقله عن العلماء – في بعض الأحيان ، فإذا وجدت ذلك فَظُنُ في محققه فيراً ، وإن عدمت منك دعاءً ، فليس كثيراً أن أعدم منك ملاماً وعتابا ، وأنا على يقين في شاء الله – بعد قراءتك لهذه النقول الكثيرة عن سلف الأمة الصالح ، وقد احتوت على علم جم ، وقد جمعت لك مُتَفَرقها في مكان واحد ، وقربت عليك شواردها – على يقين أن سأنال منك حسنناً ، ولا أعدم منك خيراً .

أسأل الله - تعالى - أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه روف رحيم.

محققه أبو أسماء محمدمحمد تامر الدرعمي السلفي شبرا الخيمة الأحد ١٧ / ١٢ / ٨٩

وصف المخطوط

اعتمدت فى تحقيق هذا المخطوط على النسخة الموجودة منه فى دار الكتب المصرية(١) وهى تبلغ ستا وعشرين ورقة (أى اثنتين وخمسين صفحة) (٢) . مكتوبة بخط نسخ حسن كتبها إسماعيل بن الشيخ محمد الشاش فى ١٣ شعبان سنة ١٣١٧هـ ٣- يبلغ عدد الأسطر فى كل صفحة واحدا وعشرين سطراً .

٤- في كل سطر قرابة عشر كلمات

٥- الهمزة في المخطوط مُسنَهُلة فتجد كلمة « إمرارها » هكذا « امرارها » «أمراً »
 يكتبها (امراً). (أحاديث) يكتبها (احاديث). (اللؤلؤي) يكتبها (اللواوي). وهكذا.
 * نسبة المخطوط إلى مؤلفه:

ثبتت نسبة هذا المخطوط إلى المؤلف بما لايدع مجالاً للشك أوالظن وبرهان هذا .

١- ثبت في مقدمة المخطوط مانصه: « الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية « للشيخ الإمام العالم الورع الزاهد وحيد دهره ، وفريد عصره ، بقية المجهتدين الشيخ ولى الدين العراقي تغمده الله برحمته .. » انظر ص (٦).

٢- وفي أخرها ثبت مانصه: « فرغ منه أحمد بن العراقي بعد صلاة الجمعة رابع
 عشر شهر رجب سنة سبع وثمانمائة .. »

٣- ثبت في أثناء الأجوبة مايأتي:

أ - في المسألة الرابعة عشرة مانصه « ... لكن ذكر والدى - رحمه الله تعالى - وغيره مرتبة أعلى من هذه وهو أن يُجمع في وصف الراوى بين هاتين اللفظتين ، فيقال فيه : حجة ثقة ... » انتهى وهذا ثابت في شرح العراقي الأفيته / ص ١٧٢ .

ب - في المسألة الخامسة والعشرين مانصه « قال والدى - رحمه الله - في شرح الفيته المشهورة : « وأما الإجازة للحمل فلم أجد فيها نقلا غير أن الخطيب قال : لم نرهم ..» أ.هـ وهذا ثابت في شرح العراقي لألفيته الموسومة بفتح المغيث ص ٢٠٩

حـ - في المسألة التاسعة والعشرين مانصه: « وقال والدى - رحمه الله - في شرح الترمذي: اختلف نظر الصحابة - رضي الله عنهم - والتابعين في لبس النعال في الصيلة .. » وقد ثبت أن الحافظ العراقي والد المؤلف - له شرح على الترمذي وهو إكمال

شرح سنن الترمذى للحافظ ابن سيد الناس الذى وصل فيه إلى باب: ماجاء فى أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » وهذا الشرح مازال مخطوطاً وله نسخة ناقصة فى دار الكتب المصرية رقم (٢٥٠٤) حديث »

(مقدمة فتح المغيث للحافظ العراقي ص . ي)

٤ - قال الحافظ السخاوى في الضوء اللامع: « ومما علمتُه من تصانيفه .. والأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية » الواردة عليه من التقى بن فهد .. » (١/ ٣٤٣)

٥- ثبت في كشف الظنون (١ / ١٢) لحاجي خليفة مانصه:

« الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية » للحافظ ولى الدين أبى زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي الشافعي » ا . هـ منه .

١- وثبت في « فهرس الفهارس والأثبات » للشيخ عبد الحي الكتاني مانصه في ترجمة ابن عربي : « وفي الأجوبة المكية للحافظ أبي زرعة العراقي كلامٌ فيه طويل ، محصلُه ومداره على أنه يتكلم في الكلام بما يعطيه ظاهرُه ، ولا يتعرض للقائل لاحتمال أن يكون مرادُه غير ظاهره أو تاب من ذلك قبل موته » ا .هـ (١ / ٣١٧) قلت : وهذا مذكور في المسألة الحادية والعشرين في ترجمة ابن عربي »

٧- وفي فهرس الفهارس أيضا (٢ / ١١١٩) مانصه في ترجمة ولى الدين العراقي
 « .. ومن تصانيفه الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية التي سأله عنها الحافظ تقى الدين
 ابن فهد وهي عندي ... » ا . ه. .

(عملى في هذا المخطوط)

١- نُسْخُهُ من دار الكتب العامرة .

٢- ضبط ما يُشكل من الكلمات.

٣- تخريج الأحاديث.

٤- وضع علامات الترقيم.

٥- إشباع بعض المسائل بالنقل عن العلماء ، وموضع ذلك بالحاشية

٦ - عمل فهرست للأسئلة كما وردت بالمخطوط.

مالهالن مرب العالمين بمامابع ما حمالهالن يجيب السابل والصلاة والسلام على مدن المحد الذي خمت به السابل وعلى إله واصحابه الذين جمعت فيهم الفضايل فهذه عن استلة وردت على نالبقاع الشريفه مرجوت في المحوبة المرضية ، وسميرا المحديثة ، وسميرا المحديثة ، وسميرا المحديثة ، وسميرا المحديثة ، وسميرا المسئل المليه ، وعلى الاه اعتمال المسئلة الإولى الآنات والأحادث التي فيها والمحدث المتي فيها والمحدث المتي فيها والمحدث المتيان المان والمحدث المتيان المان والمحدث المتيان المان والمحدث المتيان والمحدث المتيان والمحدث المتيان والمحدث المتيان والمحدث المتيان والمحدث المتعالم المتيان والمحدث وا

الاحداد ها عن الاساد الكروب عن الدساد ها و و به المعامل العالم الورع به المعامل العالم الورع به المعامل العالم الورع به المعامل المعا

ترجمة الحافظ ولى الدين المؤلف (١)

(اسمه):

أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن أبى بكر بن إبراهيم الولى أبى بكر بن إبراهيم الولى أبو زرعة بن الزين أبى الفضل الكردى الأصل المهراني القاهرى . ويُعرف كأبيه بابن العراقي .

(مولده):

وُلد في سحر يوم الاثنين ثالث ذي الحجة سنة ٧٦٢ بالقاهرة .

(طرف من حياته)

بكر به أبوه فأحضره على الشيوخ ، ورحل به إلى دمشق فأحضره بها على الحافظين الشمس الحسينى والتقى بن رافع والمحدث أبى الثناء المنبجى ، ولما رجع من الرحلة مع أبيه حفظ القرآن وعدة مختصرات من الفنون ، ونشأ يقظا ، ثم ارتحل إلى دمشق ثانية مع رفيق والده الحافظ نور الدين الهيثمى ، وكذا ارتحل مع أبيه إلى مكة والمدينة غير مرة وسمع هناك خلقا كثيراً ،

وبالجملة فهو مكثر سماعاً وشيوخاً ، وتدرب بوالده في الحديث وفنونه ، وكذا في غيره من فقه وأصول وعربية ، وأخذ أصول الفقه والمعاني والبيان عن الضياء عبيد الله العفيفي القزويني الشافعي ، ولم يلبث أن برع في الحديث والفقه وأصوله والعربية والمعاني والبيان وشارك في غيرها من الفضائل ، وأذن له غير واحد من شيوخه بالإفتاء والتدريس ، واستمر يترقى لمزيد ذكائه حتى ساد ، وظهرت نجابته ونباهته مع حسن خلّقه وخلّقه ، وصيانته وعفته وأمانته وديانته ، ودرس – وهو شاب – في حياة أبيه وشيوخه في عدة أماكن .

وتولى وظائف أبيه - بعد موته - وناب فى القضاء عن العماد أحمد بن عيسى الكركى ، وأضيف إليه فى بعض الأوقات قضاء منوف وغير ذلك ، ثم فرغ نفسه للإفتاء والتدريس والتصنيف وكذلك الإملاء.

(شىيىخە):

من شيوخه أبو الحرم القلانسى ، والمحب أبو العباس الخلاطى والعز بن جماعة والجمال بن نباتة ، والمحدث أبو الثناء المنبجى ، وأبو البقاء السبكى ، والبهاء بن خليل ، والباجى ، وأبونصر الشيرازى والقسم بن عساكر وسراج الدين البلقينى والبهاء بن عقيل النحوى وغير ذلك كثير

(ثناء العلماء عليه)

لقد نال ولى الدين ثناء كثيرا من العلماء المعاصرين له ومن بعدهم: قال فيه الحافظ ابن حجر: « أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقى الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو زرعة ... وكان من خير أهل عصره، بشاشة وصلابة في الحكم وقياما في الحق، وطلاقة وجه وحسن خلق وطيب عشرة »

(إنْباءُ الغمر بأبناء العمر ٨ / ٢٢)

وقال أيضاً عنه في « معجمه » : « وكان الغالب عليه الخير ، والتواضع وسلامة الباطن ، ولم يخلف بعده مثله » نقله السخاوى في (الضوء اللامع ١ / ٣٤٠) وقال في إنباء الغمر في ترجمة والده الحافظ العراقي : « وسئل عند موته : مَنْ بقي من الحفاظ ؟ فبدأ بي [أي بالحافظ ابن حجر] وتُنَّى بولده (أي بأحمد) وتلَّث بالشيخ نور الدين – يعنى الهيثمي) (٢ / ٢٧٧)

وقال التقى الفاسى: « أخذت عنه أشياء من تواليفه ومروياته وانتفعت به كثيراً فى علم الحديث وغيره ، وهو أكثر عصرنا هذا حفظا للفقه وتعليقا له ، وتخريجاً ، وفتاويه على كثرتها مستحسنة ومعرفتُه للتفسير والعربية والأصول متقنة »

وقال البدر العينى: « كان عالماً فاضلاً ، له تصانيف فى الأصول والفروع وفى شرح الأحاديث ، ويد طولى في الإفتاء ، كان آخر الأئمة الشافعية بالديار المصرية »

وقال الجمال بن موسى : « الإمام العلامة الفريد ، شيخ الحفاظ هو أشهر من أن يُوصف » (انظر الضوء اللامع ١ / ٣٣٦ - ٣٤٤)

(مؤلفاته)

- ١- أخبار المدلسين .
- ٧- اختصار للكشاف مع تخريج أحاديثه.
- ٣- اختصار للمنسك الكبير للعز بن جماعة .
- ٤- التحرير لما في منهاج الأصول من المعقول والمنقول (١).
- ه- البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسُ بضرب من التجريح.
 - ٦- الأطراف بأوهام الأطراف (مطبوع).
 - V الدليل القويم على صحة جمع التقديم (Y) .
 - ٨ النهجة المرضية شرح البهجة الوردية .
 - -9 المستجاد في مبهمات المتن والإستاد (7).
 - ١٠ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (٤).
 - ١١ تقريب الأسانيد (٥).
 - $^{(7)}$. تنقيح اللباب للمحاملي $^{(7)}$.
 - ١٣ جَمْعُ لطرق حديث المهدى
 - $^{(4)}$ شرح الصدر بذكر ليلة القدر $^{(4)}$.
- ه ١- شرح لسنن أبى داود . وصل فيه إلى باب سجود السهو (سبع مجلدات (٨)) .
 - ١٦- شرح لنظم والده للاقتراح في الاصطلاح

⁽١) كشف الظنون (٢ / ١٨٨٠) (٦) كشف الظنون (١ / ١٦٤)

 ⁽۲) کشف الظنون (۱ / ۲۱۱)
 (۷) کشف الظنون (۲ / ۲۱۱)

⁽٣) كشف الظنون (٢ / ١٠٤٢) (٨) كشف الظنون (٢ / ١٠٤٢)

⁽٤) كشف الظنون (١ / ٣٦٤) (٨) كشف الظنون (٢ / ١٠٠٥)

- ١٧ فضل الخيل وماورد فيها من الخير والنيل (١)
- ۱۸ ذيل « العبر » وهو كتاب للحافظ الذهبي موسوم بـ « العبر في خبر من غبر »(٢)
 - ١٩- نكت الفتاوي على المختصرات الثلاثة التنبيه والمنهاج والحاوي
- -7 الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية $\binom{7}{}$. وهو هذا الكتاب وهو من فتاواه رحمه الله تعالى .
 - ٢١ ذيل الكاشف في رجال الكتب الستة للحافظ الذهبي .

(وفاتــه)

تُوفِّى - رحمة الله عليه - يوم الخميس السابع والعشرين من رمضان سنة ٨٢٦ هـ وقد أكمل ثلاثاً وستين سنة وثمانية أشهر ، ودُفنَ بجنب أبيه - رحمهما الله تعالى -

⁽١) كشف الظنون (٢/١٧٩)

⁽٢) كشف الظنون (٢ / ١١٢٤)

⁽٣) كشف الظنون (١ / ١٢)

الأجوب المرضية المن عن عن عن الأست كلة المركب المائط ولى الدين العراقي المائط ولى الدين العراقي

دراسته دیحقیق محریک دنام چر

النسالة و النسالة و مَكْنَبَبِّ الْمُوْعِيْثِيِّ الْمُسْلِولِيْنِ الْمُعَيَّدُ الرَّالِ الْمُسْلِولِيْنِ الْمُعَيَّدُ الرَّالِيَّ الْمُسْلِولِيِّ الْمُسْلِولِيِّ الْمُسْلِولِيِّ الْمُعَيَّدُ اللّهِ الْمُلِيْدِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ا

قال الحافظ ولى الدين العراقى:

بسم الله الرحمين الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، أما بعد ، حمداً لله الذي يُجيب السائل والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي خُتمَت به الرسائل ،وعلى آله وأصحابه الذين جُمعت فيهم الفضائل ،.

فهذه أجوبة عن أسئلة وردت على من البقاع الشريفة ، رجوت بتسويد الجواب عنها تبييض الوجه والصحيفة ، وسميتها « الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية » وعلى الله أعتمد ، وبه أعتضد .

(المسألة الأولى) (١)

الآيات والأحاديث التي فيها ذكر بعسض صفات الله تعالى

(١) أعلم ياأخي - رحمك الله - أن هذه المسألة عظيمة في الدين - عَنَيْتُ مسألة الأسماء والصفات- ويجب أن تُوليها اهتماماً حتى تصل فيها - بفضل ربك - إلى الحق الذي كان عليه صحابة رسول الله - على - والقرون التي تلتهم ، فهم خير هذه الأمة بعد نبيها - على - كما ثبت ذلك بالأدلة المتضافرة من كتاب الله وسنة نبيه - على ويكفيك برهانا على ذلك أن الله رضى عنهم وأخبر بذلك في كتابه فقال: « والسابقون الأواون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضروا عنه .. » الآية (التوبة / ١٠٠) وكذلك وصفهم بأنهم أهل العلم فقال: « ومنهم من يستمعون إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال أنفأ » [محمد / ١٦) والمقصود بالذين أوتوا العلم في هذه الآية هم الصحابة-رضوان الله عليهم - (انظر أعلام الموقعين ٢ / ١١٤) ويكفيك من حديث رسول الله عليه -فسى الثناء عليهم قوله : « خير الناس قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم .. » الحديث ، وقوله في رواية أخرى - : « خير أمتى القرن الذي بُعثت فيهم ثم الذين يَلُونهم .. » الحسديث (رواهما مسلم في صحيحه ٢ / ٤١١) وقال ابنُ مسعود - رضي الله عنه - في حقهم » « من كان مُسْتَنَّا فليستنَّ بمن قد مات ، فإن الحيِّ لاتؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد - عَلَيْكُ كَانُوا أَبْرِ هَذْهِ الْأُمَّةُ قُلُوبًا ، وأعمقها علما ، وأقلها تكلفا ، قوم اختارهم الله الصحبة نبيه ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم حقهم ، وتمسكوا بهديهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم » (مجموع الفتاوي ٤ / ١٣٧)

وقال ألإمام مالك : « لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها » وإذا أنت أردت الوقوف على فضل الصحابة وثناء الله عليهم ورسوله تفصيلاً فارجع إلى ما قاله ابن القيم – رحمه الله في كتابه » أعلام الموقّعين عن رب العالمين حـ٢ / من ١٠٢ إلى ١٣٦

فقد سرد هنالك عشرات الأدلة على ذلك كتاباً وسنة ، وانظر الموافقات للشاطبي - رحمه الله - حال / ٩٧ - إذ يقول ثم : « فأعمالُ المتقدمين - في إصلاح دنياهم ودينهم - على خلاف أعمال المتأخرين ، وعلومهم في التحقيق أقعد ، فتحقيق الصحابة بعلوم الشريعة ليس كتحقيق التابعين، والتابعون ليسوا كتابعيهم ، وهكذا إلى الآن ، ومن طالع سيرهم وأقوالهم وحكاياتهم أبصر العجب في هذا المعنى » ثم يقول : فلذلك صارت كتبُ المتقدمين ، وكلامهم ، وسيرهم أنفع لمن أراد الأخذ بالاحتياط في العلم - على أي نوع كان - وخصوصاً علم الشريعة الذي هو العروة الوثقى ، والوزر الأحمى وبالله تعالى التوفيق » أ .هـ

العليا (٢) ، منها مايُشكلُ على الناس التدبرُ فيه والتعقلُ له ، وإن خاضوا فيه يُخَاف عليهم الوقوعُ في ظلمات الضلال ، والتردّي في الشبهات والمسالات ،

(٢) من الآيات التي ورد فيها صفة من صفات الله تعالى سواء كانت صفة ذات مصفة فعل قوله تعالى : « إن الله على كل شيء قدير » [أل عمران : ١٦٥] وقوله تعالى : « إن الله سميع بصير » [الحج : ٢٥٥] وقوله تعالى : « الله لا إله إلا هو الحي القيوم » [البقرة : ٢٥٥] ، وقوله تعالى : « فعال لما يريد » [البروج / ٢١] وقوله تعالى : « والله بكل شيء عليم » [البقرة / ٢٨٢] ، وقوله تعالى : « والله بكل شيء عليم » [البقرة / ٢٨٢] ، وقوله تعالى : « والله بكل شيء عليم » [البقرة /

ووصف الله تعالى نفسه بالاستواء على العرش فقال: « الرحمن على العرش استوى » [طه / ه] ووصف نفسه بمحبة أقوام فقال: « فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه » [المائدة / ٤٥] وبالسخط على أقوام فقال: « .. سخط الله عليهم .. » [المائدة / ٨٠] وأثبت سبحانه لنفسه وجها فقال: « كل من عليها فان ، ويبقى وجهه ربك نو الجلال والإكرام » [المائده / ٢٢] ، وأثبت لنفسه يدين كريمتين فقال: « بل يداه مبسوطتان » [المائده / ٢٢].

وأما الأحاديث التي فيها ذكر صفاته سبحانه فهي أكثر من أن تُحصر ، ومن ذلك قوله - اللهم أعود برضاك من سخطك ، وبمعافاتك من عقوبتك ، وأعود بك منك ، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » [مسلم ١ / ٢٠٢] وقوله : « إن الله لاينام ولا ينبغي له أن ينام ، يخفض القسط ويرفعه يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل حجابه النور - وفي رواية - النار ، لوكشفه لأحرقت سببحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » [مسلم حـ١ / ٩٠] ، وقوله : « لما خلق الله الخلق كتب في كتابه - وهو يكتب على نفسه وهو وَضع عنده على العرش - إن رحمتى تغلب غضبى » [فتح البارى ١٣ / ١٩٥٠] وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة التي فيها ذكر صفات الله عزوجل ، وانظر كتاب التوحيد لابن خزيمة - رحمه الله - » .

فيؤمنون (٣) بظواهر الألفاظ ولا يتعقلون فيها يقيناً أم كيف يفعلون ؟ وإن أمروا بالتعقل كيف طريق سلامتهم من الآفات والشبه ؟ هذا من واجبات الدين أو مكملاته أو فرض كفاية ؟

طرِ بتُ وماشوقاً إلى البِيضِ أطرَبُ *** ولا لعباً مِنَّى وذو الشيب يلعب أراد « أو دو الشيب يلعب ؟

وحُمِلٌ عليه قولهُ تعالى : « هذا ربى » في المواضع الثلاثة [أي التي في سورة الأنعام] والمحققون على أنه خبر ، وأن مثل ذلك يقوله من يُنْصِفُ خصمة مع علمه بأنه مبطل ، فيحكى كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة » أ . هـ (مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٥ ، ١٥) وستجد حذف همزة الاستفهام كثيرا في رءوس المسائل فتنبه "

⁽٣) قول السائل: « فيؤمنون بظواهـ ر الألـفاظ .. » على تقديـ ر حذف همـ زة الاستفهـام أى « أفيؤمنون .. إلخ » وحذف همزة الاستفهام جائز وهذا مما اختصت به – أى جواز حذفها – دون بقية أدوات الاستفهام لأنها أصل الباب قال ابن هشام : « والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خُصت بأحكام :

⁽ أحدها) : جواز حذفها كقول الكُمنيت :

الجواب

أن لأهل العلم في آيات الصفات وأحاديث الصفات قولين (٤) مشهورين: (أحدهما)

(٤) رحم الله الحافظ ولي الدين في حكايته قولين في هذه المسألة وهي لاتحتمل إلا قولاً واحداً فليست هي من المسائل ظنية الدلالة أوظنية الثبوت حتى تختلف فيها أنظار المجتهدين ، بل هي من أصول الدين التي تضافرت على إثباتها الأدلة القطعية والتي لايجوز أن يُردُّ ما أثبتته ظُنُّ مُتَّوَهِّم ، أوخيالٌ مريض ، والقول الأول - الذي حكاه هو الحق الحقيق بالقبول على أنه يحتاج إلى توصيف أدق ويكفيك أنه مذهب السلف الصالح من صحابة رسول الله - عليه-والتابعين لهم بإحسان وهو قول الأئمة الأربعة : أبي حنيفة ومالك والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم من أئمة أهل السنة والجماعة فعض عليه بالنواجذ وإياك ومحدثات الأمور ، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة كما أخبر بذلك الرسول - على " على ابن تيمية - رحمه الله -بعد أن ساق آيات في فضل الصحابة ، منها قوله تعالى « ومن يشاقق الرسول من بعد ماتبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً » [النساء / ١١٥] قال - رحمه الله - : فحيث تقرر أن من اتبع غير سبيلهم ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم فمنْ سبيلهم في الاعتقاد « الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه » التي وصف بها نفسه ، وسنمني بها نفسه في كتابه وتنزيله أو على لسان رسوله من غير زيادة عليها ولا نقص منها ، ولا تجاوز لها ولاتفسير لها ، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها ، ولا تشبيه لها بصفات المخلوفين ، ولاسمات المحدّثين ، بل أمرُّوها كما جاءت ، وردُّوا علمها إلى قائلها ، ومعناها إلى المتكلِّم بها وعلموا أن المتكلم بها صادقٌ ، لاشك في صدقه فصدقوه ، ولم يعلموا حقيقة معناها ، فسكتوا عمًّا لم يعلموه ، وأخذ ذلك الآخرُ ، عن الأول ، ووصنى بعضهم بعضاً بحسن الاتباع ، والوقوف حيث وقف أولُهم ، وحذَّروا من التجاوز لهم ، والعدول عن طريقتهم وبينوا لنا سبيلَهم ومذهبهم ، ونرجو أن يجعلنا الله تعالى ممن اقتدى بهم في بيان ما بينوه ، وسلوك الطريق الذي سلكوه ولما سنِّل مالك بن أنس -رحمه الله - فقيل له : ياأبا عبد الله (الرحمن على العرش استوى)

كيف استوى ؟ فأطرق مالك وعلاه الرحضاء - يعنى العرق - وانتظر القوم مايجيء منه فيه ، فرفع رأسه إلى السائل وقال: الاستواء غيرٌ مجهول، والكيف غير معقول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة ، وأحسبك رجل سوء » وأمربه فأخرج » ، وَمَنْ أوَّل الاستواء بالاستيلاء فقد أجأب بغير ما أجاب به مالك ، وسلك غير سبيله ، وهذا الجواب من مالك - رحمه الله - في الاستواء شاف كاف في جميع الصفات مثل النزول والمجيء واليد والوجه وغيرها ، فيقال في مثل النزول : النزول معلوم ، والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة ، وهكذا يُقال في سائر الصفات ، إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتابُ والسنة ، وثبت عن محمد بن الحسن - صاحب أبى حنيفة - أنه قال: « اتفق الفقهاء كلُّهم من الشرق والغرب: على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله علله في صفة الربّ - عز وجل - من غير تفسير ولا وصنف ولا تشبيه ، فمن فسر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي -عَلَيْهُ وَفَارِقَ الْجِمَاعَةُ ، فَإِنْهُم لَم يَصِفُوا وَلَم يُفْسُرُوا ، وَلَكُنْهُم آمنوا بِمَا في الكتاب والسنة ثم سكتوا ، فمن قال بقول جَهُم فقد فارق الجماعة» انتهى قال ابنُ تيمية : «فانظر -رحمك الله -إلى هذا الإمام كيف حكى الإجماع في هذه المسالة ، ولا خَيْرَ فيما خرج عن إجماعهم ، وأو لزم التجسيمُ من السكوت عن تأويلها لفرُّوا منه وأوَّلوا ذلك ، فإنهم أعرف الأمة بما يجوز على الله وما يمتنع عليه ، وثبت عن إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني أنه قال : إنَّ أصحاب الحديث المتمسكين بالكتاب والسنة يعرفون ربِّهم - تبارك وتعالى - بصفاته التي نطق بها كتابه وتنزيله ، وشهد له بها رسوله ، على ماوردت به الأخبارُ الصحاح ، ونقله العدولُ الثقات ، ولا يعتقدون تشبيها لصفاته بصفات خلقه ، ولا يكيفونها تكييف المشبِّه ، ولا يحرفون الكُلِّم عن مواضعه تحريف المعتزلة والجهمية . وقد أعاذ الله أهلُ السنة من التحريف والتكييف ، ومَنْ عليهم بالتفهيم والتعريف ، حتى سلكوا سبيل التوحيد والتنزيه ، وتركوا القول بالتشبيه والتعطيل ، واكتفوا بنفي النقائص بقوله - عَزُّ مَنْ قائل - : « ليس كمثله شيء وهو السميع البصير » وبقوله تعالى : « ولم يكن له كفوا أحد » وقال سعيد بن جبير : « مالم يعرفه البدريون غليس من الدين » ثم قال : » فمذهبُ السلفِ -رضوان الله عليهم - : إثباتُ الصفات ، وإجراؤها على ظاهرها ، ونفى الكيفية عنها لأن الكلام في الصفات فرعٌ عن الكلام في الذات، وهو مذهب السلف - أنه لأيتكلم في معناها ، بل يجب علينا أن نؤمن بها ، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله سبحانه وتعالى مع اعتقادنا الجازم أن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء ، وأنه مُنزّه عن الأجسام والانتقال والتُحيّز في جهة ، وعن سائر صفات المخلوقين ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، وقد ذهب إلى هذا جماعة من

وإثبات الذات إثبات وجود ، لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات الصفات ، وعلى هذا مضى السلف للم ، ولوذهبنا نذكر ما اطلعنا عليه من كلام السلف في ذلك لخرجنا عن المقصود في هذا الجواب ، فمن كان قصد والحق وإظهار الصواب اكتفى بما قدمناه ، ومن كان قصده الجدال والقيل والقال والمكابرة لم يزده التطويل إلا خروجاً عن سواء السبيل والله الموفق ، وقد ثبت مالدعيناه من مذهب السلف – رضوان الله عليهم – بما نقلناه جملة عنهم وتفصيلا ، واعتراف العلماء من أهل النقل كلهم بذلك ، ولم أعلم عن أحد منهم خلافاً في هذه المسألة ، بل لقد بلغنى عمن ذهب إلى التأويل لهذه الآيات والأخبار من أكابرهم الاعتراف بأن مذهب السلف فيها ماقلناه ، ورأيته لبعض شيوخهم في كتابه قال : « اختلف أصحابنا في أخبار الصفات فمنهم من أمرها كما جات من غير تفسير ولا تأويل مع نفي التشبيه عنها وهو مذهب السلف » من أمرها كما جات من غير تفسير ولا تأويل مع نفي التشبيه عنها وهو مذهب السلف » فحصل الإجماع على صحة ما ذكرناه بقول المنازع والحمد الله » (مجموع الفتاوى ٤ / ٢-٧).

(ه) وقد رجع أكابرهم عن معتقداتهم في الأسماء والصفات في حياتهم إلى مذهب السلف الصالح فقد رأوا أنهم أدخلوا أنفسهم في متاهات ولم يحصلوا منها شيئاً قال ابن تيمية — رحمه الله—: « وتجد عامة هؤلاء الخارجين عن منهاج السلف من المتكلمة والمتصوفة يعترف بذلك إما عند الموت وإما قبل الموت ، والحكايات في هذا كثيرة معروفة ، هذا أبو الحسن الأشعري نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه ، ثم رجع عن ذلك ، وصرّح بتضليل المعتزلة ، وبالغ في الرد عليهم ، وهذا أبو حامد الفزالي — مع فرط ذكائه وتألّه ومعرفته بالكلام والفلسفة وسلوكه طريق الزهد والرياضة والتصوف — ينتهي في هذه المسائل إلى الوقف والحيرة ويحيل في آخر أمره على طريقة أهل الحديث ، وصنف « إلجام أمره على طريقة أهل الحديث ، وصنف « إلجام العوام عن علم الكلام » . وكذلك أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي قال في كتابه الذي صنفه في أقسام الذات : « لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروى غليلا ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن : اقرأ في الإثبات (الرحمن على العرش استرى) (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) واقرأ في النفي (ليس كمثله شيء) معرفتي » وكان يتمثل كثيراً :

نهاية إقدام العقول عقال واكثر سعى العالمين ضالاً وأرواحنا في وحشة من جُسومنا وحاصل دُنيانا أذًى وويال ولم نستقد من بحثنا طول عمرنا سوى أنْ جمعنا فيه قيل وقالوا

وهذا إمام الحرمين ترك ما كان ينتحله ويقرره ، واختار مذهب السلف وكان يقول : «ياأصحابنا لاتشتغلوا بالكلام ، فلو أنى عرفت أن الكلام يبلغ بى إلى مابلغ مااشتغلت به » وقال عند موته: « لقد خضت البحر الخضم ، وخليت أهل الإسلام وعلومهم ، ودخلت فيما نهونى عنه ، والآن إن لم يتداركنى ربى برحمته فالويل لابن الجوينى ، وهاأنا ذا أموت على عقيدة أمنى - أوقال -: عقيدة عجائز نيسابور » وكذلك أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستانى أخبر أنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم وكان ينشد:

لعمرى لقد طفتُ المعاهد كلها وسنيَّرْتُ طرقى بين تلك المعالم فلم أرَّ إلا واضعًا كفَّ حائر على ذقن ، أوقارعاً سنَّ نادم

(مجموع الفتاوي ٤ / ٧٢ ، ٧٧)

(٦) قد يَشى قوله « وهو أسلم وأقل خطرا » بما هو شائع عند بعضهم « أن طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم » وهذه المقولة ظنّها بعضهم صحيحة « فكانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واستبلاههم واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين بمنزلة الصالحين من العامة ، لم

يتبحروا في دقائق العلم بالله ، ولم يتقطنوا لدقائق العلم الإلهي وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله . ثم هذا القول إذا تدبره الإنسان وجده في غاية الجهالة ، بل في غاية الضلالة ، كيف يكون هؤلاء المتأخرون الذين كثر في باب الدين اضطرابهم ، وغلظ عن معرفة الله حجابهم أعلم بالله وأسمائه وصفاته ، وأحكم في باب ذاته وآياته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان من ورثة الأنبياء ، وخلفاء الرسل ، وأعلام الهدي ، ومصابيح الدجي الذين بهم قام الكتاب ، وبه قاموا ، وبهم نطق الكتاب ، وبه نطقوا ، الذين وهبهم الله العلم والحكمة وأحاطوا من حقائق المعارف وبواطن الحقائق بما لوجمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة ؟! ثم هؤلاء المتكلمون المخالفون للسلف إذا حُقق عليهم الأمر لم يُوجَدُ عندهم من حقيقة العلم بالله وخالص المعرفة به خبر ، ولم يقعوا من ذلك على عين ولا أثر » (مجموع الفتاوي ٥ / ١٠ ، ١٠)

وفى فتح الباري للحافظ ابن حجر - رحمه الله - « قُولُ من قال : « طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم » ليس بمستقيم ، لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بالفاظ القرآن والحديث من غير فقه فى ذلك ، وأن طريقة الخلف هى استخراج معانى النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات ، فجمع هذا القائلُ بين الجهل بطريقة السلف ، والدعوى فى طريقة الخلف ، وليس الأمر كما ظن ، بل السلف فى غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى وفى غاية التعظيم له والخضوع لأمره وليس من سلك طريقة الخلف واثقاً بأن الذى يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله » (فتح البارى ١٣ / ٣٦٤) وليس هذا من قول الحافظ نفسه بل

- (٧) قد تقدم القول ببطلان هذا المذهب بما فيه الكفاية إن شاء الله تعالى : –
- (A) وقد ذم السلف هذه الطريقة وحذروا منها ، بل قد صرح كثير من أكابر المتكلمة بعدم جدوى هذا العلم والتبرى منه كما نقلته أنفاً « وعن أبى يوسف رحمه الله أنه قال لبشر المريسى : « العلم بالكلام هو الجهل ، والجهل بالكلام هو العلم وإذا صار الرجل رأساً في الكلام قيل : زنديق ، أو رُمي بالزندقة » وقال الإمام الشافعي : « حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال ، ويُطاف بهم في العشائر والقبائل ، ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام » وقال أيضاً رحمه الله شعراً :

كل العلوم سوى القرآن مشغلة إلا الحديث وإلا الفقة في الدين العلم ما كان فيه قال: حدثنا وماسوى ذاك وسواس الشياطين (شرح الطحاوية ١ / ٧٦،٧٥) تحقيق د . عبد الرحمن عميرة وقال القرطبي في شرح صحيح مسلم عند حديث « أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » –

كما نقله الحافظ في الفتح - : « هذا الشخص الذي يبغضه الله هو الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق وردُّه بالأوجه الفاسدة والشبه الموهمة ، وأشدُّ ذلك الخصومةُ في أصول الدين كما يقع الكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتابُ الله وسنةُ رسوله - عليه -وسلف أمته ، إلى طرق مُبْتَدَعة واصطلاحات مخترعة ، وقوانين جدلية ... إلى غير ذلك مما ابتدعوه مما لم يأمر به الشارع وسكت عنه الصحابة ومن سلك سبيلهم ، بل نهوا عن الخوض فيها لعلمهم بأنه بَحْثُ عن كيفية ما لا تُعْلَم كيفيتهُ بالعقل ، لكون العقول لها حدَّ تقف عنده ولا فرق بين البحث عن كيفية الذات وكيفية الصفات .. ثم قال : وغاية علم العالم أن يقطع بوجود فاعل لهذه المصنوعات ، مُنَزَّه عن الشبيه ، مقدِّسُ عن النظير ، مُتَّصفٌ بصفات الكمال ، ثم متى ثبت عنه النقلُ بشيئ من أوصافه وأسمائه قَبلناه ، واعتقدناه ، وسكتنا عماعداه كما هو طريقة السلف ، وماعداه لايأمن صاحبة من الزلل ، ويكفى في الردع عن الخوض في طرق المتكلمين ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ، ومالك بن أنس ، والشافعي ، وقد قطع بعض الأئمة بأن الصحابة لم يخوضوا في الجوهر والعرض ومايتعلق بذلك من مباحث المتكلمين ، فمن رغب عن طريقهم فكفاه ضلالاً قال : وأفضى الكلام بكثير من أهله إلى الشك، ويبعضهم إلى الإلحاد ، ويبعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات ، وسببُ ذلك إعراضُهم عن نصوص الشارع . وتطلبهم حقائق الأمور من غيره .. وقد رجع كثير من أثمتهم عن طريقهم حتى جاء عن إمام الحرمين « ركبت البحر الأعظم ، وغصت في كل شيئ نهي عنه أهل العلم في طلب الحق فرارا من التقليد والآن فقد رجعت واعتقدت مسذهب السلف .. » (فتح الباري (777 / 17

ومما يزيدك بينة عن مسلك أهل الكلام ونفوراً عن طريقتهم ماذكره ابن تيمية – رحمه الله – في قوله : « وما يوجد من إقرار أئمة الكلام والفلسفة وشهادتهم على أنفسهم وعلى بنى جنسهم بالضلال ، ومن شهادة أئمة الكلام والفلسفة بعضهم على بعض كذلك / فأكثر من أن يحتمله هذا الموضع ، وكذلك مايوجد من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثير ، وأئمة السنة والحديث لايرجع منهم أحد لأن « الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب لايسخطه أحد » وكذلك مايوجد من شهادتهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال ، وهم لايشهدون لأهل البدع إلا بالضلال ، وهذا باب واسع كما قدمناه » أ.هـ (مجموع الفتاوى ٤ / لايشهدون لأهل البدع إلا بالضلال ، وهذا باب واسع كما قدمناه » أ.هـ (مجموع الفتاوى ٤ / ٢٣) وهذا القول وغيره – مما نقلت – يكفيك صداً عن اعتقاد هذا القول الثانى الذى ذكره الحافظ ولى الدين – رحمه الله – فلا يصدئك ماقاله عن التمسك بعذهب السلف الصالح من صحابة رسول الله وتابعيهم ، وإن كان الحافظ حكى هذا القول الثانى إلا أنه يميل ويرجح التمسك بالمذهب الأول وهو مذهب السلف كما يتضح ذلك من نهاية إجابته .

(٩) يُطلق لفظ « التأويل » ويُراد به ثلاثة معان بنبغى الوقوف عليها حتى لاتغتر به فى كل موضع يُذكر فيه ، يقول ابن تيمية - رحمه الله - : « ولفظ « التأويل » قد صار بسبب تعدد الاصطلاحات ، له ثلاثة معان :

(أحدها) أن التؤيل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها - وإن وافقت ظاهره - فتأويل ما أخبر الله به في الجنة - من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك - هو الحقائق الموجودة أنفسها ، لامايتصور من معانيها في الأذهان ويعبر عنه باللسان ، وهذا هو « التأويل» في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف أنه قال : « ياأبت هذا تأويلُ رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقا » وقال تعالى : « هل ينظرون إلا تأويلَه ، يوم يأتي تأويلُه يقول الذين نسره من قبل قد جاح رسلُ ربنا بالحق » [الأعراف / ٥٣] وهذا التأويل هو الذي لايعلمه إلا الله ، وتأويل « الصفات » هو الحقيقة التي انفرد الله تعالى بعلمها ، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف - كمالك وغيره - : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول » فالاستواء معلوم - يُعلم معناه ويُفسر ويترجَم بلغة أخرى - وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم ، وأما كيفية ذلك الاستواء فهو التأويل الذي لايعلمه إلا الله تعالى » (مجموع الفتاوي ه / ٣٦)

(والثانى) : يُراد بلفظ « التأويل » التفسير ، وهو اصطلاح كثير من المفسرين ولهذا قال مجاهد – إمام أهل التفسير – : إن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه » فإنه أراد بذلك تفسير وبيان معانيه وهذا مما يعلمه الراسخون » (مجموع الفتاوى ٤ / ٦٩) قلت : ويكثر ذلك في تفسير الطبرى فيقول : القول في تأويل قوله تعالى : كذا ، أي تفسيره .

(والثالث): أنْ يُراد بلفظ « التأويل » صَرْفُ اللفظ عن ظاهره - الذي يدل عليه ظاهرُه - إلى ما يخالف ذلك لدليل منفصل يُوجِب ذلك - وهذا التأويل لايكون إلا مخالفاً لما يدل عليه اللفظ » (مجموع الفتاوي ٤ / ٦٩)

وهذا المعنى الثالث للتأويل هو المشهور في اصطلاح الأصوليين وقد عرفه العلامة محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – بقوله : هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى محتمل مرجوح لدليل " ثم قال : « وصرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه له عند علماء الأصول ثلاث حالات : (الأولى) : صرفه عن ظاهره المتبادر منه لدليل صحيح من كتاب أوسنة [أوغيرهما] وهذا النوع من التأويل صحيح مقبول لانزاع فيه ، ومثال هذا النوع قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة " فإنه ظاهر في شموله الانتفاع بجلدها [أي حرام أيضاً] إلا أن النص على الانتفاع بجلد الشاة الميتة ورد في قوله – من العموم في قوله تعالى « حرمت عليكم الميتة .. » لايراد مسلم ١ / ١٥١] فدل ذلك على أن العموم في قوله تعالى « حرمت عليكم الميتة .. » لايراد

ظاهره، وأمثال ذلك كثير ، وهذا النوع من صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لدليل واضع يجبُ الرجوعُ إليه من كتاب وسنة ، وهذا التأويل يُسمَّى تأويلاً صحيحاً وتأويلاً قريباً ، ولامانع منه إذا دلّ عليه النص .

(الثانى) هو صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه لشىء يعتقده المجتهد دليلاً وهو فى نفس الأمر ليس بدليل، فهذا يُسمَى تأويلا بعيداً ويقال له تأويل فاسد، ومثاله تأويل بعض العلماء لفظ (مسكين) بمعنى (المد) فى قوله تعالى: « فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ... الأية [المجادلة / ٤] فهذا تأويل بعيد، لأن لفظ (مسكين) لا يحتمل معنى (المد)

(الثالث) أما حملُ اللفظ على غير ظاهره لا لدليل ، فهذا لايسسمَّى تأويلاً في الاصطلاح بل يُسمَّى لَعباً لأنه تلاعبُ بكتاب الله وسنة نبيه - عَلَيُّهُ - ومن هذا تفسير غلاة الرافضة قوله تعالى « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة .. » الآية [البقرة / ٦٧]

قالوا: المراد (.....) إحدى زوجات النبى - وهم قال - رحمه الله -: « ومن هذا النوع صرف آيات الصفات عن ظواهرها إلى مُحتَملات ما أنزل الله بها من سلطان كقولهم « استوى» بمعنى « استولى » فهذا لايدخل فى اسم التأويل لأنه لادليل عليه البتة ، وإنما يُسنئى فى اصطلاح أهل الأصول لعبا ، لأنه تلاعب بكتاب الله من غير دليل ولامستند ، فهذا النوع لا يجوز لأنه تهجم على كلام رب العالمين ، والقاعدة المعروفة عند علماء السلف أنه لا يجوز صرف شيء من كتاب الله ولاسنة رسوله - والقاعدة المعروفة عند علماء السلف أنه لا يجب الرجوع إليه » (انظر مذكرة أصول الفقه للشنقيطى صد ١٧٧ ، ورسالة فى الأسماء ، الصفات نقلا وعقلا له أيضاً - رحمه الله - صد٣ - ٣٥ مع شيء قليل من التصرف)

وقال ابن تيمية : « وهذا التأويل في كثير من المواضع - أو أكثرها وعامّتها من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية ، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأنمتُها على ذَمّه ، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ، ورمَــوا في أشـارهم بالشــهب » (مجموع الفتاوي ٤ / ٢٩)

(١٠) وأين هذه الأدلة القائمة على ذلك ؟!! اللهم إلا أن تكون هذه (الأدلة) هي توهم التشبيه والمماثلة والله تعالى يقول « ليس كمثله شيء » « ولم يكن له كفوا أحد » وغير ذلك من الآيات التي ترد هذا التوهم وتنفيه ابتداء يقول الشنقيطي – رحمه الله – : « وكل هذا الشر – يعني تأويل الصفات – إنما جاء من مسألة وهي نجس القلب وتلطخه وتدنسه بأقذار التشبيه ، فإذا سمع ذو القلب المتنجس بأقذار التشبيه صفة من صفات الكمال أثني الله بها على نفسه كنزوله إلى سماء الدنيا في ثلث الليل الأخير ، وكاستوائه على عرشه ، وكمجيئه يوم القيامة ، وغير

أهل ذلك بأن يكون عارفاً بلسان العرب ، وقواعد الأصول والفروع ، ذا رياضة في العلم، ومن كن بهذا المحل من العلم فلا يُخْشَى عليه الوقوعُ في الآفات والشبه (١١) لتمكّنه من معرفة قواعد الشرع ، وخبرته بما يجب لله تعالى ، ويستحيل عليه ، أما من لم يكن بهذه الصفات فليس له الكلامُ في ذلك والخوضُ فيه ، ومتى فعل ذلك ارتكب أمراً عظيماً ، وتجشم خطباً جسيماً ، ويجب على أهمل العلم منع من ذلك فإنه يلحد في آيات الله تعالى (١٢) من حيث لا يدرى ، والواجب

ذلك من صفات الجلال والكمال / أولُ ما يخطر في ذهن هذا المسكين أن هذه الصفة تشبه صفة المخلوقين – فلا يقدر الله حق قدره ، ولا يعظمه حق عظمته فيدعو شؤم هذا التشبيه (المتوهم) إلى أن ينفى صفة الخالق – جل وعلا – عنه بادعاء أنها تُشبه صفات المخلوقين فيكون فيها مُشبّها أولاً ، ومعطّلا ثانيا ، ضالاً ابتداء وانتهاء مُتهجما على رب العالمين ينفى صفاته عنه بادعاء أن تلك الصفة لاتليق » (الأسماء والصفات نقلا وعقلا صلى ٣٦ ، ٣٧).

(١١) قلت : بل من كان بهذه المنزلة من العلم فَيُخْشَى أن يشوبه شيء من تعطيل بعض الصفات أيضاً، وإن يسلم مقاله من زلة ، وتخبُّط ، وفيما نقلت من حيرة بعض علماء الكلام واضطرابهم ورجوعهم إلى الحق كفاية لمن أراد الهدى إن شاء الله »

(١٢) وقد ذُمَّ الله هذا الصنف - الذين يلحدون في أسمائه وصفاته فقال تعالى : « وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيَجْزون ماكانوا يعملون » [الأعراف / ١٨٠] قال القرطبي - رحمه الله - في تفسيره عند هذه الآية : « والإلحاد يكون بثلاثة أوجه :

(أحدها) بالتغيير فيها ، كما فعله المشركون ، وذلك أنهم عدلوا بها عما هي عليه ، فسموا بها أوثانهم ، فاشتقوا « اللات » من « الله » و« العُزِّى » من « العزيز » و« مَنَاة » من « المئان » قاله ابن عباس .

(والثاني) بالزيادة فيها

(والثّالث) بالنقصان منها كما يفعله الجهالُ الذين يخترعون أدعيةً يُسمون بها الله تعالى بغير أسمائه ، ويذكرونه بغير مايذكر من أفعاله إلى غير ذلك مما لايليق به » ثم قال القرطبى : ومعنى الزيادة في الأسماء التشبيهُ ، والنقصان التعطيلُ ، فإن المشبهة وصفوه بما لم يأذن فيه ، والمعطلة سلبوه ما اتصف به ، ولذلك قال أهل الحق : إن ديننا طريقٌ بين طريقين ، لا بتشبيه ولا بتعطيل ، وسئل الشيخ أبو الحسن البوشنّجيّ عن التوحيد فقال : إثباتُ ذات غير مشبّه بالذوات ولا معطلة من الصفات » ا .هـ

(تفسير القرطبي ٧ / ٣٢٨)

عليه (١٣) إمرارُها كما جاءت من غير خوض فيها ولا تعقل لمعناها (١٤) ، وإمّا سؤالُ أهل العلم المتمكنين من معرفة لسان العرب وقواعد الشرع والوقوفُ عند ما يذكرونه له من غير زيادة عليه ، ولا نقص عنه ، وقد قال الله تعالى « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون » (١٥) وليس هذا تقليدا في الإيمان ، لأن استناده في إثبات تلك الصفات إلى ماعلم من الكتاب والسنة ، ولكنه لما أشكل عليه معناه رجع فيه إلى أهله ، قال الله سبحانه وتعالى -: « ولو رُدُّوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » (٢٦) والأسلم له ولغيره تركُ الخوض في ذلك ، وحظُّه من الإيمان التصديقُ به ، واعتدادُه مع علمه بأن له معنى يليق بجلال الله سبحانه وتعالى وأنه ليس كمثله شيء وإذا كان هذا هو الأسلم في حقّ مَنْ رسخ قدمُه في العلم فكيف بغيره ؟ ! فإن قلنا بالمذهب

⁽١٣) بل هذا واجب عليه وعلى غيره كما قال الإمام أحمد - رحمه الله - : « نحن نؤمن بهذه الأحاديث ونُقرُ بها ، ونُمرُها كما جاءت » وقال أيضاً : « أدركنا الناس وما ينكرون من هذه الأحاديث شيئاً ، وكانوا يحدثون بها على الجملة ، يُمرونها على حالها غير مُنكرين لذلك ولا مرتابين » (معارج القبول ١ / ٣٠٦) وقال الشيخ حافظ حكمى - رحمه الله - : « وقولنا الذي نقوله ونعتقده وندين الله به هو قول أئمة الهدى من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الأئمة كأبى حنيفة ومالك والأوزاعي و... وغيرهم من أئمة المسلمين قديما وحديثاً / هو إمرارُها كما جاءت ، من غير تكييف ولاتشبيه ولا تعطيل ، والأمرُ كما قال الأئمة : تفسيرُها قراءتُها » .

⁽معارج القبول ١ / ٣٢٨)

⁽١٤) قوله « ولاتعقل لمعناها » إن كان يقصد – رحمه الله – ألا يخوض في الكيفية فهو حقّ فإن كيفية صفاته سبحانه لايعلمها إلاهو ، وهو من التأويل الذي لايعلمه إلا الله – كما سبق – وحينئذ فلا يجوز ذلك للعامي ولا لغيره ، وكلاهما في هذا سواءً ، وإن كان يقصد (رحمه الله) ألا يُوقف على معناها في اللغة وألا تُتدبّر فذلك يتنافى مع قول الإمام مالك في الاستواء : « الاستواء معلوم والكيف مجهول .. » وهكذا في سائر صفاته تعالى ، والله تعالى يقول : « أفلا يتدبرون القرآن .. » الآية [محمد / ٢٤]

⁽١٥) من الآية (٤٣) في سورة النحل.

⁽١٦) من الآية (٨٣) سورة النساء.

الأول فليس الخوض فيها والتعقل لمعناها فرض عين ولا كفاية ، وإن قلنا بالمذهب الثاني (١٧) فهو فرض كفاية يتعلق بأهل العلم الذين بلغوا مرتبة ذلك ، ولا يتعلق الفرض فيه بالعوام ، ولا بمن لم يرسخ قدمه في العلم ، بل الواجب على من هو بهذه الصفة الكفّ عن ذلك كما قدمته والله أعلم » (١٨).

⁽١٧) قد تقدم مافيه كفاية عن بطلان هذا المذهب الثاني ولله الحمد .

⁽١٨) وبعد هذه الرحلة الطويلة في هذه المسألة الجليلة أنقل لك نصيحة نصح بها الشيخُ الشنقيطي-عليه رحمة الله – نفسه وإخوانه ، وهذه النصيحة لوتدبرتها – لكفتك في هذا الباب- إن شاء الله – أعنى باب الأسماء والصفات قال – رحمه الله – : « وأخر مانختم به هذه المقالة أنا نُوصيكم وأنفسنا بتقوى الله وأن تلتزموا بثلاث آيات من كتاب الله :

⁽ الأولى) قوله تعالى : « ليس كمثله شيء » [الشورى / ١١] فتنزهوا رب السموات والأرض عن مشابهة الخلق .

⁽ الثانية) قوله تعالى : « وهوالسميع البصير » (الشورى / ١١) فتؤمنوا بصفات الجلال والكمال الثابتة بالكتاب والسنة على أساس التنزيه كما جاء (وهو السميع البصير) بعد قوله : [ليس كمثله شيء)

⁽ الثالثه) : أن تقطعوا أطماعكم عن إدراك حقيقة الكيفية ، لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل، وقد نص الله على هذا في سؤرة (طه) حيث قال : « يعلم مابين أيديهم وماخلفهم ولايحيطون به علما » [طه / ١١٠] ، ثم قال : « لو مُثم - ياإخوان - وأنتم على هذا المعتقد ، أترون الله يوم القيامة يقول لكم : لم نزهتمونني عن مشابهة الخلق ، ويلومكم على ذلك ؟ كلا والله ، لا يلومكم على ذلك .

أترون أنه يلومكم على أنكم أمنتم بصفاته وصدقتموه فيما أثنى به على نفسه ، ويقول لكم : لم أثبتُم لى ماأثبتُه لنفسى أو أثبتَه لى رسولى ؟ لاوالله ، لا يلومكم على ذلك . كذلك لايلومكم الله يوم القيامة ويقول لكم : لم قطعتم الطمع عن إدراك الكيفية ولم تحددوني بكيفية مدركة » (رسالة « الأسماء والصفات نقلا وعقلا بتحقيق الأخ شريف هزّاع / ٤٤ ، ٤٨) فهذه النصائح الثلاث – ياأخي – عض عليها بالنواجذ وإياك أن تغفل عن واحدة منها فتقع فيما حذر منه السلف الصالح أسال الله تعالى أن يهدينا جميعا إلى الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضائين. أمين .

(المسألة الثانية)

العلمُ بكون سيدنا محمد رسول الله - على بشراً ، ومن العرب ، وبخصائصه ، وبأحواله - عليه وبخصائصه ، وبخصائصه ، وبأحواله - عليه - شرطً في صحة الإيمان (١) وهو من فرض الكفاية ؟ وهل فيه اختلاف أم لا ؟

الجواب

أما العلم بكونه عليه الصلاة والسلام بشراً وهو من العرب فهو شرطً في (٢) صحة الإيمان ، فلو قال شخص : أُومِنُ برسالة محمد إلى جميع الخلق ، ولكنى لاأدرى هل هو من البشر أو الملائكة أو الجن ، أو « لا أدرى هل هو من العرب أو العجم » فلا شك في كفره لتكذيبه القرآنَ العظيم (٣) ، وجَحْد ما تلقته قرونُ الإسلام خلفا عن سلف ، وصار معلوماً بالضرورة (٤) عند الخاص والعام . ولا أعلم في ذلك خلافاً ، فلو كان غبياً

⁽١) اشتمل هذا السؤال على أربعة أسئلة :

الأول : العلم بكون النبي (الله عليه) من البشر .

الثاني: العلم بكونه (عليه الصلاة والسلام) من العرب.

الثالث : العلم بخصائصه (🖏) .

الرابع: العلم بأحواله (عليه).

⁽Y) الشرط هو « ما كان عدمه يستلزم عدم الحكم » (إرشاد الفحول / ٧)

⁽٣) كقوله تعالى : « قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلى .. » الآية (الكهف / ١١٠)

⁽٤) اختلف العلماء في تحديد « العلم » وتعريفه اختلافاً كثيراً « حتى قال جماعة – منهم الرازى – بأن مطلق العلم ضرورى فيتعذر تعريفه (إرشاد الفحول / ٣) وقد عرفه ابن حزم بأنه تيَقُن الشيء على ماهو عليه » (الإحكام في أصول الأحكام له ١ / ٣٦) وعرفه الآمدى بأنه « عبارة عن صغة يحصل بها لنفس المتصف بها التمييزُ بين حقائق المعانى حصولاً لايتطرق إليه احتمال نقيضه » (إحكام الآمدى ١ / ١٥) وقد عرفه الشوكاني بقوله : « هو صفة ينكشف بها المطلوب انكشافاً تامًا » (الإرشاد / ٤) . والعلم ينقسم إلى ضرورى ونظرى ، والضرورى هو « ما لايحتاج في تحصيله إلى نظر » (الإرشاد / ٥) أو هو « مالم يقع عن نظر واستدلال» (هامش إرشاد الفحول / ٤٠) ومثاله «العلم الواقع بإحدى الحواس الخمس واستدلال» (هامش إرشاد الفحول / ٤٠) ومثاله «العلم الواقع بإحدى الحواس الخمس

الظاهرة وهي السمع والبصر واللمس والشم والذوق. فالعلم الضروري هو مايضطر الإنسان الم الإقرار به ولا يملك دَفْعه . وأما العلم النظري فهو مايحتاج في تحصيله إلى نظر واستدلال . هذا والعلم بكونه (الله عن البشر قد ورد به القرآن صراحة في غيرما آية ، فلا يحتاج العلم به إلى نظر واستدلال ، فمن ادّعي أنه يجهل مثل هذا فادعاؤه دليل على أنه مكذب بالقرآن أصالة غير مؤمن به ولكن « كثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة التي يندرس فيها كثير من علوم النبوات ، حتى لايبقي من يبلغ مابعث الله به رسوله ، ولا يكون هناك من يبلغه ذلك ومثل هذا لايكفر ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان ، وكان حديث العهد بالإسلام فأنكر شيئاً من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة فإنه لايحكم بكفره حتى يعرف ماجاء به الرسول » (مجموع الفتاوي ١١ / ٧٠٤) ويقول الإمام النووي في شرح صحيح مسلم : « ومن أنكر فرض الزكاة في هذه الأزمان [يعني زمنه] كان كافراً ، بإجماع المسلمين .. وكذلك الأمر في كل من أنكر شيئاً مما أجمعت الأمة عليه من أمور الدين إذا كان علمه منتشرا كالصلوات الخمس وصوم شهر رمضان وتحريم الزنا والخمر ونكاح نوات المحارم ونحوها من الأحكام إلا أن يكون رجلا حديث عهد بالإسلام ولا يعرف حدوده ، فإنه إذا أنكر شيئاً منها جهلا به لم يكفر .. » أ. هـ بلفظه

(ممحيح مسلم بشرح النووي ١ / ٢٠٥)

ولذلك فقد احترز الحافظ ولى الدين بقوله : « فلو كان غبياً لا يعرف ذلك وجب تعليمه إياه ، فإن جحده بعد ذلك حكمنا بكفره » لأنه قد يوجد مسلم ، يؤمن بالله ورسوله ويجهل مثل هذا بل فى زمننا هذا من يجهل أكثر من ذلك فإنا لله وإنا إليه راجعون واحتراز الحافظ هذا يدلك – أخى الفاضل – على مسألة تنازع فيها إخواننا وهي ماتُسمَّى بمسألة العذر بالجهل ، وتصوير المسألة هو « إذا ارتكب مسلم شركاً أكبر أواعتقد كفراً وهو لا يدرى بحكمه في الشرع هل يكون كافراً في الحال ، أويستصحب له حكم الإسلام – الذي كان عليه قبل ذلك – حتى تقوم عليه الحجة بأن هذا القول أوالفعل كفر ؟ تلك مسألة طال فيها الجدال حتى افترق عليها الناس أحزاباً وقد بحث العلماء هذه المسألة منذ منات السنين وانتهوا فيها إلى قول فصل وها أناذا أنقل لك ماقاله ابن حزم – رحمه الله – في هذه المسألة ، وفي الحقيقة وما نعتقده أن مثل ابن حزم وأكبر منه قد يُخطئ في مسألة أو مسائل واكن الذي ننقله ليس هو قول ابن حزم من الله ورسوله وليس لهم منهم مخالف في مسألة أو مسائل واكن الذي ننقله ليس هو قول ابن حزم من الله ورسوله وليس لهم منهم مخالف في ذلك فصارت المسألة كأنها إجماع ، فالمخالف لهم من الله ورسوله وليس لهم منهم مخالف في ذلك فصارت المسألة كأنها إجماع ، فالمخالف لهم ليس على الطريق المستقيم يقول ابن حزم (رحمه الله) تحت باب « الكلام فيمن يكفر ولا

يكفر»: « اختلف الناس في هذا الباب فذهبت طائفة إلى أن من خالفهم في مسائل الاعتقاد فهو كافر وأن من خالفهم في مسائل الأحكام والعبادات فليس كافراً ولافاسقاً ولكنه مجتهد معذور إن أخطأ مأجور بنيته .. وذهبت طائفة إلى أنه لايكفر ولايفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد أوفتيا ، وأن كل من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رأى أنه الحق فإنه مأجور على كل حال: إن أصاب الحق فأجران وإن أخطأ فأجر واحد، وهذا قول ابن أبي ليلي وأبي حنيفة والشافعي وسفيان الثوري وداود بن على – رضي الله عن جميعهم – وهو قول كل من عرفنا له قولاً في هذه المسألة من الصحابة – رضي الله عنهم – مانعلم منهم في ذلك خلافاً أصلاً إلا ماذكرنا من اختلافهم في تكفير من ترك صلاة متعمدا حتى خرج وقتها .. ثم قال:

والحق هو أن كل من ثبت له عقد الإسلام فإنه لايزول عنه إلا بنص أو إجماع وأما بالدعوى والافتراء فلا . فوجب أن لايكفر أحد بقول قاله إلا بأن يخالف ماقدصح عنده أن الله تعالى قاله أوأن الرسول - والله علي عنده أن الله تعالى وخلاف رسوله - الله الله عند دين أوفى نحلة أو في فتيا وسواء كان ماصح من ذلك عن رسول الله منقولا نقل إجماع تواتراً أو نقل أحاد إلا أن من خالف الإجماع المتيقن المقطوع على صحته فهو أظهر في قطع حجته ووجوب تكفيره لاتفاق الجميع على معرفة الإجساع وعلى تكفير مخالفت (الفصل في الملل والنحل ٣ / ٢٩١ - ٢٩٢)

ويقول الإمام أبو بكر بن العربى المالكى – رحمه الله – (فى شرح البخارى تحت باب « كفران العشير ، وكفر دون كفر » قال : « مراده أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً ، كذلك المعاصى تُسعى كفراً ، لكن حيث يطلق عليها الكفر لايراد عليه الكفر المخرج عن الملة ، فالجاهل والمخطىء من هذه الأمة ولوعمل من الكفر والشرك مايكون صاحبه مشركاً أو كافراً فإنه يعذر بالجهل والخطأ حتى تتبين له الحجة ، الذي يكفر تاركها ببيانا واضحا مايلتبس على مثله وينكر ماهو معلوم بالضرورة من دين الإسلام مما أجمعوا عليه إجماعاً جلياً قطعيا ، يعرفه كل المسلمين من غير نظر و تأمل ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع « نقله عنه القاسمي على محاسن التؤويل (٥ / ١٣٠٨)

هذا ، وأُودُ أن أبين لك موقف ابن تيمية - رحمه الله - في هذه المسألة لأن من إخواننا من يقول عنه : إنه لايعذر بالجهل وينقل عنه أقوالاً في ذلك وهذه الأقوال التي ينقلها حق وقالها ابن تيمية ، لكن ليست هذه الأقوال هي نهاية المطاف في هذا ، فإنه قال أقوالاً أخرى تنضح صراحة بأنه يعتقد العذر بالجهل وأنا أنقل لك أقواله المختلفة في ذلك ونجمع بينها - بلا تعسف إن شاء الله .

(موقف ابن تيمية من العذر بالجهل في التوحيد وغيره ممايحكم بكفر جاهله) يقول رحمه الله : « ومن هؤلاء من يستحل بعض الفواحش كاستحلال مؤاخاة النساء الأجانب

والخلوة بهن زعماً منه أنه يحصل لهن البركة بما يفعله معهن ، وإن كان مُحَرَّماً في الشريعة وكذلك من يستحل ذلك من المردان ، ويزعم أن التمتع بالنظر إليهم ومباشرتهم مو طريق لبعض السالكين حتى يترقى من محبة المخلوق إلى محبة الخلق ، ويأمرون بمقدّمات الفاحشة الكبرى وقد يستحلون الفاحشة الكبرى فهؤلاء كلهم كفار باتفاق المسلمين ، فأثت تراه هنا قد صرح بأن هؤلاء كفارً باتفاق المسلمين ، فيظن بعض الناس أن كل من تلبّس بذلك يحكم عليه بالكفر في الحال ، لكن انظر - رحمك الله - مايقوله ابن تيمية بعد ذلك مباشرة يقول : « لكن من الناس من يكون جاهلاً ببعض هذه الأحكام جهلا يُعذر به فلا يُحكّم بكفر أحد حتى تقوم عليه الحجة من جهة بلاغ الرسالة كما قال تعالى : • لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ، وقال تعالى : « وماكنا معذبين حتى نبعث رسولا » [مجموع الفتاوي ١١ / ٥٠٥ ، ٤٠٦] ويقول بعدها في الصفحة التالية « وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمنة .. » إلى آخر مانقلته من كلامه إلى قوله: « فإنه لايحكم بكفره حتى يعرف ماجاء به الرسول ثم قال « ولهذا جاء في الحديث [يأتي على الناس زمان ، لايعرفون فيه مسلاةً ، ولازكاةً ولامسوماً ولاحجا إلا الشيخ الكبير، والعجوز الكبيرة يقول: أدركنا أباعناوهم يقولون: لاإله إلا الله ، وهم لايدرون صلاة ولازكاة ولاحجا فقال: ولا صوم ، ينجيهم من النار] وقد دلٌ على هذا الأصل ما أخرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله - على - قال : قال رجل - لم يعمل حسنة قط - لأهله إذا مات فحرقوه ثم اذروا نصفه في الير، ونصفه في اليحر ، فو الله لئن قدر اللهُ عليه ليعذبنُّه عذابا لايعذبه أحدا من العالمين ، فلما مات الرجل فعلوا ما أمرهم ، فأمر الله البرُّ فجمعٌ مافيه ، وأمر البحر فجمع مافيه ، ثم قال : لم فعلتُ هذا ؟ قال : من خشيتك ياربٌ وأنت أعلمُ ، فغفر الله له » - ثم نقل روايات أخر - ثم قال : فهذا الرجل ظن أن الله لايقدر عليه إذا تفرَّق هذا التفرق ، فظن أنه لايعيده إذا صار كذلك وكلُّ واحد من إنكار قدرة الله تعالى ، وإنكار معاد الأبدان وإن تفرقت كفر ، لكنه كان مع إيمانه بالله وإيمانه بأمره وخشيته منه جاهلاً بذلك ، ضالاً في هذا الظن مُخطئاً فغفر الله له ذلك ، وأدنى هذا أن يكون شاكاً في المعاد وذلك كفر - إذا قامت حجة النبوة على منكره حُكم بكفره .. ثم قال : فغاية ما في هذا أنه كان رجلا لم يكن عالماً بجميع مايستحقه اللهُ من الصفات ويتفصيل أنه القادر ، وكثيرٌ من المؤمنين قد يجهل مثل ذلك ، فلا يكون كافرا ، ومن تتبع الأحاديث الصحيحة وجدفيها من هذا الجنس ما يوافقه كما روّى مسلمٌ في صحيحه عن عائشة - رضى الله عنها-قالت : ألاأحدثكم عنى وعن رسول الله - على الله عنه من عنى وعن رسول الله - عله الله عنه من السواد الذي رأيته أمامى ؟ قلت نعم ، فلهزنى في صدرى لهزةً أوجعتنى ثم قال : - أي الرسول - : أظننتِ أن يحيف الله عليك ورسولُه ؟! قالت : مهما يكتم الناسُ يعلمُه اللهُ ؟ قال : نعم .. ، الحديث ثم قال ابن تيمية : « فهذه عائشة أم المؤمنين سالت النبي - الله على الله كلّ مايكتم الناس؟ فقال لها: نعم ، وهذا يدل على أنها لم تكن تعلم ذلك (١) ولم تكن قبل معرفتها بأن الله عالم بكل شيء يكتمه الناسُ كافرةً ، وإن كان الإقرار بذلك بعد قيام الحجة من أصول الإيمان، وإنكار علمه بكل شيء كإنكار قدرته على كل شيء ، هذا مع أنها كانت تستحق اللوم على الذنب ولهذا لهزها النبي - عَليه وقال: أتخافين أن يحيف الله عليك ورسوله ؟! وهذا الأصل مبسوط في غير هذا الموضع فقد تبين أن هذا القول كفر [يقصد بذلك ماسئل عنه من قول القائل ولا نبالي ماعملنا وإنما الأوامر والنواهي رسومُ العوام وأو تجوهُرُوا اسقطتْ عنهم] واكنْ تكفيرُ قائله لا يُحكم به حتى يكون قد بلغه من العلم ماتقوم به عليه الحجة التي يكفر تاركها » أ . هـ بلفظه [مجموع الفتاوى ١١ / ٥٠٥ - ٤١٣] وقال أيضا رحمه الله : « ومن أثبت لغير الله مالايكون إلا لله فهو كافر إذا قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها ، [مجموع الفتارى ١ / ١١٢] وقال أيضاً : (ومن خالف ماثبت بالكتاب والسنة فإنه يكون إما كافراً وإما فاسقا ، وإما عاصياً ، إلا أن يكون مؤمنا مجتهداً مُخْطئاً فَيُثَابِ على اجتهاده ويغفر له خطؤه وكذلك إن كان لم يبلغه العلمُ الذي تقوم عليه به الحجة فإن الله يقول : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » ، وأما إذا قامت عليه الحجة الثابتة بالكتاب والسنة فخالفها فإنه يُعَاقب بحسب ذلك إمَّا بالقيتل وإمَّا بدونه والله أعلم » [مجموع الفتاوي ١ / ١١٣] وقال أيضا-رحمه الله - : « هذا ، مع أنى دائماً ومن جالسنى يعلم ذلك منى : أنى من أعظم الناس نَهْيًا عن أن يُنْسَبُ مُعَيِّنٌ إلى تكفير ، وتفسيق ، ومعصية ، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي مَنْ خالفها كان كافراً تارة ، وفاسقا أخرى ، وعاصيا أخرى ، وإني أقرّر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها ، وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية [يعنى الاعتقادية] والمسائل العملية ، ومازال السلف يتنازعون في كثير من المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لابكفر ولا بفسق ولا معصية كما أنكر شريحٌ قراءةً من قرأ « بل عجبتُ ويسخرون » وقال : إِنْ الله لايعجب » فبلغ ذلك إبراهيمَ النخعي فقال : إنما شريحُ شاعرٌ يعجبه علمه ، كان عبد الله أعلم منه ، وكان يقرأ « بل عجبتُ » - ثم قال - : « وكنتُ أُبَيِّنُ لهم أنَّ مانُقلَ عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضا حقٌّ ، لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين .. ثم قال : « والتكفيرُ هو من الوعيد ، فإنه وإن كان القول تكذيبا لما قاله الرسول - الله الكن قد يكونُ الرجلُ حديثُ عهد بإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة ، ومثل هذا لايكفر بجحد مايجحده حتى تقوم عليه الحجة ، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص ، أو سمعها ولم تثبت عنده ، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها - وإن كان مُخطئاً - ثم ذكر حديثُ الرجل الذي شك في قدرة الله - ثم قال : « فهذا رجل شكُّ في قدرة الله ، وفي

⁽١) في نفسى من نسبة هذا إلى السيدة عائشة شيء وإن كنت لاأنكره (محققه)

إعادته إذا نُرِي ، بل اعتقد أنه لايعاد ، وهذا كفر باتفاق المسلمين ، لكن كان جاهلاً لايعلم ذلك، وكان مؤمنا يخاف الله أن يعاقبه فغفر له بذلك ، والمتأول من أهل الاجتهاد الحريص على متابعة الرسول - على الله أن يعاقبه من مثل هذا » (مجموع الفتاوي ٣ / ٢٢٩ – ٢٣١) ويقول - رحمه الله - أيضا : « فمن اعتقد في بشر أنه إله أودعا ميتا . أوطلب منه الرزق والهداية ، وتوكل عليه أوسجد له فإنه يستتاب ، فإن تاب ، وإلا ضربت عنقه (مجموع الفتاوي ٣ / ٤٢٢)

فقد بان لك ياأخي أن ابن تيمية - رحمه الله - له موقف واحد في هذه المسألة ألا وهو عدم تكفير المعين إلا بعد قيام الحجة عليه . وهذا ماعليه ابنُ عبد الوهاب أيضاً - رحمه الله -وانظره في « مفيد المستفيد في حكم تارك التوحيد صد ١٠ » إلا أن هنا مسألة وهي أن ثمة بعض الأفعال التي تُخرج صاحبها من الملة ولا علاقة لها بالجهل أصلاً ، بل هي تضاد الإيمان أساساً فوجود أحدهما ينفى الآخر ، وذلك مثل الاستهزاء بآيات الله أوسب الله أورسوله أو ردّ حكم الله - بعد معرفته أنه حكم الله - أو الطعن في شريعة الله وأنها سبب التأخر وغير ذلك مما هو في شاكلته ، فهذه المسائل وأضرابُها لاعلاقة لها بالجهل أصلاً فمن استهزأ بفريضة أوسنة من سنن الإسلام - وهو يعلم أنها من الإسلام - دل ذلك على أنه غير مؤمن بالله أصلاً وكذلك إن طعن في الشريعة ، فذلك دليل على أنه غير مؤمن أصلاً ، وانظر في ذلك « الصارم المسلول » لابن تيمية - رحمه الله - وأقول: إن الأستاذ الجليل سيد قطب -عليه رحمة الله ورضوانه - يعتقد هذا الاعتقاد نفسه وإن كان يُسمى من يتلبس بالشرك مشركاً يقول -- رحمه الله - : « إن هذا الجهل قد يعفيهم [يقصد من لايفهم حقيقه هذا الدين] من حساب الآخرة أو يخفف عنهم العذاب فيها ويلقى بتبعاتهم وأوزارهم على كاهل من لايعلمونهم حقيقة هذا الدين ، وهم يعرفونها ولكن هذه مسألة غيبية ، متروك أمرها لله » [طريق الدعوة في ظلال القرآن جمع أحمد فائز صد ١٨] فانظر ياأخي - رحمك الله - كيف لم يجزم بخلود من تلبِّس بالشرك في جهنم بل قال : « إن هذا الجهل قد يعفيهم من حساب الآخرة » ألا يدل هذا دلالة قاطعة على أنه لا يحكم بكفرهم في الآخرة .. ولايقيم عليهم أحكام الكفر في الدنيا وإن كان يُسمَّى من تلبُّس بالكفر كافراً أو من تلبس بالشرك مشركاً وهذا - في رأيي - كما قال أحد الصحابة لصحابي آخر: إنك منافق تجادل عن المنافقين * فسماه منافقاً لماظهر له منه ما يبيح تسميتُه بذلك - وكذلك قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - في حق حاطب -رضى الله عنه - : « دعنى أضرب عنق هذا المنافق » فقال النبى - الله عنه - : « إنه قد شهد بدراً، ومايدريك أن الله قال : « اعملوا ماشئتم قد غفرتُ لكم » فمن هذا الباب ساغ للسيد قطب - رحمه الله - أن يطلق على من تلبِّس بالشرك أنه مشرك وهكذا ، وإن كان هذا لايستلزم أن يجرى عليهم أحكام الردة والله تعالى أعلم . وأنصحك - أخى المسلم - أن ترجع في هذه المسالة إلى الكتب الآتية حتى تعلم ماالحقّ فيها:

وأما العلم بأحواله (٥) عليه الصلاة والسلام - فهو السنة المطهرة وهو من فروض الكفايات .

وأما العلم بخصائصه (١) - على القصائصة على من أصحابنا الشافعية : منع أبو على بن خيران الكلام فيها لأنه أمر انقضى فلا معنى للكلام فيه »، وقال إمام الحرمين(٧) : قال المحققون : ذكر الخلاف في مسائل الخصائص خَبْط غير مفيد ، فإنه لايتعلق به حكم ناجز تمس إليه الحاجة ، وإنما يجرى الخلاف فيما لان (٨) يوجد إثبات

١- الرسالة الماردينية لابن تيمية

٢- محاسن التأويل للقاسمى فقد كتب بحثا فى هذه المسألة وأطال فيها النقول « المجلد الثالث» عند قوله تعالى : « إن الله لايغفر أن يشرك به .. » [النساء / ٤٨]

٣- أضواء البيان سورة الإسراء عند قوله تعالى : « وماكنا معذبين حتى نبعث رسولا »
 آية/١٥

٤- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم .

⁽٥) المقصود (بأحواله) الله شئون حياته ، من صلاة وجهاد ، ومأكل ومشرب وملبس وهكذا .

⁽٦) المقصود (بخصائصه) - ﷺ ما اخْتُصُّ به من الأحكام الشرعية كإباحة زواجه بالهبة « خالصة لك من دون المؤمنين » [الأحزاب / ٥٠] والوصال في الصوم ، وفرض التهجد عليه في أول الأمر بقوله « قم الليل إلا قليلا » [المزمل / ٢]

 ⁽٧) إمام الحرمين هو « عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى النيسابورى إمام الحرمين أبو
 المعالى الجوينى ولد سنة ٤١٩ هـ (طبقات الشافعية ٥ / ١٦٥)

⁽٨) كذا بالأصل والصواب « فيما لانجد بُدأ من إثبات حكم فيه »

حكم فيه ، فإن الأقيسة لامجال لها ، والأحكام الخاصة يتبع فيها النصوص ، فما لانص فيه فتقدير اختيار فيه هجوم على الغيب من غير فائدة » وقال النووى (٩) في « الروضة » بعد نقله هذين الكلامين : وقال سائر الأصحاب لابأس به ، وهو الصحيح لما فيه من زيادة العلم « فهذا كلام الأصحاب . والصواب الجزم بجواز ذلك بل باستحبابه ، ولوقيل بوجوبه لم يكن بعيدا ، لأنه ربما رأى جاهل بعض الخصائص ثابتا في الحديث الصحيح فعمل به أخذا بأصل التأسى (١٠) فوجب بيانها لتُعْرَف ، فلا يُعْمَل بها ، فأي وجه فائدة أهم من هذه ؟! وأما مايقع في ضمن الخصائص مما لافائدة فيه اليوم ، فقليلً لايخلو أبواب (١١) الفقه عن مثله التدرب . ومعرفة الأدلة ، وتحقيق الشيء على ماهو عليه (١٢) » انتهى كلام النووى .

* ** *** ****

⁽٩) النووى هو « الإمام الحافظ محيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى بن حسن النووى الشافعي ولد سنة ١٣١ هـ وسعى في تحصيل العلم وكان يقرأ في اليوم اثنى عشر درساً وأهم مؤلفاته روضة الطالبين والأذكار وشرح مسلم ورياض الصالحين وغيرها توفي رحمه الله سنه ٢٧٦ هـ (طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٣٩٥) (البداية والنهاية ١٣ / ٢٧٨) (معجم المؤلفين لعمر كحالة ٢٠/ ٢٠٨)

⁽١٠) أي الذي في قوله تعالى : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة .. » الآية [الأحزاب / ٢١]

⁽١١) قوله « لا يخلو أبوابُ الفقه .. » فذكر الفعل (يخلو) ولم يُؤنَّتُه ، وذلك جائز في اللغة ، وسيأتي التنبيه عليه إن شاء الله وفي الروضة « لاتخلو» بالتاء

⁽١٢) الروضة (٧/ ١٨)

(السئلة الثالثة)

« الملائكة - عليهم الصلاة والسلام - خُلقوا دفعة واحدة ؟ ويكون موتهم كذلك أو لا ؟ الجواب

أنه لم يثبت في ذلك شيء ولا يجوز الهجوم عليه بمجرد الاحتمال ، ولا مجال للظن فيه ، ولا مدخل للقياس وأما ما يُحكى أن الله سبحانه وتعالى يخلق بسبب بعض الأعمال الحسنة ملكاً يُسبّح ، ويكون تسبيحُه لذلك العامل » فلو ثبت ذلك لدل على خلقهم شيئاً فشيئاً ، لكنّه لم يثبت ، بل هو باطلٌ موضوع ، لا أصل له . (١) والله سبحانه وتعالى أعلم .

* *** **** ****

⁽۱) « لاأصل له » أي « لاسندله » .

(المسألة الرابعة)

الأملاك الموكلُون بالناس بعد موتهم يُوكلُّون بغيرهم أم يلازمون قبورُهم وأرواحهم ؟ أم كيف أمرُهم بعدَهم ؟ وهم مُوكلُّون بالجن أيضا مثل الإنسان أم بينهم فرق في ذلك لتكريم الإنسان ؟

الجواب

تضمن هذا السؤال أمرين: -

أما الأولى منهما فقد ورد فيه حديث رواه الحافظ أبو نعيم (١) الأصفهاني في «حلية الأولياء » (٢) في ترجمة مسعر بن كدام (٣) الإمام المتفق على جلالته في حديثه عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري – رضي الله تعالى عنه – قال : سمعت رسول الله – المحوفي عن أبي السماء فقالا : ربنا عليه عنه أذا قبض [الله] (٤) روح عبده المؤمن صعد ملكاه إلى السماء فقالا : ربنا وكلّتنا بعبدك المؤمن نكتب عمله – وقد قبضته إليك ، فأذن لنا لنسكن السماء ، فيقول : وللتماء] (١) سمائي مملوءة من ملائكتي ، يسبحونني ، فيقولان : ايذن (٧) لنا نسكن الارض ، فيقول : أرضي مملوءة من خلقي يسبحونني ، ولكن قُوماً على قبر عبدي ، الأرض ، فيقول : أرضي مملوءة من خلقي يسبحونني ، ولكن قُوماً على قبر عبدي ، فسبحونني وهلّلاني ، وكبّراني إلى يوم القيامة ، واكتباه لعبدي » لكن هذا الحديث لايصح

⁽۱) الحافظ أبو نعيم هو « الإمام الجليل الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني ولد سنه ٣٣٦ هـ سمع الكثير من العلماء له من التصانيف « الحلية » وتأريخ أصبهان، وصفة الجنة ، ودلائل النبوة وكلها مطبوعة توقى – رحمه الله – سنه ٣٠٠ هـ وله ٩٤ سنة . له ترجمة في البداية (١٧ / ٥٤) . طبقات الشافعية الكبرى (٤ / ١٨) . لسان الميزان (١ / ٢٠١) .

⁽٢) حلية الأولياء (٧/ ٢٥٣)

⁽٣) في الأصل (كذام) بالذال المعجمة وهو خطأ والصواب بالدال المهملة .

⁽٤) زيادة من الحلية

⁽ه) في الحلية (نسكن).

⁽٦) زيادة من المخطوط وليست في الحلية .

⁽٧) في الحلية (فأذن) .

لأن عطية العوفي ضعيف إلا أنه ليس بكذاب ، وقد روى عنه هذا الحديث مثل مصعر (٨) وناهيك (٩) به ، فإن وجدنا له شاهدا قُوِى ، والله سبحانه وتعالى – أعلم .

وأما الأمر الثاني فلا أعلم فيه نصا موضحا لأمره ، وقوله تعالى « ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد (١٠) » إنما ذكر في الإنسان ، لكن الجن أيضاً محاسبون ومسئولون، ومكلفون ومثابون ومعاقبون ، وأعمالهم محفوظة ، ولا ندري هل تحفظها الملائكة أم غيرهم ، ولا يجوز الخوض في ذلك بغير دليل وقد ذكر بعض أهل العلم أن على الملائكة أنفسهم حفظة موكلين بحفظ أعمالهم ، يرون الملائكة من حيث لاتراهم الملائكة يقال لهم الروح ، وأنهم المراد في قوله تعالى « تنزل الملائكة والروح فيها بإذن ربهم » (١١) والله تعالى أعلم بذلك (١٢)

* *** **** ****

⁽A) كذا بالأصل وهو خطأ والصواب « مسعر »

⁽٩) أى : أى في علو مرتبته وجلالته .

⁽١٠) سورة ق الآية / ١٨

⁽۱۱) سورة القدر / ٤

⁽۱۲) قال الشيخ محمد عمرو - حفظه الله - اقتصر الحافظ أبوزرعة - عفا الله عنه - على إعلال إسناد الحديث بعطية ، وسكت على الرواى عنه : إسماعيل بن يحيى التيمى وهو كذاب ،كذبه أبو على النيسابورى والحاكم والدارقطنى ورماه صالح بوضع الحديث » ورماه ابن حبان والحاكم أيضا برواية الموضوعات والكلام فيه أكثر من ذلك . وفي هذا القدر كفاية .

(المسألة الخامسة)

كلامُ الله - تعالى - وصحفُ أنبيائه - عليهم الصلاة والسلام - من قبل أُنْزِلَ دفعةً واحدة أومنجماً ؟(١)

الجواب

أن كُلاً من التوراة والإنجيل والزبور أنزل دفعة واحدة بكماله وأما القرآن العظيم فإنما أنزل منجما بحسب الواقع في عشرين سنة أو في ثلاث وعشرين سنة .(٢)

** *** *** ****

⁽١) المنجِّم هو المفرِّق .

⁽٢) انظر الإتقان في علوم القرآن ١ / ١١٦ ومابعدها .

(المسألة السادسة)

معرفة الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام - الوارد ذكرهم في الكتاب والسنة من فروض الكفايات أم لا ؟

وأسماء كُمْ منهم معلومة مثبتة (١) وأية هي ؟

الجواب

⁽١) كذا بالأصل وقد تكون « وأيّ آية هي ؟ أي المذكور فيها الأنبياء .

⁽٢) قال شارح الطحاوية : « وقد ذكروا فروقاً بين « النبى » و« الرسول » وأحسنها : أن من نباه الله بخبر السماء : إنْ أمره أن يبلغ غيره فهو نبى ورسول ، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره فهو نبى وليس برسول . فالرسول أخص من النبى فكل رسول نبى ، وليس كل نبى رسولاً » (شرح الطحاوية بتحقيق د. عبد الرحمن عميرة ١ / ١٤٠)

جه وكان ابنُ حبان حسننَ الرأي فيه ، قد ذكره في لغاته (٣) ، وأخرج له هذا الحديث في صحيحه ، وكذا قال الطبراني : لم يُرد هذا عن يحيى إلا ولده ، وهم ثقاة ، وأما أبو حاتم الرازي فإنه قال : أظنه لم يطلب العلم وهو كذّاب ، وقال على بن الحسن بن الجنيد: صدق أبو حاتم ، ينبغى ألا يُحَدّث عنه ، وحكى أبن الجوزي عن أبى زرعة الرازي أنه قال : إنه كذاب (٤)

* *** ****

⁽٣) كذا بالأصل والصواب « ثقاته » وقد ذكره في « الثقات » له (٨ / ٧٩) - وفي « اسسان الميزان » « إبراهيم بن هشام »

⁽٤) ذكر ذلك كلّه الذهبي في ميزان الاعتدال (١ / ٧٧) وذكره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (١ / ١٢٢ – ١٢٣)

وقال الهيئمي في مجمع الزوائد : رواه أحمد والبزار والطبراني في الأوسط بنحوه ، وفيه المسعودي وهو ثقة ولكنه اختلط » (١ / ١٦٠)

(المسألة السابعة)

قوله سبحانه وتعالى: « فلما أتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما أتاهما (١) » اختلف(٢) أقوالُ المفسرين في معناها في كتبهم ، فما تفسيره الصحيح ؟

الجواب

أن الصحيح عند أهل التحقيق أن الآية الكريمة حكاية حال الكفار فهم الذين يُشركون مع الله سبحانه وتعالى غيره فيما أتاهم من الأولاد وغيرها من النعم ، ولا يقدح

⁽١) الآية من سورة الأعراف رقم / ١٩٠ ويقيتها « فتعالى الله عما يشركون »

⁽Y) قوله « اختلف أقوال » فذكّر الفعل (اختلف) ولم يؤنثه فيقول « اختلفت » وذلك جائز ، إذ إن الفعل يجب إلحاق تاء التأنيث به في موضعين :

١- أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقى التأنيث ولم يَفْصلِ بينه وبين الفعل فاصل (تقول : قالتُ فاطمة كذا) .

٢- أن يعود الضمير (الفاعل) على مؤنث سابق حقيقى أو مجازى تقول : « فاطمة قالت »
 « الشجرة أثمرت »

^{*} ويجوز تأنيث الفعل وترك تأنيثه في الحالات الآتية :

١ - أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقى التأنيث ولم يتصل بالفعل بل فصل بينهما فاصل فتقول:
 روت عن النبى - عليه - زوجه عائشة كذا .. ويجوز أن تقول: روى عن النبى - عليه - زوجه عائشة كذا ..

٢- أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازيا مطلقاً (بشرط أن يسبقه الفعل)

فتقول « أقلعت الطائرة من المطار »

ويجوز « أقلع الطائرة من المطار »

٣ - أن يكون الفاعل جمع تكسير (بشرط سبق الفعل)

قال تعالى « قالت الأعراب أمنا .. » الآية .

وقال تعالى « وقال نسوة في المدينة .. » الآية .

ومن ذلك قول المؤلف « اختلف أقوال » ويجوز أن تقول « اختلفت أقوال » (انظر النحو المصفّى د . محمد عيد صــ ٤٠٣ - ٤٠٥)

في ذلك أن جمهور المفسرين – كما حكاه ابنُ عطية (7) وغيرُه – على أن المراد بقوله تعالى في أول الآية الكريمة « هو الذي خلقكم من نفس واحدة ، وجعل منها زوجها » (3) ادم وحواء لأنَّ الله تعالى خاطب جميع الناس بأنهم مخلوقون من نفس واحدة وزوجها ، ولكل أدمى من هذه النعمة حظ ، ثم استمر بنو آدم على طريقة أبيهم وأمهم في سكون الرجال إلى النساء وغشيانهن قرناً بعد قرن ، فقابل بعضهم هذه النعمة المستمرة بالكفر وجعل الله – جل وعلا – شركاء ، ولا يسوغ أن يكون ذلك في آدم وحواء ، لأنهما مبرء أن عن كل ذنب ولو كان صغيرة وكذلك سائر الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – (0) وأما مايذكره بعض المفسرين في قصص هذه الآية الكريمة أن حوّاء لما حملت أول حمل لم

⁽٣) ابن عطية هو « الإمام عبد الله بن عطية بن عبد الله بن حبيب قال الداودى في طبقات المفسرين (١ / ٢٣٩) : « المفسر العدل إمام ثقة ثم قال : قال عبد العزيز الكتاني : كان يحفظ خمسين ألف بيت شعر في الاستشهاد على معاني القران » مات سنه ٣٨٣ هـ رحمه الله - (طبقات القراء للذهبي ١ / ٢٨١) (طبقات المفسرين للسيوطي / ١٥) تذكرة الحفاظ (١٠١٧)

⁽٤) من الآية / ١٨٩ سورة الأعراف

⁽ه) قال الشوكاني - رحمه الله - : « ذهب الأكثر من أهل العلم إلى عصمة الأنبياء - بعد النبوة - من الكبائر ، وقد حكى القاضى أبو بكر إجماع المسلمين على ذلك ، وكذا حكاه ابن الحاجب وغيره من متأخرى الأصوليين ، وكذا حكوا الإجماع على عصمتهم بعد النبوة - مما يُزدى بمناصبهم كرذائل الأخلاق والدناءات ، وسائر ما يُنَفّر عنهم ، وهى التى يقال لها صغائر الخسة ، كسرقة لقمة ، والتطفيف بحبة . وإنما اختلفوا في الدليل الدال على عصمتهم مما ذكر ، هل هو الشرع أوالعقل .. وأما الصغائر التي لا تُزرى بالمنصب ، ولا كانت من الدناءات فاختلفوا ، هل تجوز عليهم ؟ وإذا جازت ، هل وقعت منهم أم لا ؟ .. ونقل ابن حزم في الملل والنحل عن أبي إسحاق الإسفرائيني وابن فورك أنهم معصومون عن الصغائر والكبائر جميعا، وقال : إنه الذي ندين الله به ، واختاره ابن برهان ، وحكاه النووي في زوائد الروضة عن المحققين ، قال القاضي حسين : وهو الصحيح من مذهبنا - يعني الشافعية - وما ورد من ذلك فيحمل على ترك الأولّى ، قال القاضي عياض : يحمل على ماقبل النبوة أرعلي أنهــم فعلــوه بــتؤيل » [إرشاد الفحول ٣٣ . ٣٤]

تَدْرِ ماهو ، فجزعت لذلك ، فوجد إبليس إليها السبيل ، فقال لها : مايدريك ما في جوفك، ولعله خنزير أوحية ، وما يدريك من أين يخرج ؟ أينشق له بطنك فتموتين أو يخرج من فمك ، ولكن إن أطعتيني (٢) وسنيته « عبد الحارث » فسأخلصه لك ، وأجعله بشراً مثلك – فإن أنت لم تفعلي قتلته ، فأخبرت بذلك آدم – عليه الصلاة والسلام – فنهاها عن ذلك ، فلما ولدت سماه « عبد الله » فمات الغلام فحملت بآخر ، ففعل بها مثل ذلك ، فحملت بالثالث ، فلما ولدته أطاعا إبليس ، فسمياه « عبد الحارث» «حرصا على خياته فهذا قصر لم يصح فيما وقفنا عليه من الكتب المشهورة (٢) ولا يجوز أن عينسب إلى نبى من الأنبياء مثل هذا ولو كان لهذا إسناد صحيح (٨) إلى النبي – المسلام المناد صحيح (٨) إلى النبي – المسلام المناد صحيح (٨) إلى النبي المسلم المناد المناد صحيح (٨) إلى النبي المسلم المناد المناد صحيح (٨) إلى النبي المسلم المناد المسلم المناد المن

⁽٦) كذا بالأصل بإثبات ياء بعد تاء الخطاب ، والصواب حنفها فنقول « أطعتني »

⁽٧) قال القرطبي : « ونحو هذا مذكور من ضعيف الحديث في الترمذي وغيره ، وفي الإسرائيليات كثير ليس لها ثبات ، فلا يُعَوَّل عليها من له قلبٌ » (تفسير القرطبي ٧ / ٣٣٨)

⁽A) إذا قيل عن حديث « إسناده صحيح » فهذا يعنى توفّر ثلاثة شروط فقط من الخمسة التي يلزم اجتماعها معا في الحديث حتى يقال عنه صحيح وهذه الثلاثة هي :

١- اتميال السند .

٧- عدالة الرواة

٣- ضبطهم . هذا والشرطان الأخران هما : ١ - عدم الشذوذ ٢- عدم العلة والمقصود هنا أن القصص ليس له إسناد صحيح أصلا فضلا عن صحة المتن - بل أقول : لوصح المتن لوجب تثويله بما يتفق مع الإجماع السابق ذكره عن عصمة الأنبياء ، وهذا مايعرف في علم الأصول بمخالفة الظني للقطعي - فالظني إذا خالف قطعيًا وجب تثويله بما يتفق مع القطعي فإن لم يمكن الجمع بينهما بحال فحينئذ يُرد الظني - كما سابينه إن شاء الله - قال الشــو كاني - رحمه الله - في مسالتنا هذه (بعد كلامه على عصمة الأنبياء) : « فإن قلت : فما تقول فيما ورد في القرآن الكريم منسوباً إلى جماعة من الأنبياء وأولُهم أبونا آدم عليه السلام - فإن الله يقول : « وعصى آدمُ ربّه فغوى » ؟ قلت (القائل الشوكاني) : قد قدمنا وقوع الإجماع على امتناع الكبائر منهم بعد النبوة فلابد من تأويل ذلك بما يُخرجه عن قدمنا وقوع الإجماع على امتناع الكبائر منهم بعد النبوة فلابد من تأويل ذلك بما يُخرجه عن

يُعدُّ شركاً ، لأنهما لم يقصدا بالحارث إبليس – لعنه الله تعالى – ولا قصدا العبودية له ، وكونة ربه الذى يعبده ، والعبودية تُطلق على مطلق الخضوع به وهذا لقن (١) من بنى آدم يسمى عبد السيدة بالإجماع ، والنهى الوارد عنه (١٠) إنما هو على سبيل الأدب ، والتنزيه والامتناع في أن يقول إن بعض الأحرار أنه عبد لحر آخر من غير أن يقصد بذلك عبودية الإلهية ولا الرق المعهود ، وإنما يقصد به مطلق الخضوع له ، فلو صح لنا تسمية ولدهما بعبد الحارث لما حُملَ ذلك إلا على مَحْمل صحيح ، وهو أن آدم أراد بالحارث نفسه لصدق ذلك عليه ، وفي الحديث الحسن عند أبى داود وغيره عن أبى وهب الجشمى – وكانت له صحبة – قال : قال رسول الله ـ على أصدقها حارث وهمام... وأحب الأسماء إلى الله سبحانه وتعالى عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدقها حارث وهمام... الحديث الحديث (١١) ولعلهما أرادا التفاؤل له بالصلاح ، وأن ينشأ خاضعاً لأبويه ، مطيعا لهما في كنفهما وخدمتهما (١٠) ، فلو ثبتت هذه القضية لكان هذا محملها ، وأما إذ كُفينا هذه

ظاهره بوجه من الوجوه ، وهكذا يُحمل ماوقع من إبراهيم – عليه السلام – من قوله « إنى سقيم » وقوله : « بل فعله كبيرهم » وقوله في سارة: « إنها أخته » على مايخرجه عن محض الكذب لوقوع الإجماع على امتناعه منهم بعد النبوة ، وهكذا في قوله – سبحانه وتعالي – في يونس عليه السلام – « إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه » لابد من تأويله بما يخرجه عن ظاهره ، وهكذا مافعله أولاد يعقوب بأخيهم يوسف ، وهكذا يُحمل ماورد عن نبينا – وانه كان يستغفر الله في كل يوم ، وأنه كان يتوب إليه في كل يوم » على أن المراد رجوعه من حالة إلى أرفع منها » (إرشاد الفحول / ٣٤)

⁽٩) كذا بالأصل

⁽۱۰) أى الوارد فى النهي عن إطلاق أفظة العبد كقوله - على اله عندى وأمتى ، كلكم عبدى وأمتى ، كلكم عبيد الله ، وكل نسائكم إماء الله ، ولكن ليَقُلُ : غلامى وجاريتى وفتاى وفتاتى ، وأمثال ذلك (رواه مسلم حـ ٢ / ٣٠٠)

⁽١١) الحديث رواه أبو داود رقم (٤٩٥٠) ، وتكملته « وأقبحُها حرب ومُرَّة ».

⁽١٢) قال القرطبى - رحمه الله - : « اختلف العلماء في تأويل الشرك المضاف إلى أدم وحواء فقال « قال المفسرون : كان شركاً في التسمية والصفة لافي العبادة والربوبية ، وقال أهل المعانى : إنهما لم يذهبا إلى أن الحارث ربهما بتسميتهما ولدهما عبد الحارث ، لكنهما قصدا

المؤنة ، ولم تصح هذه القضية فلا حاجة لنا إلى ذلك ، وعلى كل تقدير فلا يجوز حمل الآية على ذلك لمخالفته للقواطع الدالة على عصمة الأنبياء ، (١٣) والمحمل الذي حمل المحققون الآية عليه محمل صحيح سائغ لاإشكال عليه ، فوجب المصير إليه .

إلى أن الحارث كان سبب نجاة الولد فسمياء به ، كما يُسمى الرجلُ نفسه عبد ضيفه على جهة الخضوع له ، لاعلى أن الضيف ربُّه كما قال حاتم :

وإنى لَعَبِدُ الضيفِ مادام ثاوياً *** ومافى إلا تيك من شيمة العبد وقال قوم: إن هذا راجع إلى جنس الآدميين والتبيين عن حال المشركين من ذرية آدم عليه السلام وهو الذي يُعَول عليه فقوله « جعلا له » يعنى الذكر والأنثى الكافرين ، ويُعنى به الجنسان ودل على هذا قوله (فتعالى الله عما يشركون) ولم يقل « يشركان » وهذا قول حسن . وقيل :المعنى « هو الذي خلقكم من نفس واحدة » من هيئة واحدة وشكل واحد « وجعل منها زوجها » أي من جنسها « فلما تغشاها » يعنى الجنسين ، وعلى هذا القول لايكون لآدم وحواء ذكر في الآية .. وقال عكرمة « لم يخص بها آدم ، واكن جعلها عامة لجميع الخلق بعد آدم ، وقال الحسين بن الفضل : وهذا أعجب إلى أهل النظر لما في القول الأول من المضاف من العظائم بنبي الله آدم» (الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٣٢٩)

(١٣) قول المؤلف - رحمه الله - : « فلا يجوز حمل الآية على ذلك لمخالفته للقواطع الدالة على عصمة الأنبياء » يدل على قاعدة عظيمة في الدين يجب التمسك بها في كثير من مواطن النزاع فإن من الناس من يقع على حديث صحيح أو آية ظنية الدلالة فيقول بموجبه عنده دون نظر إلى بقية الأدلة فيجمع بينها ، بل قد يقول بموجب الحديث - في نظره - ولو عارض الأدلة القطعية أو الإجماع الصريح ، فينشأ عن هذا فساد كبير في فهم الأدلة ، ومن ثم تتضارب في أذهان هؤلاء ، وفي أذهان من لايستطيع التمييز بين الاستدلال الصحيح والاستدلال الفاسد فنقول وبالله التوفيق :

أصول الدين هي قواعده العامة المتفق عليها سواء أكانت هذه القواعد والأصول في الأمور العقدية أم العملية ، وكليات الشريعة تنقسم إلى كليات عقدية وكليات عملية « وتطلق الأصول على الكليات المنصوصة في الكتاب والسنة مثل « لاضرر ولاضرار » و« لاتزر وازرة وزر أخرى » و« ماجعل عليكم في الدين من حرج » « إنما الأعمال بالنيات » وهكذا – وتطلق أيضاً على القوانين المستنبطة من الكتاب والسنة التي توزن بها الأدلة الجزئية عند استنباط الأحكام الشرعية منها » (الموافقات ١ / ٢٩ من تعليق عبد الله دراز) ويقول الشاطبي في هذا الطريق الثاني في إثبات الأصول : « والأدلة المعتبرة هنا المستقرأة من جملة أدلة ظنية تضافرت على

معنى واحد حتى أفادت فيه القطع ، فإن للاجتماع من القوة ماليس للافتراق ، ولأجله أفاد التواترُ القطعَ ، وهذا نوعٌ منه ، فإذا حصل من استقراء أدلة المسألة مجموع " يفيد العلم " فهو الدليل المطلوب ، وهوشبيه " بالتواتر المعنوي ، بل هو كالعلم بشجاعة على - رضى الله عنه - ، وجُود حاتم ، المستفاد من كثرة الوقائع المنقولة عنهما ، ومن هذا الطريق ثبت وجوب القواعد الخمس كالصلاة ، والزكاة ، وغيرهما ، قطعاً وإلا فلو استدل مستدلٌ على وجوب الصلاة بقوله تعالى : « أقيموا الصلاة » أو ماأشبه ذلك لكان في الاستدلال بمجرده نظرٌ من أوجه ، لكن حفّ بذلك من الأدلة الخارجية والأحكام المترتبة ماصار به فرضُ الصلاة ضرورياً في الدين ، لا يشكُّ فيه إلا شاكٌّ في أصل الدين » (الموافقات ١ / ٣٦) والمقصود في هذا الموضع أن أنبه على أن الظني إذا عارض قطعيا أو كليًا من كليات الدين فالواجب أن يجمع بينهما بأيّ طريق وإلا رُدُّ هذا الظنى ولم يعمل به ومثال ذلك أنه قد ثبت لدينا في الشريعة أن الله لايظلم أحدا من خلقه ثبوتاً قطعيا لاشك فيه وتضافرت على ذلك الأدلة القطعية الثبوت والقطعية الدلالة كقوله تعالى: « ولايظلم ربك أحدا » وغير ذلك كثير ثم يأتى حديث صحيح مثل حديث : « إن الله تبارك وتعالى خلق أدم ، ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية ، فقال : هؤلاء للجنة ، وبعمل أهل الجنة يعملون . ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية ، فقال : خلقت هؤلاء للنار ، ويعمل أهل النار يعملون .. ، الحديث رواه مالك كتاب القدر باب النهى عن القول بالقدر صب ٨٩٩ . ورواه أبوداود كتاب « السنة » باب في القدر حديث (٤٧٠٣) ورواه الترمذي كتاب التفسير « سورة الأعراف ، فيقع بعض الناس - ممن ليس لهم قدم راسخ في الشريعة - في حيرة فيجد نفسه إما أن يرد هذا النص أصبادً ويطعن فيه لأنه - في ظنه - يُثبت الظلم لله تعالى .

وإما أن يجد هذا الفهم أو الظنّ سبيلاً إلى قلبه وهو في كلتا الحالتين في خطر ، وقد يحدث ماهو أشد من ذلك فينسب الغللم لله تعالى – أخذاً بهذا الدليل وطارحاً للقاعدة الكلية التى ثبتت بعشرات الأدلة قطعية الثبوت والدلالة التى تنفى الظلم عن الله تعالى نفياً قطعياً ، نقول : إنه بذلك قد أوتى من قبل نفسه ، فهذا الحديث السابق ليس فيه – من قريب أوبعيد – أن الله تعالى ظلم أحداً من خلقه أو أجبره على فعل المعصية ، وإنما نشأهذا الفهم السقيم من قبله هو. بل لو أوماً هذا الحديث السابق إلى هذا المعنى لكان احتمالاً ظنياً ، ومن ثم يجب التمسك بالدليل القطعي ، وإلا يكون المتمسك بالدلالة المتوهمة من الحديث ، مُتبعاً للمتشابه من الأدلة ، تالك المحكم الذي هو أم الكتاب ، ولا يفعل ذلك إلا من يسلك مسالك أهل البدع والعياذ بالله تعالى يقول الإمام الشاطبي في « الظني » إذا عارض قطعياً : « إذا ثبتت قاعدة عامة أو مطلقة فلا تؤثر فيها معارضة قضايا الأعيان ولا حكايات الأحوال ، والدليل على ذلك أمور : (أحدها) أن القاعدة مقطوع بها بالفرض ، لأنا إنما نتكلم في الأصول الكلية القطعية ، وقضايا الأعيان مظنونة متوهمة ، والمظنون لايقف للقطعي ، ولا يعارضه .

(والثالث) أن قضايا الأعيان جزئية ، والقواعد المطردة كليات ولاتنهض الجزئيات أن تنقض الكليات

(والرابع) أنهارلوعارضتها ، فإما أن يُعملا معاً ، أويُهمَلا ، أويعمل بأحدهما دون الآخراعنى في محل المعارضة – فإعمالُهما معاً باطل ، وكذلك إهمالُهما ، لأنه إعمال للمعارضة فيما
بين الظنى والقطعى ، وإعمال الجزئي دون الكلى ترجيح له على الكلى وهو خلاف القاعدة ، فلم
بين إلا الوجه الرابع وهو إعمال الكلى دون الجزئي وهو المطلوب – ثم يضرب مثالاً على
معارضة الجزئي للكلى ووجوب تأويله بمسألة عصمة الأنبياء الواردة في إجابة الحافظ ابن
العراقي فيقول : « كما إذا ثبت لنا أصل عصمة الأنبياء من الذنوب ، ثم جاء قوله : « لم يكذب
إبراهيم إلا ثلاث كذبات » ونحو ذلك ، فهذا لايؤثر لاحتمال حمله على وجه لايخرم ذلك الأصل »
ثم يقول : « وهذا الموضع كثير الفائدة ، عظيم النفع ، بالنسبة إلى المتمسك بالكليات إذا
عارضتها الجزئيات وقضايا الأعيان ، فإنه إذا تمسك بالكلي كان له الخيرة في الجزئي في
حمله على وجود كثيرة ، فإن تمسك بالجزئي لم يُمكنه مع التمسك – الخيرة في الكلي ، فثبت
في حمله على وجود كثيرة ، فإن تمسك بالجزئي لم يُمكنه مع التمسك – الخيرة في الكلي ، فثبت
في حمة المعارضة ، ورمت به أيدى الإشكالات في مَهاو بعيدة ، وهذا هو أصل الزيغ والضلال
في الدين لأنه اتباع المتشابهات ، وتشكك في القواطع المحكمات ، ولا توفيق إلا بالله » (راجع

⁽الثانى) أن القاعدة غير محتملة ، لاستنادها إلى الأدلة القطعية ، وقضايا الأعيان محتملة لإمكان أن تكون على غير ظاهرها أوعلى ظاهرها وهي مقتطعة ومستثناة من ذلك الأصل ، فلايمكن - والحالة هذه - إبطال كلية القاعدة بما هذا شأنه .

(المسألة الثامنة)

المراد بقوله - الله الله الله الله الله الله الموادد بقوله الأقوال الله المسر وأشبه الموادد بقوله الله الله الوادد بعده معقب عليه أم يحتمل أن يكون كلاما برأسه ؟

الجواب

قال القاضى عياض (٢) فى الشفا: احذر أن يقع ببالك أن يكون هذا الغين وسوسة أو رينا (٣) وقع فى قلبه (عليه الصلاة والسلام) بل أصل الغين فى هذا مايتغشى القلب ويغطيه قاله أبوعبيدة ، وأصله من غين السماء ، وهو إطباق الغيم عليها ، وقال غيره : والغين شيء يغشى القلب ، ولا يغطيه كل التغطية ،كالغيم الرقيق الذى يعرض فى الهواء ولايمنع ضوء الشمس ، وكذلك لايفهم من الحديث « إنه يغان على قلبه مائة مرة أو أكثر من سبعين (مرة)(٤) فى اليوم » إذ ليس يقتضيه لفظه الذى ذكرناه ، وهو أكثر الروايات وإنما هذا عدد للاستغفار لا للغين ، فيكون المراد بهذا الغين إشارة إلى غفلات قلبه ، وفترات نفسه وسهوها عن مداومة الذكر ، ومشاهدة الحق لما(٥) كان الله دُفع إليه من

⁽١) مابين المعقوفين ليس بالأصل.

⁽٢) القاضى عياض هو الإمام عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبى المالكي محدث مؤرخ فقيه أصولي شاعر خطيب ، من تصانيفه الشفا» و« الإلماع » وغيرهما توفي رحمه الله سنة ٤٤٥ هـ له ترجمة في « وفيات الأعيان » (١/ ٤٩٦) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٤٣) . « المختصر في أخبار البشر (٣/ ٣٣)

⁽٣) كذا في الأصل وفي « الشفا » (ريباً) بالباء الموحدة من تحت أي : شكاً وشبهة وفي نسخة من الشفا كما في الأصل .

⁽٤) زيادة من « الشفا» .

⁽ه) في الشفا « بما » .

مقاساة البشر ، وسياسة الأمة ومعاناة [الأهل] (١) ومقاومة الولى والعدو (١) ومصلحة النفس ، وماكلّف من أعباء أداء الرسالة ، وحمل الأمانة ، وهو في هذا في طاعة ربه وعبادة خالقه ، ولكن لمّا كان رسول الله - علله الخفي الخلق عند الله - عز وجل - مكانة وأعلاهم درجة ، وأتمهم ... به معرفة ، وكانت حاله عند خلوص قلبه وخلو حاله ، وتفرده بربه ، وإقباله بكليته عليه ومقامه هناك أرفع (١) حالة / رأى (١) عليه الصلاة والسلام حال فترته [عنها] (١) وشغله بسواها غضًا من (١١) علو حاله ، وخفضا من رفيع مقامه ، فاستغفر الله من ذلك ، هذا أول وجوه الحديث ، وأشهرها ، وإلى معنى ما أشرنا به إليه مال كثير من الناس ، وحام حوله ، فقارب ولم يزد (١٦) وقد قربنا غامض معناه ، وكشفنا للمستفيد مُحيًاه (١٦) ، وهو مبنى على جواز الفترات والفقلات ، والسهو في غير طريق البلاغ على ما سيأتي ، وذهبت طائفة من أرباب القلوب ومشيخة المتصوفة ممن طريق البلاغ على ما سيأتي ، وذهبت طائفة من أرباب القلوب ومشيخة المتصوفة ممن قال بتنزيه النبي - عليه عنه ما هيم ، ويقم فكرة من أمر أمته عليه الصلاة والسلام فترة إلى أن معنى الحديث مايهم فيستغفر لهم ، قالوا : وقد يكون الفين (١٥) هنا على لاهتمامه بهم ، وكثرة شفقته عليهم فيستغفر لهم ، قالوا : وقد يكون الفين (١٥) هنا على

⁽٦) زيادة من الشفا أى : مقاساة أحوال والأولاد والخدام والأحفاد ، ومكابدة الأقارب القريبة والبعيدة » من شرح ملا القارى .

⁽V) أي : مقابلتهما بما يصلح في معاملتهما .

⁽٨) كلمة « أرفع » خبر لـ « كانت » .

⁽٩) كلمة « رأى » جوابُ « لمّا » الحينيّة أى : لما كان رسول الله كذا وكذا رأى كذا وكذا

⁽١٠) زيادة من الشفا .

⁽١١) في الشفا « عَلِيَّ» ومعناهما واحد .

⁽۱۲) في الشفا « ولم يَرِدْ » أي : لم يصل على أنه من « وَرَد »

⁽١٣) في نسخة من الشفا « مُخَبَّاه » أي مَخْفية .

⁽١٤) زيادة من الشفا .

⁽١٥) في الشفا « هيئا » .

قلبه السكينة التى تتغشاه لقوله تعالى « فأنزل الله سكينته عليه ..» (١٦) ويكون استغفاره - ﷺ عندها إظهاراً للعبودية والافتقار ، وقال ابن عطاء: استغفاره - ﷺ وفعله هذا : تعريف للأمة : بحملهم على الاستغفار » وقال غيره :« ويستشعرون الحذر ولايركنون إلى الأمن ، وقد يحتمل أن تكون هذه الإغانة حالة خشية وإعظام تغشى قلبه ، فيستشعر حينئذ شكّر الله تعالى (١٧) وملازمة لعبوديته ، كما قال في ملازمة العبودية « فيستشعر حينئذ شكّر الله تعالى (١٨) وعلى هذه الوجوه الأخيرة يحمل ماروي في بعض طرق أفلا أكون عبدا شكورا » (١٨) وعلى هذه الوجوه الأخيرة يحمل ماروي في بعض طرق هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام « إنه ليغان على قلبي في اليوم أكثر من سبعين مرة فأستغفر الله تعالى » (١٩) انتهى كلام القاضي – رحمه الله تعالى – ، والحديث المنكور هو في صحيح مسلم (٢٠) وسنن أبي داود (٢١) من حديث الأغر المزني بهذا اللفظ « إنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله تعالى في اليوم مائة مرة » لفظ مسلم ، وقال أبو داود « في كل يوم » ، والظاهر أن الجملة الثانية مترتبة على الأولى ، وأن سبب الاستغفار الغين ويدل لذلك قوله في رواية النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٢٢) : « إنه ليغان قلبي حتى أستغفر الله تعالى كل يوم مائة مرة » وفي رواية له أيضاً « فأستغفر الله تعالى » وألفاظ الحديث المختلة تفسر بعضها بعضاً ، ويحتمل من حيث اللفظ أن الله تعالى » وألفاظ الحديث المختلة تفسر بعضها بعضاً ، ويحتمل من حيث اللفظ أن الله تعالى » وألفاظ الحديث المختلة تفسر بعضها بعضاً ، ويحتمل من حيث اللفظ أن

⁽١٦) من الآية / ٤٠ من سورة التوبة.

⁽١٧) في الشفام فيستغفر ربه حينئذ شكراً لله ».

⁽۱۸) الحديث رواه البخارى (٣/ ١٨٩) عن المغيرة بن شعبة والسيدة عائشة (رضى الله عنهما). ورواه مسلم أيضاً . والترمذى (٤١٢) وقال : حسن صحيح والنسائي (١٦٤٤) . وابن ماجة (١٤١٩ / ١٤٢٠) عن أبى هريرة والمغيرة (رضى الله عنهما) .

⁽١٩) (الشفا ٢ / ١٩١ - ١٩٥) بشرح ملا على القارى قال الشيخ محمد عمرف: لم أقف عليه بهذه اللفظة مع جمعى لطرق هذا الحديث من قبل ، فإن كان لها أصل ، فهى من قبيل المقلوب: والله أعلم .

⁽٢٠) رواه مسلم (٢ / ٤٧٤).

⁽۱۵۱۵) مواه أبوداود (۲۱)

⁽٢٢) عمل اليوم والليلة (١ / ٣٢٥) .

تكون الجملة الثانية كلاماً برأسه غير متعلّق بما قبله ، فيكون عليه الصلاة والسلام أخبر بأنه يُغان على قلبه وبأنه يستغفر الله تعالى في اليوم مائة مرة وعلى هذا الاحتمال فيحتمل أن يكون عليه الصلاة والسلام هو الذي جمع بين هاتين الجملتين ، ويحتمل أن يكون الجمعُ بينهما من الراوي ويكون النبي - عليه قال كلُّ جملة على انفرادها - والأول أظهر ، وإذا قلنا بالأول فيُسال عن الحكمة في الجمع بينهما ، والذي يقال في ذلك : أنه أخبر بحصول ذلك الغين مع الاستغفار في اليوم مائة مرة ، فما ظنَّك بمَنْ لم يستغفر أو استغفر أقل من ذلك الاستغفار ، وعلى هذا فيظهر أن هذه الجملة حالية ، أخبر أنه يُغان على قلبه مع أن حالَهُ الاستغفار في اليوم مائة مرة ، وهي حال مقدرة ، لأن الغين ليس مهجوداً في حال الاستغفارُ ، بل إذا جاء الاستغفار أذهب ذلك الغَيْنُ وعلى تقدير تعلُّق إحدى الجملتين بالأخرى ، وأن الثانية مُسببة عن الأولى ، فيحتمل أن يكون هذا الغين تغطيةً للقلب عن أمور الدنيا وحجاباً بينه وبينها ، فينجمع القلب حيننذ على الله تعالى ، ويتفرغ للاستغفار شكراً وملازمة للعبودية ، وقد تقدم هذا الاحتمال في قول القاضى عياض : « وقد يحتمل أن تكون هذه الإغانة حالة خشية وإعظام يغشى قلبه .. » إلى أخر كلامه ، وهو عندى حسن جدا ، وتكون الجملة الثانية مستببة عن الأولى لا بمعنى أنه يسعى بالاستغفار في إزالة الغين ، بل بمعنى أن الغين وصف محمود ، وهو الذي تسبب عنه الاستغفار ، وترتب عليه ، وهذا أنْزَهُ الأقوال وأحسنُها ، لأن الغين حينئذ وَصنفٌ محمود وهو الذي نشأ عنه الاستغفار ، وعلى هذا يكون الغين بما يسعى في إزالته وبالاستغفار وماترتب الإشكال ، وجاء الإشكال (٢٣) إلا على تفسير الغين بذلك ، وأهل اللغة إنما فسروا الغين بالغشاء، فنحمله على غشاء يليق بحاله - عليه - وهو الغشاء الذي لعيون القلب (٢٤) ، ويحجبه عن أمور الدنيا ، لاسيما وقد رتَّب على هذا الغشاء أمراً محموداً وهو الاستغفار ، فما نشأ هذا الأمر الحسن إلا عن أمر حسن . والله تعالى أعلم .

⁽٢٣) كذا بالأصل والمناسب أن يكون « وما ترتب الإشكال وجاء إلا على تفسير .. »

⁽٢٤) كذا بالأصل ولعلها « يغطى »

(المسألة التاسعة)

مَنْ أظهر الإسلام والتوحيد ، ولم يتلفظ بكلمتى الشهادة مع وجدان زمان يسَعُه وأكثر، من غير عُذْر ومات يُحْكم بإسلامه أم لا ؟

الجواب

من لم يتلفظ بكلمتى الشهادة مع القدرة على ذلك من غير عذر فهو كافر ، وإن اعتقدهما بقلبه ، وقد ذكر العلماء - رضى الله عنهم - أن الكفار على أربعة أقسام : -

(أحدها) من لم يعتقد الإسلام بقلبه ، ولا تلفظ به بلسانه .

(والثاني) من تلفظ بلسانه ولم يعتقده بقلبه ، وهو المنافق .

(والثالث) عكسه ، وهو من اعتقده بقلبه ولم يتلفظ به بلسانه مع القدرة على ذلك وهو المسئول عنه .

(والرابع) من اعتقده بقلبه وتلفظ به بلسانه ولكنه لم يذعن لأركانه ، بأن أنكر بعض الشرائع المعروفة من الدين بالضرورة كالصلاة ونحوها (۱) وقولُ السائل « أظهر التوحيد ولم يتلفظ بكلمتى الشهادة » كلامٌ ظاهرُ التناقض ، لأن إظهار التوحيد إنما يكون بالنطق بكلمتى الشهادتين ، فكيف يُثبِتُ إظهارَ ه التوحيدَ ويَنْفي نُطقة بكلمتي الشهادتين ، فإنْ أراد بإظهار التوحيد قوله : (إنى مُوحد) أو (إنى مسلم) فمثل هذا لايكفى في الدخول بالإسلام ، بل لابد من النطق بالشهادتين ، وقد صرح أصحابنا الفقهاء الشافعية بأن الكافر لو قال : أنا مسلم أو أسلمت وأمنتُ لم يصح إسلامُه ، إلا أن الطيمى (۲) من أصحابنا قال في منهاجه (۳) : لو قال كافر : أمنتُ بالله نُظر : - إن لم

⁽١) اواتي بابأ من أبواب الردة والعياذ بالله تعالى .

⁽٢) الطبعى هو « أبو عبد الله الحسن بن الحسين بن محمد بن حليم المعروف بالحليمى منسوباً إلى جده ، قال الحاكم : « كان شيخ الشافعية بما وراء النهر وأنظرُهم بعد أستاذه القفال الشاشى ولد سنة ٣٠٨ هـ وتوفى سنه ٤٠٦.

البداية والنهاية (١١ / ٣٤٩) (طبقات الشافعية للحسيني / ١٢٠)

⁽٣) منهاج الحليمي (١ / ١٣٤)

يكن على دين قبل ذلك صار مؤمنا بالله تعالى ، وإن كان يُشرك بالله تعالى غيرَه لم يكن مؤمنا حتى يقول : آمنت بالله وحده وكفرت بما كنت أشرك به وأن قوله : أسلمت لله أو أسلمت وجهى لله كقوله : آمنت بالله ، وأنه لوقيل للكافر أسلم بالله (٤) ، أو آمن بالله فقال : أسلمت أو آمنت فيحتمل أن يُجْعَل مؤمنا ، وأنه لوقال آسلم لله أو آمن بالله فقال : أسلمت أو آمنت مي المعد إلا فقال) * فهو إيمان ، كما أن قول القائل : (أقسم بالله) يمين ، ولا يحمل على الوعد إلا أن يُريده ، وأنه لوقيل لمعتقد ملة : أسلم فقال : أسلمت ، أو أنامسلم لم يكن مقرأ بالإسلام ، لأنه قد يُسمى دينه الذي هو عليه إسلاما ، ولو قال في جوابه : أنا مسلم مثلكم كان مقرا بالإسلام ، لأنه لادين له يُسميه إسلاما ، قال الرافعي والنووي بعد نقلهما هذا كان مقرا بالإسلام ، لأنه لادين له يُسميه إسلاما ، قال الرافعي والنووي بعد نقلهما هذا عن الحليمي : وقد يُتوقف في هذا . وحاصل هذا أن أكثر الأصحاب أطلقوا أنه لايصير مسلماً بمجرد قوله : أنا مسلم والحليمي فصلً في هذا ، والله تعالى أعلم (١) .

(*) مابين المعقوفين ليس في الأصل

⁽٤) الصواب « أسلم لله »

⁽٥) أي : من لايدين بدين .

 ⁽٦) وهنا نثار مسألة هامة وهي « هل يُكتنفي بنطق الشهادتين للحكم على شخص ما بالإسلام ،
 سواء أكان مُقيما بدار إسلام أم بدار ينتشر فيه الشرك والكفر ؟

تلك مسألة "افترق الناس عليها في زماننا هذا ، فذهبت فرقة إلى أن الشخص الذي يعيش بدار كفر لايحكم له بالإسلام بمجرد نطقه بالشهادتين ، بل ولو أدّى شعائر الإسلام كلها كالصلاة والصيام والحج ، ذاهبين إلى أن معيشته بهذه الدار مَظنةٌ لارتكابه الشرك ، أو تلبسة به ، ومن ثم لايُحكم بإسلامه حتى يُتَبَيّن منه إيمائه ، ويقصدون بإيمانه معرفت للتوحيد جملة وتفصيلا وتكفير ولأنعة الكفر والشرك الذين يكفرونهم هم - ، وذهبت طائفة آخرى إلى أن الرجل الذي لايعلم منه إسلام ولاكفر – إذا نطق بالشهادتين يُحكم بإسلامه ظاهراً وتجرى عليه أحكام المسلمين ، ولا يؤثر في الحكم له بالإسلام مقامه في دار الإسلام أو غيرها ، وفي الحقيقة فإني قد تناقشت مع بعض إخواننا الذين يذهبون إلى القول الأول ، فلم أره يستدل الحقيقة فإني قد تناقشت مع بعض إخواننا الذين يذهبون إلى القول الأول ، فلم أره يستدل بشيء سوى أن مقامه بدار الكفر قرينة أو مظنة على ارتكابه أوتلبسه بشيء من الشركيات أو أن كثرةً كاثرة من الناس الذين ينطقون بالشهادتين متلبسون بالفعل بكثير من الشركيات ، ومن ثم فإن النطق بالشهادتين وحده لم يَعد كافيا لإثبات الإسلام ، ولعل هذه الحجة هي أقرب الحجج لهم وأرى بعد الاطلاع على أدلة الفريقين أن قول الفريق الثاني – الذي يَحكُم

بالإسلام لمن ينطق بالشهادتين - هو الصواب وأدلتهم على صحة قولهم هي :

١- أن علماء السلف ذهبوا إلى ذلك ونصوا عليه مطلقا ، ولم يُقيدوه بدار إسلام ولا دار كفر ، وأدلة العلماء على ذلك أن الأحاديث المستفاد منها ذلك تدل عليه من غير تقييد ، ومن ثم فالمقيد للمطلق بلا دليل قائلٌ بالتشهى ، كمخصم العام بلا مُخَصم تماماً أو كمؤول الظاهر بلا مُؤجب

٢- أن القول الأول قال به الخوارج قديماً ، ومن ثم فليس لنا سلف صالح في هذا المعتقد،
٣- أن القائل بالقول الأول - وهو التوقف في الحكم بالإسلام قبل التبين - لايعتمد في معتقده هذا على أهل العلم المتأهلين لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية وإنما يعتمد على من لايجوز له - في نظرنا - التعرض للاستنباط أو الاجتهاد .

(أقوال العلماء في الحكم بالإسلام لمن نطق بالشهادتين)

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - : « وأما بالنظر إلى ماعندنا فالإيمان هو الإقرار فقط ، فمن أقرّ أجريت عليه الأحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعلٌ يدلٌ على كفره كالسجود للصنم » (فتح البارى حـ / ١٦) قلت : سجوده للصنم دليل على كفره الباطن ، واستُ أقصد بالصنم كل مايُسجد له كالمشاهد والأضرحة وقال في حديث « أمرت أن أقاتل الناس .. » : وفيه دليل على قبول الأعمال الظاهرة والحكم بما يقتضيه الظاهر ، (فتح البارى ١ / ٩٧) قلت : ومَنْ نطق بالشهادتين ولاندرى عن حاله شيئاً لايمكن رَمْيُهُ بِالْكُفْرِ ، وَإِلاَّ لْكَانْ ذَلْكُ قُولاً بغير دليل ، واعتقاداً بلا برهان ، وقد عنف الله من ادعى أن الملائكة إناتُ ولم يروهم فقال : ﴿ أَشَهِدُوا خلقهم ستَكْتُبُ شهادتُهم ويُسْأَلُون » وكذلك ستكتب شهادة من حكم على المسلم بالكفر ولم يظهر منه إلا الإسلام !! وقال الحافظ : « .. وقال بعضهم : المطلوب من كل أحد التصديق الجزمي الذي لا ريب معه بوجود الله تعالى والإيمان برسله ويما جاءوا به ، كيفما حصل ، وبأى طريق إليه يوصل ، ولو كان عن تقليد محض إذا سلم من التزازل ، قال القرطبي : هذا الذي عليه أئمة الفتوى ومَنْ قبلهم منْ أَنْمة السلف ، واحتج بعضهم بما تواتر عن النبي - عليه - وسلم ثم الصحابة أنهم حكموا بإسلام من أسلم من جفاة العرب ممن كان يعبد الأوثان ، فقبلوا منهم الإقرار بالشهادتين والتزام أحكام الإسلام من غير إلزام بتعلم الأدلة ، (الفتح ١٢ / ٣٦٥) ويقول الحافظ أيضاً في حديث ابن عباس « لما بعث النبي عليه - معاذا إلى أهل اليمن قال له : إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب ... الحديث قال : والمراد بالتوحيد الإقرار بالشهادتين ثم قال : « وفي حديث ابن عباس من الفوائد الاقتصار في الحكم بإسلام الكافر إذا أقر بالشهادتين » (الفتح ١٣ / ٣٦٧) وفي الفتح أيضاً : « قال البغوى : الكافر إذا كان وثنيًا أو ثنويا لايُقر بالوحدانية فإذا قال: لا إله إلا الله حكم بإسلامه ثم يجبر على قبول أحكام الإسلام ، ويبرأ من كل دين يخالف دين الإسلام » (الفتح ١٢ / ٢٩٢)

وفى الفتح أيضاً فى حديث « لما توفى النبى . مُللَّة . وكفر من كفر من العرب .. » قال الخطابى : « فى الحديث أن من أظهر الإسلام أُجُريت عليه أحكامه الظاهرة ، ولو أسر الكفر فى نفس الأمر ، ومحل الخلاف إنما هو فيمن اطلَّع على مُعْتَقَده الفاسد ، فأظهر الرجوع هل يقبل منه أو لا ؟ وأما من جُهِلَ أمرُه فلاخلاف فى إجراء الأحكام الظاهرة عليه » (الفتح ١٢ / ٢٩٣)

أقول وفي هذا القول كفاية لمن أراد الحقُّ ، ولتعلم ياأخي أن الدين دينُ الله ، يحكم فيه بما يشاء ، فالمطلوب أن تحكم بالإسلام لمن ظهر منه إسلام ، - ما دام لايتلبس بكفر يجوز معه -لمن هو أهل لذلك - تكفيره في الحال وقال الحافظ في الفتح في آية «ولا تقولوا لمن ألقي إليكم السلام است مؤمنا » قال : وفي الآية دليل على أن من أظهر شيئاً من علامات الإسلام لم يحل دمُه حتى يختبر أمره ، لأنّ السلام تحية المسلمين وكانت تحيتُهم في الجاهلية بخلاف ذلك ، فكانت هذه علامة ، ولا يلزم من الذي ذكرتُه الحكمُ بإسلام من اقتصر على ذلك وإجراء أحكام المسلمين عليه ، بل لابد من التلفظ بالشهادتين على تفاصيل في ذلك بين أهل الكتاب وغيرهم » (الفتح ٨ / ١٠٨) وقال الشوكاني في حديث « أليسس يشهد ألا إله إلا الله .. » قال : « الحديث فيه دلالة على أن الواجب المعاملة للناس بما يُعرف من ظاهر أحوالهم من دون تفتيش، وتنقيش ، فإن ذلك مما لم يتعبدنا الله به ولذلك قال : « إنى لم أومَر أن أنقب عن قلوب الناس » وقال لأسامة لما قال له : « إنما قال ماقال يارسول الله تقية - يعنى الشهادة - « هل شققت عن قلبه ؟! واعتبارُه - عَلَيْه - لظواهر الأحوال كان دَيْدُنا له ، وهجيرا في جميع أموره ، منها قولة - على العباس لما اعتذر له يوم بدربانه مكره قال له « كان ظاهرك علينا » وكذلك حديث « إنما أقضى بما أسمع » وكذلك حديث « إنما نحكم بالظاهر » وهو - وإن لم يثبت من وجه مُعْتَبر فله شواهد متفق على صحتها ، ومن أعظم اعتبارات الظاهر ماكان منه -مَلِينًا - مع المنافقين من التعاطى والمعاملة بما يقتضيه ظاهر الحال » (نيل الأوطار ٢ / ١١) وقال الشوكاني أيضاً في حديث الأعرابيّين اللذين شهدا برؤية الهلال قال: « والحديث يدل على قبول شهادة الأعراب وأنه يكتفى بظاهر الإسلام » (نيل الأوطار ٥ / ١٩٣)

وقال الصنعاني في حديث الأعرابي الذي شهد بأنه رأى الهلال: « وفيه أن الأمر في الهلال جار مُجْرى الأخبار لاالشهادة ، وأنه يكفي في الإيمان الإقرار بالشهادتين ، ولا يلزم التبرى من سائر الأديان » (سبل السلام ١ / ٦٤٧)

وأختم هذه النقول بما قاله شارح الطحاوية - عليه رحمة الله - قال : « وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء كمن صلى ، ولم يتكلم بالشهادتين ، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام ولم يتكلم بها ، هل يصير مسلما ؟ والصحيح أنه يصير مسلما بكل ماهو من خصائص الإسلام » (شرح الطحاوية ١ / ٢ تحقيق د ، عبد الرحمن عميرة) وإليك ما قاله الإمام القرطبي رحمه الله - =

(المسألة العاشرة)

من اعتقد في الخلفاء الأربعة - رضوان الله عليهم أجمعين - الأفضلية على الترتيب المعلوم ، ولكن محبته لبعضهم تكون أكثر هل أثم (١) به أم لا ؟

الجواب

أن المحبة قد تكون لأمر دينى ، وقد تكون لأمر دنيوى ، فالمحبة الدينية لازمة للأفضلية ، فمن كان أفضل فإن محبتنا الدينية تكون له أكثر ، فمتى اعتقدنا فى واحد منهم أنه أفضل ثم أحببنا غيره من جهة الدين أكثر كان هذا تناقضاً ، نعم ، إن أحببنا غير الأفضل أكثر من محبة الأفضل لأمر دنيوى كقرابة وإحسان ونحوه فلا تناقض فى ذلك ولا امتناع ، فمن اعترف بأن أفضل هذه الأمة بعد نبيها - على المحبة المذكورة محبة ثم عثمان ثم على لكنه أحب عليًا أكثر من أبى بكر مثلاً . فإن كانت المحبة المذكورة محبة دينية فلا معنى لذلك ، إذ المحبة الدينية لازمة للأفضلية كما قررناه ، وهذا لم يعترف بأفضلية أبى بكر إلا بلسانه وأما بقلبه فهو مُفضل لعلى لكونه أحبه محبة دينية زائدة على محبة أبى بكر ، وهذا لا يجوز ، وإن كانت المحبة الذكورة محبة دنيوية لكونه من ذرية على أن لغير ذلك من المعانى فلا امتناع فيه » والله أعلم .

⁼ في تفسير قوله تعالى: « ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم ...» « التوبة » قال رحمه الله: « ودلّت الآية أيضاً على أن الكفر يكون بكل مايناقض التصديق والمعرفة ، وإنْ كان الإيمان لايكون إلا بلاإله إلا الله دون غيره من الأقوال والأفعال إلا في الصلاة قال إسحاق بن راهْويه: « ولقد أجمعوا في الصلاة على شيء لم يُجْمعُوا عليه في سائر الشرائع لأنهم بإجماعهم قالوا: من عُرِف بالكفر ثم رأوه يصلي الصلاة في وقتها حتى صلى صلوات كثيرة ، (ولم يعلموا منه إقراراً باللسان) أنه يُحكم له بالإيمان ولم يحكموا له في الصوم والزكاة بمثل ذلك » انتهى من تفسير القرطبي بلفظه . [ج- ٨ / ٢٠٧] قلت : وفي هذا كفاية – إن شاء الله – لمن طلب الحق ولم يتبع الهوى والحمد لله رب العالمين .

⁽١) كذا بالأصل ولعلها « هل يأثم به ؟ »

(المسألة الحادية عشرة)

«من فسر القرآن برأيه فقد كفر » هل هذا يكون كفراً دون كفر ؟ وما المراد برأيه ؟ ويكون في الحديث كذلك ؟

الجواب

أن هذا اللفظ لا أعرفه عن رسول الله - على والذي ورد في ذلك « فقد أخطأ » ، رواه أبو داود والترمذي والنسائي (١) عن جندب بن عبد الله - رضي الله عنه قال : قال رسول الله - على الله - على القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » لفظ الترمذي ، وقال : هذا حديث غريب ، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم (٢) ، ولفظ أبي داود « من قال في كتاب الله - عزوجل - برأيه فأصاب فقد أخطأ » وسكت عليه فهو عنده صالح للاحتجاج به ، وروى أبو داود والترمذي والنسائي عن (٣) ابن عباس قال : قال رسول الله - على أبي داود والترمذي والنسائي عن (٣) ابن عباس قال : قال رسول الله - عليه أله القرآن بغير علم » وفي رواية « برأيه » فليتبوء مقعده من النار » لفظ الترمذي وقال : حسن ، وفي بعض نسخ : حسن صحيح وليس في الرواية المشهورة من سنن أبي داود ، وهو في رواية اللؤلؤي (٤) وإنما هو في رواية أبي

⁽۱) رواه أبو داود (۲۲۰۲) والترمذي (۸ / ۲۷۹) تحفة الأحوذي ورواه النسائي في « السنن الكبرى » في « فضائل القرآن » انظر « تحفة الأشراف (۲ / 333) ، ولم يرو النسائي في الصغرى عند جندب بن عبد الله إلا حديثا واحداً برقم (٤١١٥) فهرسة أبي غدة .

⁽٢) سهيل بن أبى حزم قال فيه الحافظ ابن حجر : «ضعيف » تقريب التهذيب (١ / ٣٣٨)

⁽٣) رواه الترمذي (٨ / ٢٧٧) تحفة الأحوذي . ولم يروه النسائي في الصغرى .

⁽٤) وهي الرواية المشهورة في بلاد الشرق عندنا من رواية الإمام الحافظ أبي على محمد بن أحمد ابن عمر اللؤلؤي البصري وهي آخر ما أملاه أبوداود من نُسنَخ كتابه وقد رواه عنه في المحرم من سنة ه٧٧ هـ . (انظر مقدمة سنن أبي داود / ٩) ومن ثم تكسون كلمة (في) مسن قوله « وهو في رواية اللؤلؤي » زائدة من الناسخ والصواب حذفها .

الحسن بن العبد ، وورد فى ذلك أيضاً ثلاثة ألفاظ غريبة ضعيفة رواه أبو منصور الديلمى فى مسند الفردوس « من قال فى القران برأيه فقد اتهمنى » رواه من حديث جابر (٥) .

« من فسر القرآن برأيه وهو على وضوء فليعد وضوءه » رواه من حديث أبي هريرة .

« من فسر القرآن برأيه فأصاب كتبت له خطيئة ، لو قسمت بين العباد لوسعتهم ، وإن أخطأ فليتبوأ مقعده من النار » رواه من حديث ابن عمر .

وأما هذا اللفظ وهو « فقد كفر » بتقدير وروده فليس المراد به الكفر المخرج عن الإسلام ، وإنما يراد به الكفر المخرج عن كمال الإسلام وهو كفر النعم فهو كما قال السائل: « كفر دون كفر » وأما المراد بقوله « برأيه » هو أن يكون مستنده في التفسير مجرد الرأى من غير أن يكون ذلك جاريا على وفق كلام العرب وقواعد الشرع ، فأما من فسر القرآن بما يمشى على لغة العرب وقواعد الشرع فليس ذلك بالرأى ، ولو كان كل تفسير لابد وأن يكون قد ورد صريحاً في كلام الله تعالى أو في كلام رسوله - تشهر لتعذر فهم أكثر القرآن ، وامتنع الخوض في ذلك ، وقد قال الترمذي في جامعه بعد رواية حديثي جُندب وابن عباس المتقدم ذكرهما : وهكذا رُوي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي - تشهر - وغيرهم أنهم شدنوا في أن يُفسر القرآن بغير علم ، وأما الذي روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن (١) فليس الظن بهم ماقلانا أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم أومن قبل أنفسهم ، وقد رُوي عنهم مايدل على ماقيانا أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم أومن قبل إنفسهم ، وقد رُوي عنهم مايدل على ماقي القرآن آية إلاوقد سمعت فيها شيئاً » ثم روى بإسناده عن قتادة أنه قال : مافي القرآن آية إلاوقد سمعت فيها شيئاً » ثم روى عن مجاهد أنه قال: كنت قرأت ما الحديث فهو كالقرآن في امتناع تفسيره بالرأى الذي لايرجع إلى قواعد الشرع وأما الحديث فهو كالقرآن في امتناع تفسيره بالرأى الذي لايرجع إلى قواعد الشرع وأما الحديث فهو كالقرآن في امتناع تفسيره بالرأى الذي لايرجع إلى قواعد الشرع وأما الحديث فهو كالقرآن في امتناع تفسيره بالرأى الذي لايرجع إلى قواعد الشرع وأما الحديث فهو كالقرآن في امتناع تفسيره بالرأى الذي لايرجع إلى قواعد الشرع

⁽ه) وفي مسند الفردوس من حديث جندب بن عبد الله « من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ » (٤ / ٢٥)

⁽٦) أي : فسروه بالرأي .

⁽٧) سنن الترمذي (٨ / ٢٨٢) بشرح المبار كفوري .

وكلام العرب وقد كان السلف يَتَوَقُّون ذلك ويتحفظون فيه ، فروى عن الإمام أحمد بن حنبل أنه سئل عن حرف من الحديث فقال : سلوا أصحاب الغريب (^{A)} فإنى أكره أن أتكلم في قول رسول الله - عَلَّهُ بالظن » وسئل الأصمعي عن حديث « الجار أحق بسقبه (^{P)} » فقال : أنا لا أفسر حديث رسول الله - عَلَّهُ - ولكن العرب تزعم أن السقب اللزيق .

* ** *** **** ****

⁽A) أصحاب الغريب هم الذين فسروا ماوقع في متن الحديث من لفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها، وقد جمعوا هذه الأحاديث المشتملة على الألفاظ الغريبة وفسروها وشرحوها ومنهم أبو عبيد القاسم بن سلام له « غريب الحديث » وابن الأثير له « النهاية في غريب الحديث والأثر » وغيرهما . (انظر تيسير مصطلح الحديث / ١٧٤)

⁽٩) والحديث رواه البخارى (٢ / ٢٢) من حديث أبى رافع والنسائى (٤٧٠٣، ٤٧٠٢) عنه وعن عمرو بن الشريد عن أبيه وانظر (إرواء الغليل للشيخ ناصر الدين حفظه الله (١٥٣٦) وصحيح الجامع (٣٠٩٩).

وقول الأصمعى: « السقب: اللزيق « أى: اللصيق والقريب يقال: فلان لرفق أى: بجنبي (مختار الصحاح / ٩٥) والسقب: القرب يقال: سقبت الدار وأسقب أى: قربت ويحتج بهذا الحديث من أوجب الشفعة للجار، وإن لم يكن مقاسما، أى: أن الجار أحق بالشفعة من الذى ليس بجار. ومن لم يثبتها للجار تأول الجار على الشريك، فإن الشريك يُسمى جارا. ويحتمل أنه أن يكون أراد أنه أحق بالبر و المعونة بسبب قربه من جاره » النهاية لابن الأثير (٢ / ٣٧٧).

(المسألة الثانية عشرة)

قراءةُ القرآن للموتى هل تنفعُهم ؟ وإن أثبتموه فما نفعهم ؟ وسواءً القراءة في مقبرتهم وغيرها أم لا ؟

الجواب

اختلف العلماء فيما إذا قرأ القارئ القرآن ، وأهدى ثوابة للميت ، هل يصل إليه أم لا ؟ فذهب الشافعي وأكثر العلماء إلى أنه لايصل ثوابه إليه متمسكين بظاهر قوله سبحانه وتعالى « وأن ليس للإنسان إلا ماسعى (١) » وقوله - عليه الله الله الإنسان الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث عصدقة جارية أوعلم يُنتفع به أو ولد صالح يَدُعوله (٢) * وذهب أخرون إلى وصولها إلى الميست ، وبه قال جماعة من الشافعية قياساً على الدعاء والصدقة والحسج فإنها تصل بالإجماع (٣) وكان الشيخ عسز الدين بن

⁽١) آية / ٣٩ من سورة النجم.

⁽٢) رواه مسلم حـ ٢ / صـ ١٤ ط عيسى الحلبي .

 ⁽٣) قال في شرح الطحاوية: « اتفق أهل السنة أن الأموات ينتفعون من سعى الأحياء بأمرين:
 (أحدهما) ماتسبب إليه الميت في حياته (والثاني) دعاء المسلمين واستغفارهم له والصدقة والحج » (شرح الطحاوية ٢ / ٢٣٨)

ويدلٌ على مشروعية الدعاء والانتفاع به قوله تعالى : « والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفرلنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان .. » الآية (١٠) من سورة الحشر .

ويدل على مشروعية الصدقة ووصول ثوابها إلى الميت مارواه البخارى ومسلم بإسناديهما عن عائشة - رضي الله عنها - أن رجلا أتى النبي - تَقَالَ : يارسول الله ، إن أمنى افتلتت نفسيها ، ولم تُوصِ ، وأظنها لو تكلمت تصدقت ، أفلها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم » (مسلم ٢ / صـ ١٣)

وكذلك حديث ابن عباس – رضي الله عنهما - أن سعدبن عبادة تُوفيت أمُّه – وهو غائب عنها – فأتى النبي – عَلَيْه – فقال: يارسول الله، إنّ أمي تُوفيتُ وأنا غائب عنها، فهل ينفعها إنْ تصدقتُ عنها؟ قال: نعم، قال: فإنى أشْهِدُك أنّ حائطي المخراف صدقة عنها »

ويدل على وصول ثواب الحج مارواه البخارى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن امرأة من بيدل على وصول ثواب الحج مارواه البخارى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبى - مُنْ الله عنهما - فقالت : إن أمى نذرت أن تحج ، فلم تحج حتى ماتت ، أفاحج

عبد السلام (٤) ممن يمنع ذلك ، وقال في الفتاوى الموصلية بعد إنكار ذلك مستدلا بقوله سبحانه وتعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ماسعى . وبقوله الله - : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث » وما أشبه ذلك من ظواهر النصوص : « والعجب ممن يعدل عن هذه النصوص ويثبت حكما يخالفها بالمنامات ، وذكر أبو عبد الله القرطبي في « التذكرة (٥) » أنه لما تُوفي رآه بعض أصحابه ، فقال له : إنك كنت تقول : إنه لايصل إلى الميت ثواب مايُقرا ويُهدى إليه ، فكيف الأمر ؟ فقال له : كنت أقول ذلك في دار الدنيا ، والآن فقد رجعت عنه لما رأيت من كرم الله سبحانه وتعالى ، فإنه يصل إليه ذلك».

فإن فرعنا على وصول ثواب القراءة للميت فانتفاعه بذلك ظاهر من أوجه : -(7).

(أحدهما) : أن ... القارىء القراءة (V) أقربُ إجابةً وأكثر بركةً .

(ثانيها): ذكر الشيخ عبد الكريم الشالسوى (⁽⁾ أنه إن نوى القارئ بقراءته أن يكون ثوابها للميت لم يلحقه ، وإن قرأ ثم جعل ماحصل من الأجر فهو دعاء حصول (⁽⁾ ذلك الأجر للميت فينفع الميت .

(ثَالَتُهَا) : أَن موضعُ القراءة موضعُ بركة ، و[به] (١٠) تنزِلُ الرحمةُ ، وهذا

عنها ؟ قال : حجى عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين ، أكنت قاضيبَتَه ؟ اقضوا الله ، فالله الحقُّ بالوفاء »

⁽٤) هو الإمام العالم العلامة الكامل عز الدين حجة الإسلام ، مفتى الأنام سيد العلماء والحكام أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقى مولداً ، المصرى داراً ووفاةً ، والمعروف بالعرز بن عبد السلام الدمشقى البداية (١٣ / ٢٣٥) . طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٢٠٥) . طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٢٠٥) ومعجم المؤلفين لرضا كحالة (٤ / ١١٤)

⁽٥) التذكرة (١/٥٠١)

⁽٦) بياض بالأصل بمقدار كلمة ولعلها « دعاء »

⁽ ٧) لعلها « القرآن» (٨) في الروضة « السالوسي »

⁽٩) لعلها « فهو دعاءً بحصول .. » ثم وجدتها في الروضة كذلك فالحمد الله .

⁽١٠) زيادة من الروضة .

مقصود ينفع الميت ، ولهذا نقل النووي عن العلماء استحباب قراءة القرآن عند القبر ، واستأنسوا لذلك بحديث الجريدتين (۱۱) وقالوا : إذا حصل النفع للميت بتسبيحهما حال رطوبتهما فانتفاع الميت بقراءة القرآن عند قبره أولى ، فإن قراءة القرآن من الإنسان أعظم وأنفع من التسبيح من عود ، وذكر القاضى حسين من أصحابنا الشافعية فى « فتاويه » أن الاستئجار لقراءة القرآن على رأس القبر مدة جائز (۱۲) ، كالاستئجار للأذان ، وتعليم القرآن » وقال الرافعي والنووى : واعلم أن عود المنتفعة للمستأجر شرط ، فيجب عود أما في هذه الإجارة إلى المستأجر أو ميته ، والمستأجر لاينتفع بقراءة غيره ، ومعلوم أن الميت لايلحقه ثواب القراءة المجردة ، فالوجه تنزيل الاستئجار على صورة انتفاع الميت بالقراءة ، وذكروا له طريقين ، فذكروا الوجهين اللذين حكيتهما أولاً ، زاد النووى في الروضة (۱۳) : ظاهر كلام القاضى حسين صحة الإجارة مطلقا ، وهو المختار فإن موضع القراءة موضع بركة و[به] (۱۵) تنزلُ الرحمة ، وهذا مقصود ينفع الميت فإن موضع القراءة موضع بركة و[به] (۱۵)

⁽۱۱) حديث الجريدتين رواه البخاري ومسلم بإسناديهما عن ابن عباس – رضى الله عنهما – قال:

مر رسول الله – على قبرين ، فقال: أما إنهما ليعذبان – وما يعذبان في كبير – أما
أحدهما فكان يمشى بالنميمة ، وأما الآخر فكان لايستتر من بوله ، قال فدعا بعسيب رطب ،
فشقه باثنين ثم غرس على هذا واحدا وعلى هذا واحداً ، ثم قال: لعله أن يخفف عنهما مالم
ييبساء وهذا لفظ مسلم (حـ ١ / صـ ١٣٦) باب « الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء
منه ».

⁽۱۲) قال شارح الطحاوية: « وأما استئجار قوم يقرء ون القرآن ويهدونه للميت فهذا لم يفعله أحد من السلف ولا أمر به أحد من أئمة الدين ، ولا رخص فيه ، والاستئجار على نفس التلاوة غير جائز بلا خلاف ، وإنما اختلفوا في جواز الاستثجار على التعليم ونحوه ، مما فيه منفعة تصل إلى الفير ، والثواب لايصل إلى الميت إلا إذا كان العمل لله ، وهذا لم يقع عبادة خالصة ، فلا يكون له من ثوابه مايهدى إلى الميت ولهذا لم يقل أحد : إنه يكترى (أى يؤجر) من يصوم ويصلى ويبدى ثواب ذلك إلى الميت ... ثم قال : وأماقراءة القرآن ، وإهداؤها له تطوعاً بغير أجرة ، فهذا يصل إليه كما يصل ثواب الصوم والحج » (شرح الطحاوية ٢ / ٢٤٦ ، ٢٤٧) .

⁽١٣) روضة الطالبين (٥/ ١٩١).

⁽١٤) زيادة من الروضة

الطيب الطبرى (١٥) ، وأن الميت كالحى الحاضر فترجى له الرحمة ووصول البركة ، وقال ابن الرفعة (١٦) في « المطلب » : الذي دلّ عليه الخبر بالاستنباط أن بعض القرآن إذا قصد به نفع الميت وتخفيف ماهو فيه ينفعه إذ ثبت أن الفاتحة لما قصد بها القارئ نفع الملدوغ نفعته وأقر النبي - المنتفا والله عنه وما يُدريك أنها رقية » (١٧) وإذا نفعت الحيّ بالقصد كان نفع الميت بها أولى ، لأنّ الميث يقع عنه من العبادات مالايقع عن الحي ، نعم يبقى النظر في أن ماعدا الفاتحة من القرآن الكريم إذا قرىء وقصد به ذلك المنتهى .

وأما كُون نفعهم هل يختص بالقراءة في مقبرتهم أو لا ؟ فلا فرق في ذلك بين القراءة في مقبرتهم وغيرها إن فرعنا على وصول ثواب القراءة إليهم فلا فرق في ذلك بين القراءة في المقبرة وغيرها ، وكذا إذا فرعنا على أنه لايصل وجعلنا انتفاعهم به من جهة الدعاء عقبه ، أو من جهة جعل ماحصل من الأجر الميت ، وهما الوجهان اللذان ذكرناهما أولاً فلا قرق بين القراءة في المقبرة وغيرها أيضاً ، وأما إذا جعل انتفاع الميت بها من جهة أنه كحاضر فيرجى له حصول الرحمة ، لأن موضع القراءة موضع بركة وتنزل الرحمة ، فينبغى أن يختص ذلك بالقراءة عند قبره » (١٨) والله تعالى أعلم .

⁽١٥) القاضى أبو الطيب هو طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبرى كان إماماً ورعا حسن الخلق ، من أكابر فقهاء الشافعية في عصره ولد سنة ٣٤٨ هـ وتوفى سنة ٤٥٠ هـ سمع الإمام الدارقطني ومن تلاميذه الخطيب البغدادى . له ترجمة في « طبقات الشافعية للحسيني / ١٥٠ » البداية (٧٩ / ١٢)

⁽١٦) ابن الرفعة هو « أبو يحيى أو أبو العباس أحمد بن محمد بن على الأنصاري نجم الدين من كبار الشافعية ، وكان فريد دهره ووحيد عصره إماماً في الفقه والخلاف والأصول ولد سنة ه ٦٤ هـ وتوفى سنه ه ٧٣ هـ بمصر . الطبقات الكبرى (٩ / ٢٤ – ٢٥) وطبقات الشافعية للحسيني (٢٩ / ٢٤) .

⁽١٧) الحديث رواه مسلم ٢ / ٢٧٩

⁽١٨) انظر فتاوى الحافظ ابن حجر في العقيدة بتحقيق محمد تامر ص (٣٠)

(المسألة الثالثة عشرة)

المقلّدُ إذا وجد حديثاً صحيحاً على خلاف ما أفتى به إمامُه في الفروع ، يجوز له العمل بالحديث حينئذ أم لا ؟ مع علمه بأن ذلك الحديث غيرُ منسوخ ولا مُقَيّد .

الجواب

⁽١) بياض بالأصل بمقدار كلمة ولعلها « ويتخذه » .

 ⁽٢) إن كانت هذه الشروط فيمن يَنْسبُ للشافعي قولاً وهو لم يقله في حياته فذاك مسلم ، حتى لا يَنْسبُ للشافعي قولاً رآه الشافعي ضعيفاً - وأما إذا كانت هذه الشروط فيمن يجوز له العمل بالحديث فذاك غير مُسلَم .

قال الإمام ابن تيمية - رحمه الله - وقد سئل نفس هذا السؤال الذي سئل عنه الحافظ ولى الدين - فقال بعد مقدمة حسنة : « فمن نظر في مسألة تنازع العلماء فيها ، ورأى مع أحد القولين نصوصاً لم يعلم لها معارضًا بعد نظر مثله ، فهو بين أمرين : إمّا أن يتبع قول القائل الآخر لمجرد كونه الإمام الذي اشتغل على مذهبه ، ومثل هذا ليس بحجة شرعية ، بل مجرد عادة يعارضها عادة غيره اشتغاله على مذهب إمام آخر ، وإما أن يتبع القول الذي ترجّح في نظره بالنصوص الدالة عليه ، وحينئذ فتكون موافقتة لإمام يقاوم ذلك الإمام وتبقى النصوص

ولهذا قال الماوردى (7): مذهب الشافعي أن الصلاة الوسطى صلاة العصر لصحة الحديث (8) به . مع كون الشافعي نص على أنها الصبح ، لكونه لم يبلغه الحديث

سالمة في حقه عن المعارض بالعمل فهذا الذي يصلح وإنما تنزلنا هذا التنزّل لأنه قد يُقال: إن نَظرَ هذا قاصر وليس اجتهاده قائماً في هذه المسألة لضعف آلة الاجتهاد عنه أما إذا قدر على الاجتهاد التام الذي يعتقد معه أن القول الآخر ليس معه مايدفع به النص ، فهذا يجب عليه اتباع النصوص ، وإن لم يفعل كان مُتّبِعا النظن ، وما تهوى الأنفس وكان من أكبر العصاة لله ورسوله ، بخلاف من قد يقول : قد يكون القول الآخر حجة راجحة على هذا النص وأنا لأعلمها، فهذا يقال له : قد قال الله تعالى : « فاتقوا الله ما استطعتم » وقال النبي عليه الناس المرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » والذي تستطيعه من العلم والفقه في هذه المسألة قد دلك على أن هذا القول هو الراجح فعليك أن تتبع ذلك ، ثم إن تَبيّن لك فيما بعد أن النص معارضنا راجحاً كان حكمك في ذلك حكم المجتهد المستقل إذا تغير اجتهاده وانتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ماتبين له من الحق : هو محمود بخلاف إصراره على قول لاحجة معه من قول إلى قول لمجرد عادة واتباع هوى ، عليه وترك القول الذي توضحت حجته ، أو الانتقال من قول إلى قول لمجرد عادة واتباع هوى ، فهذا مذموم .

وإذا كان الإمام المقلّد قد سمع الحديث ، وتركه لاسيما إذا كان قد رواه أيضاً فمثلُ هذا وحدّه لايكون عُذراً في ترك النص ، فقد بينا فيما كتبناه في « رفع الملام عن الأثمة الأعلام « نحو عشرين عذراً للأثمة في ترك العمل لبعض الحديث ، وبينا أنهم يعذرون في الترك لتلك الأعذار ، وأما نحن فمعذورون في تركنا لهذا القول » (الفتاوى الكبرى ٢/٧٥٤ - ٤٦١)

⁽٣) المأوردى هو « أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى الماوردى الفقيه الشافعى كان حافظاً للمذهب توفى - رحمه الله - سنة ، ١٥ هـ وله ست وثمانون سنة ، له « الأحكام السلطانية و« أدب الدنيا والدين » وفيات الأعيان لابن خلكان (٢ / ٤٤٥)

⁽٤) روى الترمذي بإسناده إلى النبي - عَلَيّه - أنه قال : « صلاة الوسطى صلاة العصر » وقال : حسن صحيح (١٨١) وانظر سنن ابن ماجة (٦٨٤)

المذكور، وأما آحاد الناس فليس لهم ذلك وكيف يعمل بالحديث من لايميز صحيحة من سقيمه (٥) ولا يتأهل للعمل به (٦) وليس عنده من النظر ، ومعرفة قواعد الأصول مايهتدى به إلى ذلك ولا عنده أيضاً إحاطة بكلام الشافعي بحيث يعلم كون الشافعي علم ذلك الحديث أو لم يعلم به . والظن بسائر الأئمة - رحمهم الله تعالى - أنهم يقولون في ذلك كقول الشافعي لكن لما [لم] (٧) يُنقل عنهم التصريح بذلك لم يَجُزُ لنا أن نجعل ذلك

وقالت طائفة: بل له أن يعمل به ويُفتى به ، بل يتعين عليه كما كان الصحابة يفعلون إذا بلغهم الحديث عن رسول الله - على وحدث به بعضه بعضاً بادروا إلى العمل به من غير تَوقف ولا بحث عن معارض .. ثم قال ابن القيم: والصواب في هذه المسألة التفصيل : فإن كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه ، لا يحتمل غير المراد فله أن يعمل به ويُفتى به ولا يطلب له التزكية من قول فقيه أو إمام ، بل الحجة قول رسول الله - على وإن خالفه من خالفه ، وإن كانت دلالته خفية لايتبين المراد منها لم يجز له أن يعمل ولا يُفتى بما يتوهمه مراداً حتى يسال ، ويطلب بيان الحديث ووجهة .

* وإن كانت دلالته ظاهرة كالعام على أفراده ، والأمر على الوجوب ، والنهى على التحريم ، فهل له العمل والفتوى به ؟

فيه ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره:

أ - الجواز ب - المنع حـ - الفرقُ بين العام والخاص فلا يعملُ به قبل البحث عن المخصّص وبين الأمر والنهى فيعمل به قبل البحث عن المعارض ، وهذا كلّه إذا كان ثمّ نوعُ أهلية ولكنه قاصرٌ في معرفة الفروع ، وقواعد الأصوليين والعربية وأما إذا لم تكن ثمّة أهلية قط ففرضهُ ما قال اللهُ « فاسالوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون » (إعلام الموقعين ٤ / ٢٠٤ - ٢٠٥)

⁽ه) السؤال عن رجل علم حديثاً صحيحاً وليس له معارض حسب علمه .

⁽٦) للإمام ابن القيم كلام نفيس في هذه المسأله وتفصيل في كتابه « إعالام الموقعين » قال رحمه الله – إذا كان عند الرجل الصحيحان أو أحدُهما ، أوكتاب من سنن رسول الله – على موثوق بما فيه فهل له أن يُفتى بما يجده ؟ قالت طائفة من المتأخرين : ليس له ذلك لأنه قد يكون منسوخاً أن له معارض أو يفهم من دلالته خلاف مايدل عليه أو .. أو .. فلا يجوزله العمل ولا الفتيابه حتى يُسئل أهل الفقه والفُتيا .

⁽V) مابين المعقوفين ليس بالأصل .

مذهباً لهم ونحكيه عنهم ونُقَوَلَهُمْ به ، نعم لايسوغ عندى لمن هو من أهل الفهم ومعرفة صحيح الحديث من سقيمه ، والتمكن من علْمَي الأصول والعربية ، ومعرفة خلاف السلف ومأخذهم إذا وجد حديثاً صحيحاً على خُلاف قول مُقلَّدِه أن يترك الحديث ويعمل بقول إمامه ، وإن لم يُجَوِّزُ له أن يجعل ذلك مذهباً له (^) وقد روي البيهقي في « المدخل» بإسناد صحيح إلى عبد الله بن المبارك قال : سمعت أبا حنيفة يقول : إذا جاء عن النبي - على الرأس والعين وإذا جاء عن أصحاب النبي - على الرأس والعين وإذا جاء عن أصحاب النبي - على الرأس والعين وإذا جاء عن أصحاب النبي - على الرأس والعين وإذا جاء عن أصحاب النبي عنه التابعين زاحمناهم » (٩)

** *** **** ****

⁽٨) أي : للإمام الشافعي أو غيره من الأثمة الذين يقلدهم .

⁽٩) انظر إعلام الموقعين (٤/ ١٠٦)

(المسألة الرابعة عشرة)

متى يطلق اسم « الحافظ » و« المحدث » على الشخص ؟ ومتى يطلق عليه « الفقيه » و« الإمام » ؟ ومتى يطلق عليه الحجة والثقة ؟ وهما سواء أم لا ؟ ومتى يجوز له أن يفتى؟

الجواب

أما حد الحافظ فقال الشيخ الإمام تقى الدين السبكى (١) -رحمه الله تعالى - إنه سأل حافظ العصر جمال الدين أبا الحجاج يوسف بن عبد الرحمان المزّى عن حد « الحفظ » الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يطلق عليه « الحافظ » ، فقال : يرجع إلى أهل العرف ، قلت : وأين أهل العرف قليل جدا ، قال : أقل مايكون أن يكون الرجال الذي (٢) يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وأنهم (٣) أكثر من الذين لايعرفهم ليكون الحكم للغالب » فقلت : هذا قليل عزيز في هذا الزمان ، أدركت أنت أحدا كذلك ؟ قال : مارأينا مثل الشيخ شرف الدين (٤) ثم قال : وابن دقيق (٥) العيد كان له في مثل هذا مشاركة جيدة ولكن أين السبها من الثرى* ؟ ! فقلت : كان يصل إلى هذا الحد ؟ قال :

⁽۱) هو على بن عبد الكافى بن على بن تمام بن يوسف بن موسى السبكى الشافعى شارك فى الفقه والحديث والخلاف والأدب ولد بمصر سنه ۱۸۳ وولى قضاء الشام وتوفى سنه ۲۵۲ هـ بالقاهرة (الدررالكامنة لابن حجر ۳/ ۱۳). (معجم المؤلفين (۷/ ۱۲۷) (طبقات الشافعية ١٦٧/٩).

^(*) كذا بالأصل والأنسبُ والأليقُ « الثّريّا »

⁽٢) كذا بالأصل والأنسب « الذين »

⁽٣) كذا بالأصل بزيادة « وأنهم » والأنسب حذفها

⁽٤) يقصد شرف الدين الدمياطى - كما ثبت بهامش الأصل - وهو الإمام الحافظ عبد المؤمن بن خلف بن أبى الحسين المعروف بالدمياطى الشافعي ولد بدمياط سنه ٦١٣ هـ وتفقه بها وقرأ بالسبع وبرع في الحديث ، وثقه الحافظ الذهبي وأثني عليه . توفي سنه ٧٠٥ هـ (معجم المؤلفين ٦/٧٧) . (تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٧٧) (البداية ١٤ / ٤٠) .

⁽ه) هو أبو الفتح محمد بن على بن وهب بن مطيع تقى الدين القشيرى قاض، محدث ، من أكابر العلماء بالأصول ، مجتهد ، ولد سنة ٦٢٥ هـ ، واتصل بالعز بن عبد السلام ، وأخذ عنه الأصول والفقه على المذهب الشافعي ، ثم رحل إلى دمشق ثم عاد إلى قوص بالقاهرة وتولى

ماهو إلا كان يشارك مشاركة جيدة في هذا - أعنى في الأسانيد - وكان في المتون أكثر لأجُّل الفقه والأصول » انتهى وقال الحافظ فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس (٦) اليعمرى في جواب أسئلة الحافظ أبي العباس أحمد بن أيبك : وأما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية ، وجمع رواة واطلع على كثير من الرُّواةِ ، والرُّواياتِ في عصره ، وتميزُ في ذلك حتى عُرف فيه حظُّه واشتُّهر فيه ضبطه ، فإن ترسع في ذلك حتى عرف شيوخه وشيوخ شيوخه ، طبقة بعد طبقة ، بحيث مايكون يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله فيها ، فهذا هو « الحافظ » وأما قول (٧) مايحكى عن بعض المتقدمين من قولهم : كنا لانعُدُّ صاحبٌ حديثٍ مَنْ لم يكتب عشرين ألف حديث في الإملاء » فذلك بحسب أزمنتهم ، كتبت هذا من حفظي بالمعنى ، وسبيل (٨) والدى - رحمه الله تعالى _ هل يكتفى في اسم (٩) الحفظ بأقل مما ذكره المزى وابن سيد الناس فقال: الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غلبة الظن في وقت ببلوغ بعضهم للحفظ ، وغلبته في وقت آخر ، وباختلاف من يكون كثير المخالطة للذي .. (١٠) بذلك ، أوقليل المخالطة ، وكلام الحافظ أبى الحجاج فيه ضيق بحيث إنه لم يُسمّ من رآه بهذا الوصف إلا الدمياطئ وكلام أبى الفتح اليعمرى أسهل ، وهو أنه يتسلط (١١) بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه ، فما فوقها ولا شك أن جماعة من

قضاء مصر سنة 190 وتوفى سنة 200 . له ترجمة في طبقات الشافعية (9/7.7) . شذرات الذهب (7/9) .

⁽٦) هو الإمام الحافظ العلامة الخطيب محمد بن أحمد بن عبد البر بن محمد بن سيد الناس الأنداسي الإشبيلي عالم المغرب ولد سنه ٥٥٧ هـ وتوفي سنه ٩٥٦ هـ » له ترجمة في « تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٥٠).

⁽V) كذا بالأصل ، والأولى « القول الذي يحكى .. »

⁽A) كذا بالأصل وهو خطأ واضبح والصواب « وسئل ».

⁽٩) لعلها « الحافظ »

⁽١٠) كلمة غير واضحة بالأصل ، ومكتوبة هكذا « لففه » .

⁽١١) كذا بالأصل.

المتقدمين كانوا شيوخهم التابعين (١٦) وأتباعهم فكان الأمر في ذلك أسهل باعتبار آخر الزمان فإن اكتفى بكون « الحافظ » يعرف شيوخه ، وشيوخ شيوخه أوطبقة أخرى فهو سهل بخلاف من جعل دأبه حفظ المتون والأسانيد ، ومعرفة أنواع علوم الحديث ، واختلاف العلماء والاستنباط ، فإنه يحتاج إلى فراغ وطول عمر ، وانتفاء الموانع » إلى أن قال : وكم من حافظ وغيره أحفظ منه » وحكى قول الأزهرى (١٣) : « لايولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة » انتهى.

* وأما حد « الفقيه » فقد ذكره الرافعى والنووى في الروضة في «الوقف » فقال : لا إنه لايصح الوقف (18) على الفقهاء ويدخل فيه من حصل منه شيئاً وإن قل » وهذا مقتضاه صدق اسم « الفقيه » على من حصل شيئاً من الفقه وإن قل ، وفيه نظر ، فإن « الفقهاء » جمع « فقيه » وهواسم جمع فاعل من « فقه » بضم القاف – إذا صار الفقه له سنجية ، وذلك يقتضى أنه لابد من تبحره في الفقه ، وكثرة استحضاره له ، ومعرفته للمأخذ ، حتى يهتدى إلى تخريج مالايستحضر النقل فيه ، على مايستحضر النقل فيه ، فذكر المصير سجية له إلا بذلك وهذا هو الموافق لكلام غيرهما من الأصحاب ، فذكر القاضى حسين (١٥) في تعليقه فيما إذا وقف على الفقهاء : أنه يُعطى لمن حصل من

⁽١٢) لعل الصواب في « كانوا » هو « كان » حتى يجوز نصب كلمة « التابعين » كما بالأصل وإلا فنصب كلمة (التابعين) خطأ والصواب رفعها وتكون جملة (شيوخهم التابعون) في محل نصب خبر « كانوا » .

⁽١٣) هو « أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى المعروف بالأزهرى الإمام في اللغة ولد سنة ٢٨٢ هـ وتوفى سنة ٣٧٠ هـ » له ترجمة في طبقات الشافعية لأبي بكر هداية الله الحسيني صد ٩٤

⁽١٤) كذا بالأصل وهو خطأ والذى في الروضة « يصح الوقف على المتفقهة وهم المشتغلون بتحصيل الفقه - مبتدئهم ومنتهيهم - وعلى الفقهاء ويدخل فيه من حصل منه شيئاً وإن قل » (الروضة ٥ / ٣٢١) .

⁽١٥) هو الإمام حسين أبو على بن محمد بن أحمد المروزى من كبار أصحاب القفال قال الرافعى : « كان غواصا في الدقائق وكان يلقب ببحر الأمة . قال فيه إمام الحرمين : « هو بحر المذهب » يعني مذهب الشافعي » توفى سنة ٢٦٢ هـ ، له ترجمة في طبقات الشافعية لهداية الله (١٦٣) وتهذيب الأسماء واللغات (١٦٤/١)

الفقه شيئاً يهتدى به إلى الباقى ، قال : ويُعرف بالعادة » وقال في تعليقته الأخرى : « صُرِفَ إلى من يُعْرِف من كل علم شيئاً ، أما من تفقه شهراً أو شهرين فلا ، وكأن مراده بالعلم النوع من الفقه ، وكذلك عبر البغوى (١٦) في «التهذيب » في « الوصية » بقوله صرُف لمن حصل من كل نوع وقال في « التتمة » في باب « الوصية»: إنه يرجع فيه إلى العادة » وعبر في « الوقف » بقوله : « إلى من حصل طرفاً وإن لم يكن متبحراً ، فقد روى أن من حفظ أربعين حديثا عبد فقيها » وقال الغزالي في « الإحياء » (١٧) يدخل الفاضل في « الفقه » ولا يدخل المبتدئ من شهر ونحوه ، والمتوسط بينهما درجات يجتهد المفتى فيها والورع لهذا المتوسط لترك (*) الأخذ » وحكاه عنه النووى في « البيع » من شرح « المهذب » (١٨) وأقرة ، ونقل ابن الصلاح (١٩) في فوائد الرحلة عن ابن سريح أن الظاهرية (٢٠) لايستحقون مما هو مُرْصَدُ باسم في فوائد الرحلة عن ابن سريح أن الظاهرية (٢٠) لايستحقون مما هو مُرْصَدُ باسم

⁽١٦) البغوى هو « الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوى المعروف بابن الفراء الملقب بمحيى السنة ، ولد سنة ٤٣٦ هـ وتوفى سنة ١٦٥ ، قال فيه الذهبى : « هوالإمام العلامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام محيى السنة صاحب التصانيف » أ.هـ له شرح السنة ومصابيح السنة ، ومعجم الشيوخ وغيرهم . طبقات الشافعية للحسيني / ٢٠٠

⁽١٧) إحياء علوم الدين () كذا والأولى « تَرْكُ الأخذ»

⁽۱۸) شرح المهذب (حـ /)

 ⁽۱۹) ابن الصلاح هو « الإمام الأجل الحافظ شيخ الإسلام عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبى نصر الكردى الشافعي ولد سنة ۷۷ هـ له « الفتاوي » ومقدمة علوم الحديث توفي رحمه الله يوم الأربعاء ۱۰ ربيع الآخر سنة ٦٤٣ هـ ، له ترجمة في طبقات الشافعية (٨ / ٣٢٦)

⁽۲۰) الظاهرية هم أتباع داود بن على منشئ المذهب الظاهرى ، ولد سنة (۲۰، هـ) وكان ناسكاً زاهدا ، ورعاً ، وكان يعيش على القليل ، وكان جم التواضع ، لا يسمو بعلم ولا نسك على غيره وقد تفقه داود في أول أمره على المذهب الشافعي ، وقرأ كتبه وتخرّج على تلاميذه وأصحابه ، ولكنه لم يلبث إلا قليلا آخذاً بالمنهاج الشافعي حتى خرج عنه ، مع تقديره لذلك الإمام الجليل ، وقال :إن المصادر الشرعية هي النصوص فقط ، وأبطل القياس ، ولم يأخذ به ، ولقد قيل له : كيف تُبطل القياس وقد أخذ به الشافعي ؟! فقال : أخذتُ أدلة الشافعي في إبطال الاستحسان، فوجدتها تبطل القياس » ومن ثم اتجه إلى علم السنة ، وأكثر منها ، فهي البحر الزخار وكانت كتبه مملوءة بها ، فهي في جملتها فقة مَرُويٌ ، ولذا يقول في كتبه الخطيبُ

الفقهاء شيئاً وهذا الذي ذكرته هو كلام الفقهاء ، وهو الذي يعنيه العرف واللغة ، ولكن كلام الأصوليين يقتضى اختصاص اسم الفقهاء بالمجتهدين ، فإنهم عرفوا الغقه بأنه « العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية » وذكروا أنهم احترزوا بقولهم : « التفصيلية » عن العلم الحاصل للمقلّد في المسائل الفقهية ، فإنه لايسنمي فقيها (٢١) ، بل تقليدا ، لأنه أخذه من دليل إجمالي مُطرد في كل مسألة ، وهو أنه أفتاه به المفتى حكم الله تعالى في حقه .

وأما [الإمام] (٢٢) فهو الذي يُقتدَى به ، فمن صلح للاقتداء به في علم فهو إمام في ذلك العلم ، قال الله سبحانه تعالى : « واجعلنا للمتقين إماماً » (٢٣) وقال تعالى : « وجعلناهم منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا » (٢٤)

وأما « الثقة » فهو من يُوثق بقوله ، و« الحجة » من يُحْتَجُّ بقوله وهو الذي اجتمع فيه وصفان : العدالةُ والضبطُ ومن قيل فيه إحدى هاتين اللفظتين فهو الذي يُحتج بحديثه ، ولا يحتاج إلى أن يتابعه غيره عليه ، وهما – على ماذكر ابن أبى حاتم (٢٥) في مقدمة

البغدادى: « وفي كتبه حديث كثير إلا أن الرواية عنه عزيزة جدا » وقال فيه : « إنه أول من النهدادى : « وفي كتبه حديث كثير إلا أن الرواية عنه عزيزة جدا » وقال فيه : « إنه أول من النهر انتحال الناهر ، ونفي القياس في الأحكام » والإمام الثاني لهذا المذهب هو الإمام ابن حزم - رحمه الله - وقد نافح ابنُ حزم عن المذهب الظاهرى وناضل في غيرما رفق ، وأخذ يقردُ أصولُه وفروعُه في قوة وعنف وكتب في أصول المذهب كتابه « الإحكام في أصول الأحكام » وفي فقه الظاهرية كتب « المحلى » وغير ذلك »

⁽انظر « ابن حزم حياته وعصره - آراؤه وفقهه للإمام محمد أبي زهرة)

⁽٢١) كذا بالأصل والصواب « فقها »

⁽٢٢) مابين المعقوفين ساقط من الأصل .

⁽٢٣) من الآية (٧٤) سورة « الفرقان »

⁽٢٤) من الآية (٢٤) سورة « السجدة »

⁽٢٥) ابن أبى حاتم هو « الإمام الحجة الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد الرازى محدث عارف بالرجال ، مفسر ولد سنة ٢٤٠ هـ وتوفى سنة ٣٢٧ هـ . من أهم كتبه « الجرح والتعديل » و « تفسير القرآن » و « مناقب الشافعي » له ترجمة فى « طبقات الشافعية (٢ / ٢٣٧) . « لسان الميران (٣ / ٤٣٢) . طبقات المفسسرين للسيوطى / ١٧ .

الجرح والتعديل (٢٦) في أعلى مراتب التعديل لكن ذكر والدى – رحمه الله تعالى ـ وغيره مرتبة أعلى من هذه وهو أن يُجْمَع في وصف الراوى بين هاتين اللفظتين ، فيقال فيه : حجة ثقة ، أو تُكرر فيه لفظة بعينها ، فيقال : ثقة ثقة أو حجة حجة (٢٧) وكذا تكرير سائر ألفاظ المرتبة المجهولة في كلام ابن أبي حاتم أولى .

وأما الصفات المعتبرة في المفتى ، فيعتبر فيه الإسلام والبلوغ ، والعدالة ، والتيقظ ، وقوة الضبط ، ثم إنه لايخلو : إما أن يكون مجتهداً أو مقلدا (٢٨) فأما المجتهد فيعتبر فيه أمور :

(أحدها): العلم بكتاب الله سبحانه وتعالى ولا يشترط العلم بجميعه، بل بما يتعلق بالأحكام (٢٩) ولا يشترط حفظه عن ظهر القلب.

⁽١٠/١) الجرح والتعديل (١١/١)

⁽٢٧) قال والده الحافظ العراقي - رحمه الله - في فتح المغيث « مراتب التعديل على أربع أوخمس طبقات :

⁽فالمرتبة الأولى) العليا من ألفاظ التعديل .. وهي إذا كرر لفظ التوثيق المذكور في هذه المرتبة : إما مع تباين اللفظين كقولهم : ثبت حجة ، أوثبت حافظ ، أوثقة ثبت أوثقة متقن أونحو ذلك . وأما مع إعادة اللفظ الأولى كقولهم ثقة ثقة ونحوها » « (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) للحافظ العراقي / ١٧٧ »

⁽٢٨) المفتى في الدين إما أن يكون مجتهداً مطلقاً أو مجتهداً مقيداً بمذهب. فالأول (وهو المجتهد المطلق) ويكون ذا رأى مستقل في الأصول والفروع كالأثمة الأربعة

والثاني: (وهو المجتهد المقيد) ويكون متبعاً لأحد الأئمة كالشافعي أو مالك أو أحمد في أصوله وفروعه معاً ، أوفي أصوله فقط ، والاجتهاد المقيد أنواع فانظر تفصيلها في رسالة « الفتوي والمفتى والمستفتى لابن حمدان الحنبلي تحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني - حفظه الله - والمجتهد المقيد سماه المؤلف - رحمه الله - « مقلداً » والمقصود أنه مقلد لأحد الأئمة في أصوله وفروعه أو في أصوله فقط .

⁽٢٩) أى بالأحكام التكليفية الخمسة (وهى الوجوب والندب والإباحة والكراهة والحرمة) والأحكام الوضعية (وهى : السبب والشرط والمانع والعزيمة والرخصة ، والصحة والبطلان) « انظر المستصفى للإمام الغزالي ١ / ١٥٠ الإحكام للأمدى ١ / ١٣٧ »

(الثانى): سنة رسول الله - على الجميعها ، بل مايتعلق منها بالأحكام ويشترط أن يعلم حكم العام والخاص والمطلق ، والمقيد والمجمل والمبين والناسخ والمنسوخ ، ومن السنة المتواتر ، والأحاد والمرسل والمتصل ، وحال الرواة جرحاً وتعديلا (٣٠)

 ⁽٣٠) أورد الحافظ ولى الدين – رحمه الله – في الشرط الثاني من شروط المفتى عدة مصطلحات
 وهي على الترتيب :

١ – العام: وهو « في اللغة شمول أمر لمتعدد ، سواء كان الأمر لفظا أم غيره ، ومنه قولهم : عمهم الخير » إذا شملهم وأحاط بهم ، وأما حدّه في الاصطلاح فهو اللفظ المستغرق لجميع مايصلح له ، بحسب وضع واحد » كقوله « الرجال » فإنه مستغرق لجميع مايصلح له » (إرشاد الفحول / ١١٢)

٢ - الخاص: قيل في تعريفه: هو اللفظ الدال على معنى واحد » واختلف في تعريفه اختلافا
 كثيرا فانظره في « إرشاد الفحول صد ١٤١ ، ١٤٢ ، والإحكام للآمدى حد ٢ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،
 ٤٠٩ »

٣- المطلق: « هو اللفظ الدال على شائع في جنسه » فهو لفظ دال على فرد أو أفراد غير معينة ، وبدون أي قيد لفظى ، مثل رجل ، رجال ، كتاب ، كتب (الوجيز د. عبد الكريسم زيدان صد ٢٨٤).

٤- المقيد : هو الفظ الدال على مداول شائع في جنسه مع تقييده بوصف من الأوصاف مثل : رجل مسلم » (السابق نفس الصفحة)

٥- المجمل: هو في اللغة: المبهم » من « أجْملُ الأمر » إذا أبهمه ، وفي الاصطلاح: ماله دلالة على أحد معنييه ، لا مزية لأحدهما على الآخر بالنسبة إليه » أو « هو ما أفاد شيئاً من جملة أشياء وهو متعين في نفسه ، واللفظ لا يُعيّنُه » قال الشوكاني: والأولى أن يقال (في حده): هو مادل دلالة لايتعين المراد بها إلا بمعين سواء كان عدم التعين بوضع اللغة أم بعرف الشرع أم بالاستعمال « (انظر إرشاد الفحول / ١٦٧)

٦- المبين : وهو في اللغة : المظهر من « بان » إذا ظهر يقال : بَيِّن فلان كذا إذا أظهره وأوضع معناه ، وفي الاصطلاح هو مأافتقر إلى البيان » (إرشاد الفحول / ١٦٧)

٧- النسخ هو « رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه . ويُسمى هذا الدليل بالناسخ ويسمى
 الحكم الأول بالمنسوخ » « الوجيز / ٣٨٨ »

- (الثالث) : أقاويل الصحابة رضى الله تعالى عنهم ومَنْ بعدهم إجماعاً واختلافا .
 - (الرابع) : القياس، فيعرف جليَّه وخفيُّه ويميز الصحيح من الفاسد .
- (الخامس): لسان العرب، لغة وإعراباً، لأن الشرع ورد بالعربية وبهذه الجهة يعرف عموم اللفظ وخصوصه وإطلاقه وتقييده وإجماله وبيانه قال أصحابنا: (٢١) ولا يشترط التبحر في هذه العلوم، بل يكفى معرفة جُمل منها (٣٢) وعدوا من شروط الاجتهاد معرفة أصول الاعتقاد، قال الغزالى: وعندى أنه يكفى اعتقاد جازم، ولايشترط معرفتها على طرق المتكلمين، وبأدلتهم التى يحررونها (٣٣) وأما المقلّد فهل يجوز له الفتوى أم لا ؟

٨- المتواتر : اصطلاحاً هو « مارواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب « (تيسير مصطلح الحديث د . الطحان ١٩)

٩- والأحاد هو: مالم يجمع شروط المتواتر. (السابق صد ٢٢)

١٠ - المرسل: هو: « ماسقط من آخر إسناده مَنْ بعد التابعي » (السابق / ٧١) .

١١ - والمتصل: هو ما اتصل سنده مرفوعاً كان أو موقوفاً ، وأما حال الرواة جرحاً وتعديلاً فانظر ذلك بالتفصيل في « تدريب الراوي حـ ١ / ٢٩٩ - ٣٤٩ .

⁽٣١) أي الشافعية .

⁽٣٢) قال الإمام الشاطبى – رحمه الله – في شرط تحصيل اللغة العربية لمن تصدى للفتوى : « إن الشريعة عربية ، وإذا كانت عربية فلا يفهمها حقّ الفهم إلا مَنْ فهم اللغة العربية حقّ الفهم ، لأنهما سيان في النمط ، ماعدا وجوه الإعجاز . فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية فهو مبتدىء في فهم الشريعة ، أومتوسطاً فهو متوسط في فهم الشريعة والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية فإن انتهى إلى درجة الفاية في العربية كان كذلك في الشريعة فكان فهمه فيها حجة ، كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة ، فمن لم يبلغ شأرهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم ، وكل من قصر فهمه لم يُعدُّ حجة ولا كان قوله فيها مقبولاً ، فلا بد من أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها ... » (انظر تفصيل ذلك في الموافقات ٤ / ١١٥)

⁽٣٣) قال الغزالي في المستصفى (٢ / ٣٥٢): « والتخفيف في هذا عندى أن القدر الواجب من هذه الجملة اعتقاد ، جازم إذ به يصير مسلماً . فأما معرفته بطرق الكلام والأدلة المحررة على

ينبنى على أن موت المجتهد هل يُخْرِجُه عن أن يُقَلُّد ، ويُؤْخَذ بقوله أم لا ؟

والمسألة فيها وجهان: أصحهما أنه لايخرجه بل يجوز تقليده بعد موته ، فعلى هذا يجوز لمقلّده الفتوى بمذهبه بعد موته ، لكن يُشترط فيه أن يكون عارفاً بمذهبه ، متبحراً فيه بحيث يستحضر أكثره ويعرف المظان ومطلع (٣٤) على المأخذ حتى يتمكن من تخريج مالايجده منصوصاً لإمامه على قراعده وبحث الرافعى (٣٥) من أصحابنا أنه يستوى المتبحر وغيره ، وأن العامى (٣٦) إذا عرف حكم تلك المسألة عند ذلك المجتهد فأخبر به ، وأخذ غيره به تقليداً للميت وجب أن يجوز على الصحيح ، واعترضه النووي في ذلك ، فقال : هذا ضعيف أو باطل ، لأنه إذا لم يكن متبحراً ربما ظن ماليس مذهبا له مذهبا لقصور فهمه وقلة اطلاعه على مظان المسألة ، واختلاف نصوص المجتهد والمتأخر منها والراجح وغير ذلك ، لا سيما مذهب الشافعي لايكاد يعرف مايفتي به منه إلا أفراد ، لكثرة انتشاره واختلاف ناقليه في النقل ، والترجيح ، فإن فرض هذا في مسائل صارت كالمعلومة علما قطعيا عن ذلك المذهب كرجوب النية في الوضوء والفاتحة في الصلاة ووجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، ووجوب تبييت النية في صوم الفرض ، وصحة الاعتكاف بلاصوم ، وعدم وجوب نفقة البائن والحامل ووجوب الفرض ، والمال ووجوب الفرض ، والمال ووجوب الفرض ، والمال ووجوب الفرض ، والمال ووجوب الفرض ، والمنا المنا منهنا الشافعي فهذا حسن محتمل . والله أعلم .

* *** *** ****

عادتهم فليس بشرط إذ لم يكن في الصحابة والتابعين من يحسن صنعة الكلام »

⁽الستصفى ٢ / ٣٥٢)

⁽٣٤) كذا بالأصل ، والصواب « مُطَّلعا » على اعتبار أن الواو عاطفة .

⁽۳۵) سبقت ترجمته .

⁽٣٦) العامى هو « مَنْ لاعلم له ولابصر بمعنى مايدين به » « جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٤٠ »

(المسألة الخامسة عشرة)

الحديث الذي ارتحل فيه جابر - رضى الله عنه - أيّ حديث من ؟ وكان حديثاً واحداً أو أكثر ؟

الجواب

رُوينا في كتاب « الجامع » (١) لأبي بكر الخطيب البغدادي الحافظ (٢) عن عبد الله ابن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال : بلغني حديث عن رسول الله – ﷺ لم أسمعه ، فابتعت بعيراً ، فشددت رحلاً عليه ، وسرتُ شهراً حتى قدمتُ الشام فأتيتُ عبد الله بن أنيس فقلت البواب : قُلُ له : جابرٌ على الباب ، فأتاه . فقال : جابر ابن عبد الله؟!! فأتاني فقال لي ، فقلت : نعم فرجع ، فأخبره ، فأقام يطأ ثوبه حتى القيني، فاعتنقني واعتنقتُه فقلت : حديث بلغني عنك سمعتَه من رسول الله – ﷺ في القصاص لم أسمعه ، فخشيتُ أن تموتَ أو أموت قبل أن أسمعه ، فقال : سمعتُ من رسول الله – ﷺ بيول الله – ﷺ نقال : سمعتُ قبل أن أسمعه ، فقال : سمعتُ قبل أن أسمعه ، فقال : سمعتُ قال : قبل أن أسمعه ، فقال : سمعتُ قبل أن أسمعه ، فقال : بيسمعه مَنْ بيدخل البنا : ما (بُهُما) ؟ قال : ليس معهم شيء ، ثم يناديهم ربُهم بصوت ، يسمعه مَنْ قرب : أنا الملك ، أنا الديان ، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ، ولا لأحد من أهل النار عنده مظلمة ، حتى أقصة منه ، حتى اللطمة ، قلنا: يدخل الجنة ، ولا لأحد من أهل النار عنده مظلمة ، حتى أقصة منه ، حتى اللطمة ، قلنا: يدخل الجنة ، ولا لأحد من أهل النار عنده مظلمة ، حتى أقصة منه ، حتى اللطمة ، قلنا: يفع ؟! وإنما نأتي الله تعالى عُراةً ، غرلا ، بُهُما ، قال : بالحسنات والسيئات » (٤) .

⁽١) الجامع لأخلاق الراوي والسامع ٢ / ٢٨٣ .

⁽۲) هو « أحمد بن على بن ثابت أبو بكر المعروف بالخطيب البغدادى محدث مؤرخ أصولي من تصانيفه تاريخ بغداد والكفاية في علم الرواية والجامع لأداب الرواى والسامع وشرف أصحاب الحديث. توفى سنة ٤٦٣ هـ (تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٣٥) (معجم المؤلفين ٦ / ٢٥٧) .

⁽٣) « غرلاً » أي : غير مختونين ، أو غير مختتنين مقدمة فتح الباري / ١٧١

⁽٤) روى البخارى أوله بلفظ « إنكم ملاقل الله حفاة عراة غرلا » (كتاب الرقاق) (باب كيف الحشر) (٤ / ١٣٣ ورواه مسلم باللفظ السابق وزاد « إنكم ملاقل الله مُشاَةً .. » (٢ / ٤١) .

وكذلك الترمذى (٢٤٢٣) والإمام أحمد في المسند (١ / ٢٢٣) وأما القصاص فذلك ثابت أيضاً في كتب السنن (البخاري ٢ / ٦٦) . وغيره .

(المسألة السادسة عشرة)

من حمل معه شيئاً يسيراً من ماء زمزم ، يلزم عند فقدان الماء أن يتوضعاً به أم لا ، فيتيمُّم ؟

وإن قال: حملتُه للتداوى ، فإنه شفاء سقم ، فحكم محكم الأدوية يسمع منه أم لا ؟ وإذا كان واجداً للماء بأكثر من ثمن المثل ، يجيزون فيه التيمم ، ففى مثل هذه الصورة التى تعب في حمله ونقله ، وصرف فيه الكراء والأجرة كثيرا بحيث يصل أضعاف ثمن مثله من غير زمزم ، يكون حكمها حكم المسألة السابقة أم لا ؟

الجواب

أنه لافرق في الماء المطلق الطهور بين ماء زمزم وغيره ، فمن حضرته الصلاة ، ومعه ماءً كاف لطهوره ، وهو غير محتاج إليه للعطش ، لا في الحال ولا في المآل وجب عليه استعماله ، سواء أكان من زمزم أو غيرها (١) ، وإن كان لايكفي الطهارة ففي وجوب استعماله خلاف ، والأصح الوجوب أيضا ، وحيث تيمم مع وجود الماء ووجوب استعماله لايصح تيممه ، فإن قال صاحبه : إنما حملته للتداوي ، قلنا : إن كانت حاجة التدواي قائمة في الحال فهو (٢) مقدمة على الطهارة وإن لم تكن قائمة في الحال ، وإنما هي مُرْتَقبة في المستقبل فلا تؤخر الطهارة الواجبة في الحال ، لأمر قد يقع في المستقبل ، وقد لايقع . فإن قال : فلم اعتبرتم حاجة العطش ، وإن كانت مُستقبلة مُتوقعة ؟ قلنا : احتياج الشخص إلى الماء للشرب محقق لايمكن انفكاكه ، واحتياج للدواء قد يقع وقد لايقع ، وبتقدير وقوعه فقد يسد مسد ذلك الدواء غيره

⁽۱) قول الحافظ « سواء أكان من زمزم أوغيرها » استعمال غير صحيح في القديم وهو هكذا في المخطوط ولعله من الناسخ . قال ابن هشام في مغنى اللبيب : « مسألة : إذا عطفت بعد الهمزة بد (أو) فإن كانت همزة التسوية لم يَجُزُ قياساً ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : « سواء كان كذا أو كذا » والصوابُ العطف بـ أمْ » ا . ه . ولكن أجاز مجمع اللغة العربية هذا الاستعمال (مغنى اللبيب ١ / ٤٣) (النحو الوافي حـ ٣ / ٨٥٥)

⁽٢) كذا بالأصل والصواب « فهي »

بخلاف الماء للعطش لايقوم غيره مقامه ، ولا تردد في أنه لو كانت عنده أدوية يغلب احتياجه إليها في المستقبل وجب عليه بيعها ليشترى بثمنها ماء الطهارة إذا لم تكن حاجته إليها قائمة في الحال ، ولا يرد أنه لايجب عليه شراء ماء الطهارة بأكثر من ثمن المثل ، فكيف يُكلف استعمال هذا الماء الذي أنفق على حمله أضعاف ثمن مثله ؟ لأن الفرض أنه الآن حاصل فوجب استعماله وبتلك النفقة التي أنفقها على حمله لم تُلزمه بها، وصار هذا كما لواشترى هو الماء بأكثر من ثمن مثله من غير أن يكلفه ذلك ، وصار حاصلاً عنده في ملكه ألزمناه التطهر به ، وليس له بيعه بعد حصوله في ملكه . نعم ، او لم يكن معه ماء زمزم ، ووجده مع غيره ، وامتنع ذلك الغير من إعطائه إلا بعد أخذ ما أنفقه على حمله وكان زائدا على ثمن مثله ، لم نُوجبُ عليه شراؤه (٢) بذلك وحاصل هذا أن ماء زمزم وغيرُه في ذلك سواء ، وإنْ كان له شرفٌ ومعنى لا يوجد في غيره من المياه، وكونه من الأدوية لم يُخْرِجه عن كونه ماءً طهوراً واجب الاستعمال في الطهارة عند الاحتياج إليه ، وقد قال الماوردي (٤) : وماء زمزم - وإن كانت له حرمة - فليست هي بحيث تمنع استعماله في الاستنجاء » فإن قلت : فقد روى الترمذي وغيرُه عن عائشة -رضى الله عنها _ أنها كانت تحمل ماء زمزم ، وتخبر أن رسول الله - الله حله- كان يحمله » قال الترمذي : حسن غريب لانعرفه إلا من هذا الوجه (٥) قلت : ليس في هذا -بتقدير صحته - أنها لما حملته ، احتاجت إلى استعماله في الطهارة فلم يستعمله، وهذا واقعة عَيْن لاتُرُدُّ ماقلناه ، ولا تشهد له » والله أعلم .

⁽٣) كذا بالأصل وهو خطأ واضح ، والصواب « شراءه » أونقول : لعل الأصل « لم يُوجَبُ عليه شراؤه » ولكن أثبتنا مافي المخطوط .

⁽٤) سبقت ترجمته .

⁽٥) رواه الترمذي (٩٦٣) .

(المسألة السابعة عشرة)

إذا زوج الولى المجبر العيبة (١) بمهر المثل ، ولم يكن الزوج عند قبول النكاح قادراً بالصداق ، صح النكاح أم لا ؟ ويجوز للولى أن يُسلّمها إليه قبل استيفاء صداقها أم ينتظر بلوغها ؟ ولو قيست المسألة على أنه إذا باع شيئاً من مال الطفل لايسلم المبيع إلى المشتري قبل استيفاء الثمن ، والصداق ثمن البضع ، يصح القياس أو لا ؟

الجواب

أنهم اختلفوا في أن اليسار هل هو معتبر في الكفاءة أم لا ؟ والمشهور عند أصحابنا أنه غير معتبر ، لكن في فتاوى القاضى حسين « أنه لو زُوَّج ابنته البكر بمهر مثلها رجلاً معسرا بغير رضاها لم يصح النكاح على المذهب لأنب بخس بحقها لتزويجها بغير كُفُو (٢) ، فإذا زوج بولاية الإجبار من لاعبارة لها - لصغرها - بمعسر بالصداق صح النكاح على الأول ، وهو عدم اعتبار اليسار في الكفاءة دون الثاني . وأما تسليم الولى الها قبل استيفاء صداقها فإن كان مؤجلا فعليه ذلك ، وإن كان حالا أوعيناً فعليه عمل المصلحة في ذلك ، إن رأى المصلحة في التسليم سلم ، وإن رأى المصلحة في ألا يُسلمها الثمن ، لأن ذلك اعتياض محض ، فيفعل الأغبط له من جهة الاعتياض ، وهو تسلم العوض قبل خروج المعوض من يده بخلاف باب النكاح ، والقصد الاعظم فيه المعاشرة والأنس ، ودوام ذلك ، والمضايقة فيه تؤدى إلى انعكاس ذلك ، والعوض ليس متصلا فيه ، وإنما هو عارض ، ولهذا يصح النكاح عندنا بدون تسمية صداق ، فليس الصداق ركنا في النكاح والله أعلم .

** *** **** ****

⁽١) كذا بالأصل ولعلها « العَييَّة » أى التي لاتُحسن الكلام (٢) يصح أن يقال: كُفُء ، وكُفُلُ (مختار الصحاح ٧٢)

(المسألة الثامنة عشرة)

إذا شهد شاهد في قضية ، فادّعي المشهود عليه - عند إرادة جرحه (١) - أنه لايصحح الفاتحة ، أو الصلاة ، أو الوضوء ، أو لايعلم واجبات الإيمان ، فهل للقاضي استكشاف الشاهد عن ذلك أم لا ؟ ويقول للمدّعي : بَيّنُهُ ؟ ويجوز للإمام أن يستكشف عن حال من ظن فيه جملة بما(٢) سبق مطلقا في غير صورة الشهادة أم لا ؟

الجواب

نعم يستكشفه القاضى ويسأله ، فإذا عرف منه عدم تصحيح الفاتحة من غير عذر إذ عدم معرفة فرائض الصلاة (٣) أوالوضوء مع مضيى مدة في الإسلام يمكنه التعلم فيها رد شهادته لمعرفته بجرحه ، واستغنى بذلك عن البحث عنه .

وأما استكشاف من ظن حمله بذلك في غير صورة الشهادة فهو من وظائف المحتسب والله أعلم.

* *** *** **** ****

⁽١) أي جرح الشاهد .

⁽٢) كذا في الأصل ولعلها « مما سبق » .

⁽٣) في الأصل « الصلالة » وهو خطأ واضبع .

(المسألة التاسعة عشرة)

بعض الأوراد الوظائف التى ذكرها المشايخ ، ولا يوجد لها دليل من الأحاديث الصحيحة ، مثل المسبعات العشر ، الإقدام عليها أولى (١) احر غيره ؟

الجواب

اتباع الوارد في الأحاديث الصحيحة أولى من الإقدام على مافي غيرها بل ما ورد في الأحاديث الضعيفة – إذا لم يصل إلى الوضع – مُقَدِّمٌ على مافي غيرها أيضاً (٢). مع أن تلك الأوراد التي ليست في الأحاديث لامنع منها إذا لم تُنَافِ شريعة مقررة (٣) ، إلا أن ما في الأحاديث أولى والله أعلم .

(١) كذا في الأصل .

(٢) وهناك شرطان آخران للعمل بالحديث الضعيف ذكرهما الحافظ ابن حجر - رحمه الله - وهما : ١- أن يندرج تحت أصل معمول به .

٢- ألا يعتقد عند العمل به ثبوته ، بل يعتقد الاحتياط . (تدريب الراوى ١ / ٢٩٩)

⁽٣) سنئل الإمام ابن تيمية – رحمه الله – عمن قال : أنا أعتقد أن من أحدث شيئاً من الأذكار غير ماشرعه رسول الله - مُنْ الله - مُنْ الله عنه : أنه قد أساء وأخطأ ... فهل الأمر كذلك أم لا؟ فأجاب: الحمد لله ، لا ريب أن الأذكار والدعوات من أفضل العبادات ، والعبادات مبناها على التوقيف والاتباع ، لا على الهوى والابتداع فالأدعية والأذكار النبوية هي أفضل مايتحراه المتحرى من الذكر والدعاء ، وسالكها على سبيل أمان وسلامة ، والفوائد والنتائج التي تحصل لا يعبر عنه لسان ، ولا يحيط به إنسان ، وماسواها من الأذكار قد يكون محرماً ، وقد يكون مكروها ، وقد يكون فيه شرك مما لايهتدى إليه أكثر الناس وهي جملة يطول تفصيلها ، وليس لأحد أن يُسنُّ للناس نوعاً من الأذكار والأدعية غير المسنون ويجعلها عبادة راتبة يواظب الناس عليها كما يواظبون على الصلوات الخمس . بل هذا ابتداع دين لم يأذن الله به ، بخلاف مايدعو به المرء أحياناً من غير أن يجعله للناس سنة ، فهذا إذا لم يعلم أنه يتضمن معنى محرماً لم يجز الجزم بتحريمه ، لكن قد يكون فيه ذلك ، والإنسان لايشعر به : وأما اتخاذ ورد غير شرعى ، واستنان ذكر غير شرعى فهذا مما ينهى عنه ، ومع هذا ففي الأدعية الشرعية والأذكار الشرعية غاية المطالب الصحيحة ، ونهاية المقاصد العلية ولا يعدل عنها إلى غيرها من الأنكار المحدثة المبتدعة إلا جاهل أو مفرط أو متعد » (مجموع الفتاوى ٢٢ / ١٠٥ ، ١١٥) وفي إجابة على مسألة أخرى من هذا النوع يقول : « والذي يعدل عن الدعاء المشروع إلى غيره- وإن كان من أحزاب بعض المشايخ - الأحسن له أن لا يفوته الأكمل الأفضل ، وهي الأدعية النبوية ، فإنها أفضل وأكمل باتفاق المسلمين من الأدعية التي ليست كذلك ، وإن قالها بعض الشيوخ ، فكيف (و) يكون في بعض الأدعية ماهو خطأ أو إثم أوغير ذلك ؟! ومن أشد الناس عيباً من يتخذ حزباً ليس بماثور عن النبي - على وإن كان حزباً لبعض المشايخ -ويدَّعَ الأحزاب النبوية التي كان يقولها سيد بني آدم ، وإمامُ الخلق ، وحجةُ الله على عباده !! » (مجموع الفتاوي ٢٢ / ٢٥)

(المسألة العشرون)

اتخاذُ السّبحة والتعديد بها - هل ثَبّتَ فيه أصلُ يُعْتَدُّ به ؟ واتخاذُها مع حصول تذكير منه لصاحبها ولغيره خير ً أم تركها ؟

الجواب

أن اتخاذ السبحة المعروفة بخصوصها لعدد التسبيح لا أعلم فيه شيئاً ثابتاً عن النبي - على النبي - على النبيع ، في عقد التسبيح بالأصابع ، وفي التسبيح بالحصى ، والنوى فهو أصل المسبحة إذ هو في معناه فروى أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما قال : رأيت رسول الله والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو درضى الله عنهما قال : رأيت رسول الله حسن غريب من حديث الأعمش (١) . وروى أبو داود والترمذي عن يسيرة (بالياء المثناة من تحت) بنت ياسر - وكانت من المهاجرات - رضى الله عنها - قالت : قال لنا رسول الله - على الله عنها - قالت : قال لنا رسول مستقلات ، ولا تعفل فن فتنسين الرحمة » لفظ الترمذي ، وقال : حديث غريب إنما نعرفه من حديث هانئ بن عثمان ، ولفظ أبي داود (١) « أن النبي - عليه - أمرَهُنُ أن يُراعِينَ بالتكبير والتقديس والتهليل ، وأن يُعقدن بالأنامل ، فإنهن مسئولات مُستَثَطَقَات » وسكت عليه أبو داود ، فهو عنده صالح (٤) .

وروى الترمذي عن صفية أم المؤمنين - رضى الله عنها - قالت : دخـل رسـول الله

⁽۱) رواه أبو داود (۲۰۰۲) . ورواه الترمذي (۳٤۱۱) ورواه النسائي (۳/ صــ۷۹) باب « عقد التسبيح » .

⁽۲) رواه الترمذي (۲۸۳) .

⁽۲) رواه أبو داود (۲۰۰۱)

⁽٤) قوله « وسنكت عليه أبو داود » فهو عنده صنائح لأن أبا داود قال ذلك في رسالته إلى أهل مكة أنه يذكر في كتابه « السنن » الصحيح ومايُشبهه ويُقاربه ، وماكان فيه وَهنُ شديدٌ بينه ومالم يَذْكر فيه شيئاً فهو صنائح » قال الإمام النووى : « فعلى هذا ماوجدنا في كتابه مطلقا ، ولم يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسن عند أبى داود » (تدريب الرواى ١ / ١٦٧) .

- الله عدد عدد الله عدد عالم الله - الله عدد عالم الله عدد عدد الله عدد علقه الله عدد علقه الله عدد علقه الكثر مما سبحت به المقتل الله عدد علقه الله عدد علقه الكثر مما سبحت به الفقات الله عدد علقه الله عدد علقه الله عدد عديث عريب لا نعرفه من حديث صفية إلا من هذا الوجه الله السناده بمعروف (٥) وروى أبو داود والترمذي والنسائي - في اليوم والليلة - عن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أنه دخل مع رسول الله - الله على امرأة وبين يديها نوى أو (١) هي تُسبّح به المقال الا أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا وأفضل (٧) الله عدد ماجين ذلك الله عدد ماجين ذلك وسبحان الله عدد مابين الله الله مثل ذلك وسبحان الله عدد مابين الله الله مثل ذلك والحمد الله مثل ذلك ولا قوة إلا بالله مثل ذلك وقال الترمذي عسن غريب من حديث سعد الله مثل ذلك والله مثل ذلك والله مثل ذلك والله مثل ذلك الله عدد مابين عريب من حديث سعد الله مثل ذلك الله عدد مابين الله مثل ذلك الله عدد مابين الله مثل ذلك الله عدد مابين عريب من حديث سعد الله مثل ذلك الله عدد مابين الله عدد مابين عريب من حديث سعد الله مثل ذلك الله عدد مابين عدد عديث سعد الله مثل ذلك الله عدد مابين عديث سعد الله مثل ذلك الله عدد مابين عدد مابين عديث سعد الله مثل ذلك الله عدد مابين عدد مابين عديث سعد الله مثل ذلك الله عدد مابين دلك الله مثل ذلك الله الله عدد مابين عدد مابي

(٦) كذا بالأصلُ وفي سنن أبي داود« أو حصى تُسبَع به » (عون المعبود ٤ / صل٢٦)

(٧) الذي في سنن الترمذي « أو أفضل »

والإمام ابن تيمية في ذلك كلام حسن قال (رحمه الله): « وعد التسبيح بالأصابع سنة ،كما قال النبي (علقه) للنساء: « سبحن ، واعقدن بالأصابع فإنهن مسئولات مستنطقات » وأما عده بالنوى والحصيي ونحو ذلك فحسن ، وكان من الصحابة (رضي الله عنهم) من يفعل ذلك ، وقد رأى النبي عليه أم المؤمنين تسبح بالحصيي ، وأقرها على ذلك ، ودوى أن أباهريرة كان يسبح به، وأما التسبيح بما يجعل في نظام من الخرز ونحوه فمن الناس من كرهه ، ومنهم من لم يكرهه ، وإذا أحسنت فيه النية فهو حسن غير مكروه ، وأما اتخاذه من غير حاجة أو إظهاره للناس مثل تعليقه في العنق ، أوجعله كالسوار في اليد أو نحو ذلك ، فهذا إما رياء للناس أومظنة المراءاة ومشابهة المرائين من غير حاجة : فالأول محرم والثاني أقل أحواله الكراهة ، فإن مراءاة الناس في العبادات المختصة كالصلاة والصيام والذكر ، وقراءة القرآن من أعظم

الذنوب .. » (مجموع الفتاوى ٢٢ / ٢٠٥)

⁽ه) رواه الترمذي (٤٥٥٤) وفيه من قول صفية رضي الله عنها : « لقد سبحتُ بهذه » فقال « ألا أعلمك .. » إلخ

⁽٨) رواه أبو داود (١٥٠٠) والترمذي (٢٥٦٨) وفي مسألة التسبيح باليد وعدّه بالنوى ونحوه قال الشوكاني في نيل الأوطار بعد حديث يسيرة وحديث سعد بن أبي وقاص هذا وحديث صفية المتقدم قال : « والحديثان يدلان على جواز عقد التسبيح بالنوى والحصى وكذا بالسبحة لعدم الفارق لتقريره - عليه المرأتين على ذلك وعدم إنكاره ، والإرشاد إلى ماهو أفضل لاينافي الجواز ، وقد وردت بذلك آثار - ثم أوردها - ثم قال : (وقد ساق السيوطي آثاراً في الجزء الذي سماه « المنحة في السبحة » وقال في آخره « ولم يُثقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عد الذكر بالسبحة ، بل كان أكثرهم يعدونه بها ، ولا يرون ذلك مكروها » انتهى كلام السبوطي » (نيل الأوطار ٣ / ١٧٩) وفي عون المعبود شرح سنن أبي داود (٤ / كلام السبحة بتقريره - قانه في معناها ، إذ لافرق بين المنظومة والمنثورة فيما يُعدّ به » .

(المسألة الحادية والعشرون)

الشيخ محيى الدين بن العربى الطائى صاحب كتاب « الفصوص » ماحاله ؟ فإن بعض المتأخرين يبدّعونه ، وكذا ابن الفارض صاحب القصائد وكذا التقى ابن تيمية .

الجواب

أما ابنُ العربي فلا شك في اشتمال « الفصوص » المشهورة عنه على الكفر الصريح الذي لاشك فيه وكذلك « فتوحاته المكية» فإن صبح صدور ذلك عنه ، واستمر عليه إلى وفاته فهو كافر مخلد في النار بلاشك (١) ، وقد صبح عندى عن الحافظ جمال الدين

(۱) سيطول التعليق في هذه المسئاة - إن شاء الله - فاصبر واحرص عليه وأول مانبدا به ما قاله الأستاذ الدكتور / محمد السيد الجليند رئيس قسم الفلسفه بكلية دار العلوم - في موقف ابن عربي فقد ذكر أن له اتجاهين ، وإن شئت فقل : له طريقتان ، الأولى : إذا خاطب (العامة) . والثانية إذا خاطب (الخاصة) وهم أهل الله وخاصته (عنده) - فإذا كلم العامة حذرهم من الثاؤيل في كتاب الله وأنذرهم مغبته يقول : « فما ضل من ضل من المشبهة إلا بالتأويل وحمل ماوردت به الآيات والأخبار على ماسبق إلى الأفهام من غير نظر فيما يجب لله تعالى من التنزيه، فقادهم ذلك إلى الجهل المحض ، والكفر الصراح ، ولو طلبوا السلامة ، وتركوا الآيات والأخبار على ماجاءت من غير عنول منهم فيها إلى شيء ألبتة ووكلوا علم ذلك إلى الله ورسوله ، وقالوا : لاندرى / لكان يكفيهم قوله تعالى « ليس كمثله شيء » (انظر الفتوحات المكية / / وقالوا : لاندرى / لكان يكفيهم قوله تعالى « ليس كمثله شيء » (انظر الفتوحات المكية / / فيحدثهم عن أهل الظاهر - يقصد العامة - فيقول لهم عنهم : « هؤلاء لسانهم ليس لسائنا » « فيحدثهم عن أهل الظاهر - يقصد العامة من الناس ، كما أن الأنبياء إنما خاطبوا عوام الخلق وظاهر الشرع ليس إلا نصيب العامة من الناس ، كما أن الأنبياء إنما خاطبوا عوام الخلق بلسان الظاهر في حين أنهم يرمزون إلى أهل الكشف والعرفان بأن وراء هذا الظاهر باطنا خاصاً لهم وحدهم » (انظر الفتوحات / / ١٠/ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ لابن عربي و« موقف ابن عربي من أهل الظاهر د. محمود قاسم صد ١٥)

ومن ثم يتضح لنا لماذا وقع الاختلاف في أمر هذا الرجل . أما اشتمال فتوحاته المكية والفصوص على كفر بواح فذلك كثير ومن ذلك قوله - قبحه الله - : « لو أن نوحاً جمع لقومه بين الدعوتين لأجابوه ، فدعاهم جهاراً ، ثم دعاهم إسراراً ، وأن قوم نوح لما قالوا : « لاتذرن الهتكم » إنما قالوا ذلك لعلمهم بما يجب عليهم من إجابة دعوته ، ولأنهم لو تركوه لتركوا من الحق بقدر ماتركوا منهم ، لأن للحق في كل معبود وجهاً يعرفه من يعرفه ، وينكره من ينكره ،

يوسف المزّى (٢) أنه نقل من خطه في تفسير قوله تعالى : « إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (٣) » كلاماً ينبو عنه السمعُ ، ويقتضى الكفر ، وبعضُ كلماته لايمكن تأويلها ، والذي يمكن تأويله منها كيف يُصار إليه مع مرجوحية التأويل ، وأن

فَعَلَمَ العلماءُ بالله ماأشار إليه نوح في حق قومه من الثناء عليهم بلسان الذم ، وعلم أنهم لم يجيبوا دعوته لما فيها من الفرقان ، والأمرُ قرآنُ لافرقان ، ومن أقيم في القرآن لايفتقر إلى الفرقان ، فألهارف يعرف من عبد ، وفي أي صورة ظهر معبود حتى عبده ، وإن النصاري إنما كفروا لانهم خصصوا ، وإن عباد الأصنام إنما أغطأوا من حيث اقتصارهم على عبادة بعض المظاهر ، وإن موسى إنما عتب على هارون لما نهاهم عن عبادة العجل لضيقه وعدم اتساعه ، وإن موسى كان أوسع في العلم ، فعلم أنهم لم يعبدوا إلا الله » ثم يصرح ابن عربي بأخطر عبارة قالها في هذا المجال وهي : « أن أعلى ماعبد الهوى ، وأن من اتخذ إلهه هواه فما عبد إلا الله » وهو في الفصوص يلوم كثيراً من الأنبياء لأنهم لم يروا ما رآه هو ، حيث كانوا يرون الأمر فَرْقاً ، وهو كان يراه قراناً أي جمعاً لاكثرةً ، وفي ضوء مذهبه في وحدة الوجود كانت مواقفه مع الأنبياء جميعاً تتسم بالجرأة أو إن شنت نفيها تهكم بمقام النبوة والأنبياء » (انظر موقفه مع الأنبياء جميعاً تتسم بالجرأة أو إن شنت نفيها تهكم بمقام النبوة والأنبياء » (انظر وحدة « ويكفيك معرفة بكفرهم : أن من أخف أقوالهم أن فرعون مات مؤمناً بريًا من الأنوب، وكان موسى قرة عين لفرعون بالإيمان الذي أعطاه الله عند الغرق ، فقيضه طاهراً مطهراً ، وليس فيه شي من الخبث ، لأنه قبضه عند إيمانه قبل أن يكتسب شيئاً من الأثام ، والإسلام أيس فيه شي من الخبث ، لأنه قبضه عند إيمانه قبل أن يكتسب شيئاً من الأثام ، والإسلام يُبه ماقبله » (مجموع الفتاوى ٢ / ١٢٥)

(٢) الحافظ المزى هو « جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن بن يوسف بن على المزى الدمشقى الشافعى ولد بحلب ليلة العاشر من شهر ربيع الاخر سنة ١٥٤ هـ ونشأ بالمزة - قرية قرب دمشق - ورحل فى جمع الحديث ، ومشايخه نحو ألف شيخ ، ومنهم النووى وبرع فى فنون الحديث ، وأقر له الحفاظ من مشايخه بالتقدم ، وحدث نحو خمسين سنة وسمع منه الكبار والحفاظ كابن تيمية والذهبى وابن سيد الناس ، قال السبكى : سمعت شيخنا الذهبى يقول : مارأيت أحفظ من الإمام أبى الحجاج المزى وقال : « مارأيت أحفظ من أربعة : ابن دقيق العيد ، والدمياطى وابن تيمية والمزّى ، فالأول أعرفهم بالعلل وفقه الحديث ، والثانى بالأنساب والثالث بالمتون والرابع بأسماء الرجال » توفى - رحمه الله - يوم السبت ١٢ وسفر / ٧٤٢ هـ عن ٨٩ سنة ودفن في مقابر الصوفية غربي قبر الشيخ تقى الدين ابن تيمية والنباية والنهاية ١٤ / ١٩١١) (طبقات الشافعية ٢ / ٢٥٢)

⁽٣) أية ٦ / سورة البقرة .

الحكم إنما يترتب على الظاهر، وقد بلغنى عن الشيخ الإمام علائى الدين القونوى – رحمه الله تعالى ، وأدركت أصحابه – أنه قال في مثل ذلك :

إنما يؤول كلام المعصومين ، وهو كما قال ، وينبغى عندى أن لايحكم على ابن العربى نفسه بشيء فإنى لست على يقين من صدور هذا الكلام منه ولا من استمراره عليه إلى وفاته ولكنا نحكم على هذا الكلام بأنه كفر (3) . وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبى (٥) في الميزان : صنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة ، فقال أشياء منكرة عدها طائفة من العلماء مروقاً ، وزندقة ، وعدها طائفة من العلماء من إشارات العارفين ، ورموز السالكين (٢) وعدها طائفة من متشابه القول ، وأن ظاهرها كفر وضلال ، وباطنها حق وعرفان ، وأنه صحيح في نفسه كبير القدر ، وأخرون يقولون : قد قال هذا الباطل والضلال فمن الذي قال : إنه مات عليه ؟! فالظاهر عندهم من حاله أنه رجع وأناب إلى والضلال فمن الذي قال بالآثار والسنن ، قوى المشاركة في العلوم ، وقولى أنا فيه :

⁽٤) رحم الله الحافظ ولى الدين فاشتهار هذه الأقوال الموغلة في الكفر والإلحاد عن ابن عربي هذا أمر لا مرية فيه ، أما استمراره على معتقداته الباطلة وأقواله المكفرة حتى وفاته فهذا موكول إلى الله (عز وجل) ، ونرجو أن يكون الله قد تاب عليه وأدركه ، نسال الله أن يتوفانا مسلمين مؤمنين .

⁽ه) الحافظ الذهبي هو « هو الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي إمام الدنيا ، ولد سنة ٦٧٣ هـ التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي ، له كتب كثير تدل على غزارة علمه منها سير أعلام النبلاء ، وتذكرة الحفاظ ، وميزان الاعتدال ، ومختصر العلو، وغير ذلك كثير ، وقد توفي – رحمه الله – سنة ٧٤٨ هـ . (طبقات الشافعية ٩ / ١٠٠٠)

⁽٦) قال ابن تيمية (قدّس الله روحه) : « مَنْ قال : إن لقول هؤلاء [يقصد ابن عربى وطائفته] سراً خفيًا بوباطن حقّ ، وأنه من الحقائق التي لايطلع عليها إلا خواص خواص الحق : فهو أحد رجلين : إما أن يكون من كبار الزنادقة أهل الإلحاد والمحال وإما أن يكون من كبار أهل الجهل والضلال . فالزنديق يجب قتله ، والجاهل يُعرّف حقيقه الأمر ، فإن أصر على هذا الاعتقاد الباطل بعد قيام الحجة عليه وجب قتله . ولكن لقولهم سر خفى ، وحقيقة باطنة لا يعرفها إلا خواص الخلق ، وهذا السر هو أشد كفراً وإلحاداً من ظاهره ، فإن مذهبهم فيه دقة وغموض وخفاء ، قد لايفهمه كثير من الناس ، ولهذا تجد كثيرا من عوام أهل الدين والخير والعبادة ينشد قصيدة ابن الفارض ، ويتواجد عليها ويعظمها ظاناً أنها من كلام أهل التوحيد

إنه يجوز أن يكون من أولياء (٧) الله تعالى الذين اجتذبهم الحقُّ سبحانه وتعالى إلى جنابه عند الموت ، وختم له بالحسنى ، فأما كلامه فمن فهمه وعرفه على قواعد الاتحادية وعلم محط القول (٨) ، وجمع بين أطراف عبارتهم تبين له الحق فى خلاف قولهم ، وكذلك من أمعن النظر فى « الحكم » أو أنعم التأمل لاح له العجب ، فإن الذكى إذا تأمل من ذلك الأقوال والنظائر والأشباه فهو أحدُ رجلين : إما من الاتحادية فى الباطن وإما من المؤمنين بالله تعالى الذين يعدون أن هذه النحلة نحلة من أكفر الكفر (٩) » انتهى وقال الذهبى أيضاً فى « معجمه » : حدثنى عثمان المفيد قال : حدثنا أبو الفتح اليعمرى قال:

والمعرفة ، وهو لايفهمها ولا يفهم مراد قائلها ، وكذلك كلام هؤلاء يسمعه طوائف من المشهورين بالعلم والدين فلا يفهمون حقيقته ، فإما أن يتوقفوا عنه ، أو يعبروا عن مذهبهم بعبارة من لم يفهم حقيقته وإما أن ينكره إنكارًا مجملاً من غير معرفة بحقيقته ونحو ذلك، وهذا حال أكثر الخلق معهم . (مجموع الفتاوى ٢ / ٣٧٨)

وقال أيضاً - رحمه الله - : « وقد حدثنى أحد أعيان الفضلاء أنه سمع الشيخ إبراهيم الجعبرى - رحمة الله عليه - يقول : « رأيت ابن عربى - وهو شيخ نجس - يكذّب بكل كتاب أنزله الله ، وبكل نبى أرسله الله » قال ابن تيمية : ولقد صدق فيما قال » (السابق ٢ / ٢٤٠)

⁽٧) كيف يكون هذا من أولياء الله ، وهو من أعظم الكفار بالله ورسله وكتبه وهو الذي زعم أن عباد العجل – الذين أنكر عليهم هارون عليه السلام – زعم أنهم مصيبون لأنهم ماعبدوا إلا الله – تعالى الله عن قول الكافرين علوا كبيراً ، بل قال ابن تيمية عنه وأمثاله « بل كُفُرُ كلّ كافر جزء من كفرهم » (مجموع الفتاوي ٢ / ١٢٧) ولعل الإمام الذهبي – رحمه الله – لم يَدُرُ بخلده أن ابن عربي يقول هذا الكلام ، ومن ثم جوز أن يكون من أولياء الله وأما أن الله تاب عليه عند موته فهذا ليس بعيداً عن رحمة الله تعالى »

⁽٨) كذا في الأصل في ميزان الاعتدال (القوم) (٣/ ٦٦٠).

⁽٩) وتكملة كلام الإمام الذهبى: « نسأل الله العفو ، وأن يكتب الإيمان في قلوبنا ، وأن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة قوالله لأن يعيش المسلم جاهلاً خلف البقر لايعرف من العلم شيئاً سوى سُور من القرآن يصلي بها الصلوات ويؤمن بالله واليوم الآخر - خير له بكثير من هذا العرفان ، وهذه الحقائق ، ولو قرأ مائة كتاب أوعمل مائة خلوة » (ميزان الاعتدال ٢٦ / ٢٠)

سمعت شيخنا ابن عبد السلام (١٠) يقول – وجرى ذكرابن العربى الطائى – فقال : هو شيخ سوء مقبوح كذاب » فقلت له : وكذاب أيضاً ؟ قال : نعم ، تذاكرنا التزويج بالجن مقال : هو محال ، الإنس جسم كثيف والجن روح لطيف ، ولن يعلو هذا هذا « ثم بعد قليل رأيت به شجة ، فسألته ، فقال : تزوجت جنية ، فرزقت ثلاثة أولاد فاغضبتها يوماً، فضريتني بعظمة حصلت منها هذه الشجة ، وانصرفت فلم أرها بعد هذا « أو معناه،(١١) فضريتني بعظمة حصلت منها هذه الشجة ، وانصرفت فلم أرها بعد هذا « أو معناه،(١١) وقال الصلاح الصفدي في تاريخه (١٦) : سمعت أبا الفتح بن سيد الناس يقول : سمعت ابن دقيق العيد يقول سألت أبن عبد السلام عن ابن العربي فقال : شيخ سوء كذاب يقول بقدم العالم ، ولا يُحرّم فرْجاً » . وأما ابن الفارض فالاتحاد في شعره ظاهر (١٦)، وأمرنا أن نحكم بالظاهر وإنما يؤول كلام المعصومين ، لكن علماء عصره من أهل الحديث

⁽۱۰) ابن عبد السلام هو « هو الإمام العالم العلامة الكامل عن الدين حجة الإسلام ، مفتى الأنام ، سيد العلماء والحكام أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام الدمشقى مواداً ، المصرى داراً ووفاة المعروف بالعزبن عبد السلام ولد سنة ۷۷ هـ أو ۷۷ هـ » انظر (البداية والنهاية ۱۳ / ۲۳۰) (طبقات الشافعية الكبرى ۸ / ۲۰۹) (معجم المؤلفين ٥ / ۲٤٩) .

⁽١١) انظره أيضاً في الميزان (٣/ ٢٥٩).

⁽۱۲) الصلاح الصفدى هو « هو خليل بن أيبك بن عبد الله الشافعي مؤرخ أديب ولغوى ولد سنة ١٩٦ هـ وقيل سنة ١٩٧ هـ وكان له المنتهى في مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم ، قال الذهبي : سمع منى وسمعت منه » وقال ابن كثير : كتب مايقارب مئين من المجلدات » (الدرر الكافية ٢ / ٨٧) (البداية ١٢ / ٣٠٢) (معجم المؤلفين ٤ / ١١٤)

⁽١٣) من ذلك ماقاله في قصيدته التي سماها نظم السلوك » قال:

لها صلواتی فی المقام أقیمها *** وأشهد فیها أنها لی صلّت كلانا مُصلُ واحدُ، ساجدُ إلى *** حقیقته بالجمع فی كل سجدة وما كان لی صلّی سوای ، ولم تكن *** صلاتی لغیری فی أد*اكلُ ركعة وقوله : ومازلتُ إیاها ، وإیای لم تزل *** ولا فرق ، بل ذاتی لذاتی أحبّت وقوله : إلی رسولاً كنتُ منّی مرسلاً *** وذاتی بایاتی علی استدلت وقوله : إلی رسولاً كنتُ منّی مرسلاً *** وذاتی بایاتی علی استدلت وقوله : (أداء) ، ولكنه قصر المدود لضرورة الوزن ، والأبیاتُ من بحر الطویل وهذه الأبیات – كما تری – طافحة بكفر قائلها .

رَوَوْا عنه في معاجيمهم (١٤) ، ولم يترجموه بشيء من ذلك ، فقال الحافظ زكى الدين عبد العظيم المنذرى (١٥) في معجمه : « الشافعيُّ الأديب سمع من القاسم بن أبى القاسم بن عساكر ، وحدُّث ، سمعتُ منه شيئاً من شعره « وقال الحافظ رشيد الدين العطار(٢١) في معجمه : الشيخ الفاضل الأديب ، كان حسنَ النظم ، متوقد الخاطر ، وكان يسلك طريق التصوف وينتحل مذهبُ الشافعي ، وأقام بمكة مدة وصحب جماعة من المشايخ » وقال الحافظ أبو بكر بن مسدى في معجمه : برع في الأدب فكان رقيق الطبع ، عذبُ النبع ، فصيحُ العبارة ، دقيق الإشارة ، سلس القياد ، نبيل الإصدار والإيراد وتظرّف ، فتصـوف فصار كالروض المفوق ، وتخلق بالزيّ ، وتزيًا بالخلق وجمع من كرم النفيس كلَّ مفترق . » انتهى . وقال الذهبى في الميزان (١٧) : ينعق بالاتحاد الصريح في شعره وهذه بليةٌ عظيمة ، فتدبرٌ نظمه ، ولاتستعجل ، ولكنك (١٨) حسنن الظنُّ بالصوفية وما ثمُّ إلاّ زيّ [الصوفية] (١٩) وإشارات مجملة ، وتحت الزيً والعبارة فلسفة وأفاعي فقد نصحتك والله الموعد انتهي، وأما الشيخ تقي الدين بن

⁽١٤) « المُعْجم» هو كل كتاب جمع فيه مؤلفُه الحديثَ مرتباً على أسماء شيوخه على ترتيب حروف الهجاء غالباً (تيسير مصطلح الحديث / ١٦٩)

⁽۱۰) الحافظ المنذرى هو « الإمام عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامة الحافظ الكبير الورع الزاهد شيخ الإسلام زكى الدين أبو محمد المنذرى الشامى المصرى الشافعى ولد سنة ۱۸۰ هـ وله من التصانيف مختصر صحيح مسلم ، والترغيب والترهيب ومختصر سنن أبى داود، ومن تلاميذه الحافظ الدمياطى توفى – رحمه الله – سنة ۲۵۱هـ » (تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٣٦)

⁽١٦) الحافظ العطار هو « يحيى بن على بن عبد الله النابلسي المصرى المعروف بالرشيد العطار أبو الحسن رشيد الدين محدّث حافظ مؤرخ ولد سنة ٨٤٥ هـ وتوفى سنة ٦٢٢ هـ »

⁽معجم المؤلفين ١٣ / ٢١٣) (حسن المحاضرة للسيوطي ١ / ٢٠١)

⁽١٧) ميزان الاعتدال (٣ / ٢١٤)

⁽١٨) كذا بالأصل ، وميزان الاعتدال ، وفي نسخة من ميزان الاعتدال (ولكن) وهي أولى وأحسن .

⁽١٩) الزيادة من « الميزان » .

تيمية (٢٠) فهو إمام واسع العلم ، كثير الفضائل والمحاسن ، زاهد في الدنيا ، راغب فسي الآخرة ، على طريقة السلف الصالح ، لكنه كما قيل فيه : « علمه أكثر

(٧٠) أما ابن تيمية فلا يحتاج - بفضل الله - إلى مَنْ يزكّيه ، فقد تولّي الله نشر فضله في الآفاق، ويكفى في بيان فضله أن المنافقين لايطيقون سماع اسمه ، وأن أهل البدع لايحبوبه ، ويثنى عليه العلماء الأفاضل ، المشهودلهم بالخير والفضل . قال الحافظ ابن حجر عنه : « نظر في الرجال والعلل ، وتفقّه ، وتمهّر ، وصنف ودرس ، وأفتى ، وفاق الأقران ، وصار عجباً في سرعة الاستحضار ، وقوة الجنان ، والتوسع في المنقول والمعقول ، والاطلاع على مذاهب السلف والخلف .. ثم قال الحافظ ابن حجر : « وقال شيخ شيوخنا الحافظ أبو الفتح اليعمري في ترجمة « ابن تيمية » : حذاني (حدافي) - يعنى المزى - على رؤية الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقى الدين فالفيته ممن أدرك من العلوم حظاً ، و كان يستوعب السنن والآثار حفظاً . إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته ، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته ، أو ذاكر في الحديث فهو صاحبُ علمه وحامل رايته ، أو حاضرٌ بالملل والنحل لم يُرٌ أوسعُ من نحلته في ذلك ولا أرفعُ من درايته . بَرِّزَ في كل فن على أبناء جنسه ولم تُر عَيْنُ مَنْ رآه مثلًه ولا رأت عينُه مثلُ نفسه » ثم قال الحافظ ابن حجر : « قال الذهبي ما ملخصه : « كان يقضى من العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف ، واستدلّ ورجّع ، وكان يحقّ له الاجتهاد لاجتماع شروطه فيه ، ... ومارأيتُ أسرعُ انتزاعاً للآيات الدالة على المسألة التي يوردها منه ، ولا أشد استحضارًا المتون وعزوها منه كأنَّ السُّنَّةُ نصب عينيه ، وعلى طرف لسانه .. وكان آية من آيات الله في التفسير ، وأما أصولُ الديانة ، ومعرفة أقوال المخالفين فكان لايشتَقُّ غبارهُ فيه - هذا مع ماكان عليه من الكرم والشجاعة والغراغ عن ملاذ النفس وكان قوًّا لا بالحق ، لا يأخذه في الله لومة لائم .. وإو الطف خصومة لكان كلمة إجماع ، فإن كبارهم خاضعون لعلومه ، معترفون بشفوفه ، مُقرون بندور خطئه ، وأنه بحر لاساحل له ، وكنز لانظير له ، قال : وكان محافظا على الصلاة والصوم ، مُعَظّما للشرائع ظاهراً وباطناً ، .. ولا كان متلاعباً بالدين ، ولا ينفرد بمسائله بالتشهى ولا يُطْلق لسانه بما اتفق ، بل يحتج بالقرآن والحديث والقياس ، ويبرهن ويناظر ، أسوةً بمن تقدُّمه من الأئمة ، فله أجر على خطئه ، وأجران على إصابته .. ثم قال الحافظ ابن حجر : وكتب الذهبي إلى السبكي يعاتبه بسبب كلام وقع منه في حق ابن تيمية فأجابه ومن جملة الجواب « وأما قول سيدى في الشيخ تقى الدين (يعنى ابن تيمية) فالمملوك يتحقق كبير قدره ، ورُخارةً بحره ، وتوسُّعُه في العلوم النقلية والعقلية ، وفرط ذكائه واجتهاده ، ويلوغه في كل من ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف . والمملوك يقول ذلك دائما ، وقدرُه في نفسى أكبر من ذلك وأجلٌ ، مع ماجمعه الله له من الزهادة والورع والديانة ونصرة الحق ، والقيام فيه ، اللغرض

من عقله » فأداه اجتهاده إلى خرق الإجماع في مسائل كثيرة (٢١) ، قيل : إنها تبلغ سنة بسنين مسلمالة فأخذته الألسنة بسنب ذلك ، وتطرق إليه اللهم ، وامتُحِنَ

سواه وجريه على سنن السلف وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى » (انظر الدرر الكامنة ١ / ١٤٤ - ١٦٠) .

(٢١) الظاهر من كلام الحافظ ولى الدين - رحمه الله - أنه لم يحقق ماكتبه عن ابن تيمية في قوله : إنه خالف الإجماع ، فابنُ تيمية - رحمه الله - له رأى فيما يُدعى من الإجماعات كما هو رأى الإمام أحمد بن حنبل والإمام الشافعي - عليهم رحمة الله جميعا - فابنُ تيمية لاينكر حجية الإجماع ولا يسوع مخالفته إذا وقع فعلا ويقول في ذلك : « الحمد لله ، معنى الإجماع : أن تجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام ، وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم ، فارن الأمة لا لاتجتماع على ضلالة » (مجموع الفتاوى الفرد الله المناه على ضلالة » (مجموع الفتاوى الفرد الله المناه المناه الله المناه المناه المناه المناه الله الله المناه المناه

فهو - كماترى - يثبت حجية الإجماع ، ولا يسوعُ الخروج عليه ، أما الذي ينازع فيه ابنُ تيمية ومنْ قبله الإمام أحمد والإمام الشافعي : فهو ادّعاء الإجماع في مسائل لم يتمُّ الاجماعُ عليها ، بل الخلافُ ثابتُ فيها ، وهذا الذي قال فيه الإمام أحمد : « من ادَّعي الاجماعَ فهو كاذب ، ومايدريه لعل الناس اختلفوا ولم يُنَبُّه إليه ، فليْقُلُّ : لانعلم الناسَ اختلفوا » (انظر المسوَّدة لآل تيمية مد ٢٨٣) ولذلك يقول ابن تيمية « وكثيرٌ من المسائل يظن بعض الناس فيها إجماعاً ولا يكون الأمر كذلك ، بل يكون القول الآخر أرجع في الكتاب والسنة » (مجموع الفتاري ٢٠ / ١٠) ولذلك فإن الإمام ابن تيمية لايأخذ بالإجماع المُتَّوَّهُم العارى عن الدليل والذي يعارضه صريحُ السِّنَّةِ الثَّابِنَةِ عن رسول الله - عَلَّهُ - يقول: ﴿ إِنْ الْإِجِماعِ إِذَا خَالِفَهُ نَص معروف فلابدُ أن يكون مع الإجماع نصرُّ معروف ، عليه ينعقد الإجماع ، وبعداوله أفتى المجتمعون ، وعلى ذلك يكون الذي نسخ النصُّ نصُّ آخر ، ولا يصبح أن يُقْرض أن النص المجمّع على دلالته وسلامته مجهولٌ ، والآخر معروفٌ ، لأن معنى ذلك أن الأمة قد ضبيعت النص المحكم (أي الناسخ) وحفظت النصُّ المنسوخ ، ولا يصحُّ أن يُنسب إلى الأمة مجتمعة أنها حفظت مانُهيَتْ عن اتبَّاعه، وأضاعت ما أُمرَتُ باتّباعه » (مجموعة الرسائل / ٢١٦) وثمة شيء آخر يبين خلافاً منهجياً بين الإمام ابن تيمية وغيره ، فبعض العلماء إذا عُرضت عليه مسألة نظر أوَّلاً في الإجماع فإن وجده أفتى به غير مُلتفت إلى مايخالفه وأو كان حديثاً صحيحاً ، ويزيد في هذا الأمر أن يكون هذا الإجماع غيرٌ مصحوب بدليله ، فهنا يعترض ابن تيمية ويقدم الحديث الصحيح على الإجماع العارى عن الدليل وحيننذ يكون خلق الإجماع عن دليل ، ووجود معارض له صحيح النسبة إلى النبي - عَلَيْهُ - دليلاً عند ابن تيمية - رحمه الله - على أن هذا الإجماع مترهم ،

ويحتج ابن تيمية لمسلكة فيقول: ولما جاء التابعون كتب عمر إلى شريح: اقض بما في كتاب الله ، فإن لم تجد فبما قضى به الصالحون قبلك – وفي رواية – فبما أجمع عليه الناس » وعمر قدّم الكتاب على السنة ، وكذلك ابن مسعود قال مثلما قال عمر ، قدّم الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ، وكان ابن عباس يفتى بما في السنة ، ثم بسنة أبى بكر وعمر الكتاب ثم السنة ثم الإجماع ، وكان ابن عباس يفتى بما في السنة ، ثم بسنة أبى بكر وعمر القولة – وهذه الآثار ثابتة عن أبى بكر وعمر القولة – وهذه الآثار ثابتة عن عمر وابن مسعود وابن عباس ، وهم أشهر الصحابة بالفتيا والقضاء وهذا هو الصواب، ولكن طائفة من المتأخرين قالوا : يبدأ المجتهد بأن ينظر أولا في الإجماع ، فإن وجده لم يلتفت إلى غيره ، وإن وجد نصاً خالفه اعتقد أنه منسوخ بنص لم يبلغه ، وقال بعضهم : الإجماع نسخه ، والصواب طريقة السلف ، وذلك لأن الإجماع إذا خالفه نص فلا بد أن يكون مع الإجماع نصن ، معروف به أن ذلك منسوخ .. » (مجموع الفتاوى حـ ١٩ / ٢٠٠ / ٢٠)

ويقول ابن تيمية أيضا: « والإجماع نوعان: قطعي فهذا لاسبيل إلى أن يعلم إجماع قطعى على خلاف النص، وأما الظني فهو الإجماع الإقراري والاستقرائي: بأن يستقرئ أقوال العلماء فلا يجد في ذلك خلافاً، أويشتهر القول ولا يعلم أحداً أنكره، فهذا الإجماع وإن جاز الاحتجاج به فلا يجوز أن تُدفع به النصوص المعلومة، لأن هذا حجة ظنية لايجزم الإنسان بصحتها، فإنه لايجزم بانتفاء المخالف، وحيث قطع بانتفاء المخالف فالإجماع قطعي، وأما إذا كان يظن عدمه ولا يقطع به فهو حجة ظنية، والظني لا يُدفع به النص المعلوم، لكن يُحتج به ويقدم على ماهو دونه بالظن ويُقدم عليه الظن الذي هو أقوى منه، فمتى كان ظنه لدلالة النص أقوى من ظنة بثبوت الإجماع قدم دلالة النص، ومتى كان ظنة للإجماع أقوى قدم هذا، والمصيب في نفس الأمر واحدُه (مجموع الفتاوى حـ١٩ / ٢٦٨ ، ٢٦٨)

ونخلص مما قدمناه من أقوال ابن تيمية - رحمه الله - إلى أن الإجماع الصحيح لايعارض كتاباً ولا سنة ، وعلى ذلك فمن يتوهم معارضة بين نص وإجماع فمنشؤه أنه توهم الإجماع ، أوظنه ، ولا إجماع في نفس الأمر (انظر «ابن تيمية » لابي زهرة / ٤٧١) ولا تظن أخى القارئ أن هذا شيء ابتدعه ابن تيمية - رحمه الله - بل سبقه به الإمامان الجليلان أحمد بن حنبل وشيخه الإمام الشافعي - رضي الله عنها - قال ابن القيم - رحمه الله : « قد كذّب أحمد من أدعى الإجماع ولم يسبغ تقديمه على الحديث الثابت وكذلك قال الشافعي في رسالته الجديدة إن مالايعلم فيه خلاف لايقال له : إجماع . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سمعت أبى يقول : « مايدعي فيه الرجل الإجماع فهو كذب ، ومن ادعى الإجماع فهو كاذب ، لعل الناس اختلفوا ، مايدريه ؟!! ولم يُنبّه إليه ، فليقل : لا نعلم الناس اختلفوا » ونصوص رسول الله - مُلافً عند الإمام أحمد وسائر أثمة الحديث من أن يُقدموا عليها تُوهُمُ

بهذا السبب ومات مسجوناً بسبب ذلك والمنتصراه يجعله كغيره من الأئمة في أنه لاتضره المخالفة في مسائل الفروع إذا كان ذلك عن اجتهاد ولكن المخالف له يقول اليست مسائله كلها في الفروع ، بيل كثير منها في الأصول ، وما كان منها من الفروع فما كان يسوغ له المخالفة في مسائل انعقد الإجماع انعقاد الإجماع عليها ولم يقع للأئمة المتبوعين مخالفة في مسائل انعقد الإجماع عليها قبلهم ، بل لم يقع لأحد منهم قول إلا وهو مسبوق به من بعض (٢٢) السلف

إجماع، مضمونه عدم العلم بالمخالف. ولو ساغ لتعطلت النصوص ، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص ، فهذا هو الذى أنكره الإمام أحمد والشافعي من دعوى الإجماع » (انظر «ابن حنيل » لأبي زهرة / ٢٧٦) وأصل قول ابن تيمية ماقاله الشافعي من دعوى الإجماع » (انظر «ابن حنيل » لأبي زهرة / ٢٧٦) وأصل قول ابن تيمية ماقاله الشافعي – رحمه الله – في «الرسالة » عندما قال له مناظره : «ماحجتك في أن تتبع مااجتمع الناس عليه ، مما ليس فيه نص حكم لله ، ولم يحكوه عن النبي ؟ أتزعم مايقول غيرك أن إجماعهم لايكون أبداً إلا على سنة ثابتة وإن لم يحكوها ؟ قال الشافعي : فقلت له : أما مااجتمعوا عليه فذ كروا أنه حكاية عن رسول الله ، فكما قالوا إن شاء الله وأما مالم يحكوه : فاحتمل أن يكون [ما] قالوا حكاية عن رسول الله واحتمل غيره . ولا يجوز أن نَعده له حكاية ، لأنه لايجوز أن يحكي شيئا يُتَوَهَّم يُمكنُ فيه غَيْرُ ماقال » (انظر «الرسالة » صـ ٢٠٠ ، ٢٠٤) طبعة الطبي

ومما نقلته لك ياأخى تعلم أن ابن تيمية - رحمه الله - لم يكن ليخالف الإجماع إذا ثبت ، فقد عصمه الله من ذلك - وخصوصاً إذا كان ذلك من مسائل الأصول وبهذا تعلم أن قول الحافظ ابن العراقى - عليهما رحمة الله - عن ابن تيمية « فأداه اجتهاده إلى خرق الإجماع في مسائل كثيرة » : قول غير ثابت إن شاء الله ، ولعله نَقَلَ قول غيره في ابن تيمية بلا بحث عن حقيقته تحسيناً للظن به، فرحم الله الجميع ورضى عنهم والحقنابهم على خير .

⁽٢٢) وكذلك تقى الدين ابن تيمية لايقول قولاً أو يجتهد في مسالة إلا ويسمى من سبقه من السلف فيما ذهب إليه ، وهذا ظاهر جدا من فتاواه ولا حول ولا قوة إلا بالله .

كما صرّح به غير واحد من الأئمة ، وما أبشع مسألتَي ابن تيمية في الطلاق (٢٣) (٢٣) يَجْدُرُ بنا أن نبين هذه المسألة فنقول: ... يقسم العلماء الطلاق إلى قسمين:

ا – طلاق محرم وهو المحرم بالكتاب أو السنة والإجماع ، ويُسمى هذا الطلاق بالطلاق البدعى.
 ب – طلاق غير محرم . ويسميه الفقهاء الطلاق السنّدى ، أى الذى جاء على منهاج السنة .
 ويعرف ابن تيمية هذا الطلاق غير المحرم فيقول :

« الطلاق المباح باتفاق العلماء أن يُطلق الرجل امرأته طلقة واحدة ، إذا طهرت من حيضها بعد أن تغتسل ، وقبل أن يطأها ، ثم يدعها فلا يطلقها [أى مرة ثانية] حتى تنقضى عدتُها وهذا الطلاق يُسمى طلاق السنة ، فإن أراد أن يرتجعها في العدة فله ذلك بدون رضاها ولارضى وليّها ولامهر جديد . وإن تركها حتى تنقضى العدة ، فعليه أن يسرحها بإحسان فقد بانت منه، فإن أراد أن يتزوجها بعد انقضاء العدة جاز له ذلك لكن بعقد [جديد] ، ثم إذا ارتجعها في العدة ، أو تزوجها [ثانية] بعد العدة ، وأرادأن يُطلقها فإنه يُطلقها كما تقدم » [أى في طهر لم يمسنها فيه] (الفتاوى الكبرى ٣ / ٤٤) (ابن تيمية لأبي زهرة (٤١٥)

يقول الإمام محمد أبو زهرة: « وإذا كان هذا هو طلاق السنة وهو المباح قطعاً وغير منهى عنه، فإذا تخلف وصنف أو قَيد من القيود السابقة فإن الطلاق يكون بدعياً قد ورد النهى عنه ، أو على الأقل جاء على خلاف المنهاج الذي سنه القرآن والنبي - على ذلك يكون الطلاق في حال الحيض أو في طهر وطئها فيه أو أكثر من طلاق في طُهْر واحد في مجلس واحد أوبلفظ الثلاث يكون طلاقا بدعيا لم يأت نص بتسويغه (ابن تيمية لأبي زهرة مع تصرف يسير / ٤١٥)

فهذه عدة أنواع من الطلاق يختلف فيها الإمام ابن تيمية مع غيره من المجتهدين السابقين أو المعاصرين له وقد جرت له بسببه محن ، وهذا بيان لرأى ابن تيمية في هذه المسائل:

أولاً :الطلاق في الحيض أو في طهر مسها فيه يقول فيه ابن تيمية :

« وإن طلقها في الحيض أو طلقها بعد أن وطنها وقبل أن يتبين حملَها فهذا الطلاقُ محرّم ، ويسمى طلاق البدعة وهو حرام بالكتاب والسنة والإجماع .. وهذا الطلاق المحرم هل يقع أو لا يقع ؟ سواء كان واحدة أو ثلاثاً – فيه قولان معروفان للسلف والخلف » ويميل ابن تيمية لعدم وقوعه ، يدل على ذلك ترجيحه لأدلة المانعين لوقوعه

ثانيا: الطلاق في طهر واحد ثلاثاً يقول: وإن طلقها ثلاثاً في طهر واحد، بكلمة أو كلمات .. فهذا للعلماء من السلف والخلف فيه ثلاثة أقوال – سواء كانت مدخولاً بها أوغير مدخول بها – وفيه قول رابع محدث مبتدع:

(أحدها) أنه طلاق مباح لازم وهو قول الشافعي ورواية متقدمة عن أحمد

(والثاني) أنه طلاق محرم وهو قول مالك وأبي حنيفة وهو الرواية المتأخرة عن أحمد وهذا

القول منقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين ، والذي قبله منقول عن بعضهم (والثالث) أنه محرم ولا يلزم منه إلا طلقة واحدة وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله - على الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف ويروى عن على وابن مسعود وابن عباس القولان ، وهو قولُ داود وأكثر أصحابه ويروى ذلك عن أبى جعفر محمد بن على بن الحسين وابنه جعفر بن محمد ولهذا ذهب إلى ذلك مَنْ ذهب من الشيعة وهو قول أصحاب أبى حنيفة ومالك وأحمد ، وأما القول الرابع الذي قاله بعض المعتزلة والشيعة فلا يُعرف عن أحد من السلف وهو أنه لايلزمه شيء » (الفتاوي الكبري ٣ / ٤٤ ، ٤٥)

تَالِثاً: الطف بالطلاق:

فقال فيه - رحمه الله - : « إذا حلف الرجل بالطلاق فقال : الطلاق يلزمني أو لازم لي ونحو هذه العبارات التي تتضمن التزام الطلاق في عينه ثم حنث في هذه اليمين فهل يقع به الطلاق؟ فيه قولان لعلماء المسلمين في المذاهب الأربعة وغيرها من مذاهب المسلمين :

(أحدها) أنه لايقع به الطلاق وهذا منصوص عن أبي حنيفة نفسه ، وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي كالقفال ، .. وهو قول داود وأصحابه كابن حزم وغيره .. وهو قول طائفة من السلف طاوس وغير طاوس ، وبه يُفتى كثير من علماء المغرب في هذه الأزمنة المتأخرة من المالكية وغيرهم ، ودلٌ عليه كلام أحمد المنصوصُ ، وأصولُ مذهبه في غير موضع .. » انظر تفصيل حُججه وأدلته في الفتاوي الكبرى المجلد الثالث . وأظن أنه قد تبين لك أيها القارئ الكريم أن شيخ الإسلام ابن تيمية يُفتى بما أفتى به بعضُ المجتهدين قبله من السلف الصالح ، وأنه لم يكن في أجتهاده - في تلك المسائل - نسبج وحده ، وأنه لم يبتدع في ذلك أقوالاً غير مسبوق بها ، وإذا أردت الاطلاع على تفاصيل تلك الأقوال ، ومن قال بها قبل ابن تيمية من السلف الصالح فانظر المصدر السابق و (زاد المعاد لابن قيم الجوزية ٥ / ٢١٨) و(المحلّى لابن حزم ١١ / ٤٤٩)

والله يقول الحق وهو يهدى السبيل . وأما مسألة الزيارة فقد نسب أحد قضاة الشافعية زوراً وبهتانا - إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه جعل زيارة قبر النبي - على وقبور سائر الأنبياء عليهم السلام - معصيةً بالإجماع مقطوعاً بها » هكذا نسب إليه ، وهذا الاتهامُ من الباطل بمكان يقول الإمام أبو عبد الله بن عبد الهادي مؤلف الصارم المنكي في الرد على السبكي »: « وهذا القول لايشك عاقلٌ في أنه كذبٌ مفترى لم يقله قطُّ [أي ابن تيمية] ولا يوجد في شيء من كتبه ، ولادل كلامه عليه ، بل كُتُبُه كلُّها ومناسكه وفتاويه وأقواله وأفعالُه تشهد ببطلان هذا النقل عنه ، ومن له أدنى علم وبصيرة يقطع بأن هذا مفتعل مختلق على الشيخ [يقصد ابن تيمية] وأنه لم يقله قط وهذا القاضى [المدّعي على ابن تيميـة] من أعداء الشيخ المشهورين » (الصارم المنكي / ٢١).

ويقول الحافظ ابن كثير في تكذيب هذا الادعاء أيضا: « فانظر إلى هذا التحريف على شيخ الإسلام فإن جوابه على هذه المسالة ليس فيه منع زيارة قبور الأنبياء والصالحين ، وإنما فيه ذكُرُ قولين في « شدّ الرحل والسفر لمجرد زيارة القبور ، وزيارةُ القبور - من غير شدّ رحل مسألةً ، وشدُّ الرحل لمجرد الزيارة إليها مسألةً أخرى - والشيخُ [أي ابن تيمية] لم يمنع الزيارة الخالية عن شدّ رُحْل ، بل يستحبها ويندب إليها ، وكتبُه ومناسكه تشهد بذلك ، ولم يتعرض إلى هذه الزيارة في هذا الوجه في الفتيا ولا قال: إنها معصبية ولا حكى الإجماع على المنع منها ولا هو جاهلٌ قولُ الرسول: « زوروا القبور ، فإنها تذكركم الآخرة ، » والله سبحانه لايخفي عليه شيء ، ولا تخفي عليه خافية ، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون » أ. هـ كلام ابن كثير - رحمه الله - (البداية ١٤ / ١٢٤) أقول : واواقتصر الأمر على ادّعاء هذا القاضي الشافعي لهان الخطب ، ولصار هو وادعاؤه في طيّ النسيان ولكن - للأسف -مما زاد هذا الادعاء سوءاً مافعله الشبيخ تقى الدين السبكي - غفر الله له وسامحه - فقد أخذ هذا الاتهام الجائر مأخذ المصدّق - فألّف كتاباً في الرد على ابن تيمية أسماه « شن الغارة على من أنكر سفر الزيارة » ثم عدل عن هذه التسمية ووسمه بشفاء السقام في زيادة خير الأنام » وهنا أقول : لم يتذكَّره الإمام تقى الدين السبكي ماقاله الأئمة قبله « كلام الأقران يعضهم في بعض لايعباً به ، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد ، وماينجو منه إلا من عصمه الله ، وماعلمت أن عصراً من الأعصار سلم أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين ، ولو شئت لسردتُ من ذلك كراريس » أ. هـ من كلام الحافظ الذهبي - رحمه الله -(الرفع والتكميل بتحقيق الشيخ أبي غدة صد ٤٢١)

وفي طبقات الشافعية لابنه تاج الدين نصيحة يحسن إيرادها ، وهي :

« الحدر كل الحدر أن تفهم أن قاعدتهم : « الجرحُ مقدمٌ على التعديل » على إطلاقها ، بل الصواب أن من ثبتت إمامتهُ وعدالته وكثر مادحوه ، وندر جارحوه ، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبى أوغيره لم يلتفت إلى جرحه » وقال في موضع آخر : « قد عرفناك أن الجارح لايقبل منه الجرح وإن فسره في حق من غلبت طاعاته على معاصيه ، ومادحوه ، على ذاميه ، ومُزكُوه على جارحيه / إذا كانت هناك قرينة يشهد العقل بأن مثلها حامل على الوقيعة في الذي جرحه : من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية كما يكون بين النظراء .. ولوأطلقنا تقديم الجرح لما سلم لنا أحد من الأئمة ، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون » (انظره في الرفع والتكميل / . ٤٣)

ولم يكن يخفى على الإمام السبكى - فيما نظن - ماكان بين القاضى الشافعى وشيخ الإسلام ابن تيمية من عداوة ظاهرة ، من الأول للثاني ، فكان ينبغى عليه ألا يقبل قول هذا القاضى وأمثاله في مثل ابن تيمية الذى رفع الله به السنة ، وقمع به البدعة ، وكشف به الغمة وكيف لا والزيارة (٢٤) ، وقد ردّ عليه فيهما معاً الشيخُ الإمام تقى الدين السبكى ، وأفرد - رحمه الله تعالى ـ ذلك بالتصنيف ، فأجاد أحسن (٢٥) .

وقد اعترف السبكي نفسه بفضائل ابن تيمية وأنه كبير القدر ، متوسع في العلوم النقلية والعقلية ، بالغ في كل ذلك المبلغ الذي يتجاوز الوصف ، وأن قدره [أي ابن تيمية] في نفسه (أي السبكي) أكبر من ذلك وأجل مع ماجمعه الله له من الزهادة ، والورع والديانة ونصرة الحق والقيام فيه لالغرض سواه ، وجريه على سنن السلف وأخذه من ذلك بالمأخذ الأوفى » (انظر الدرر الكامنة ١ / ١٥٩) وقد نقلته سابقاً ولكن أعدتُه ليكون على ذكر من القارئ الكريم.

(٢٥) قولُه « فأجاد وأحسن » غير مستحسن ، فوالله ما أحسن الإمام السبكى ولا أجاد فيما كتبه رداً على ابن تيمية مفتى الأنام والعباد ، فوالله لو شئت لنقلت لك ماقاله الحافظ ابن عبد الهادى في « الصارم المنكى » من طعنه على السبكى فيما صنعه في كتابه « شفاء السقام وإني وإن كنت أضربت عن ذلك صفحاً فسأكتفى بِنَذْر منه يسير قال – رحمه الله –: « ورأيت مؤلف هذا الكتاب (أي السبكى) رجلاً مماريا ، معجباً برأيه ، متبعاً لهواه ، ذاهباً في كثير مما يعتقده إلى الأقوال الشاذة والآراء الساقطة وربما خرق الإجماع في مواضع لم يسبق إليها » (الصارم المنكى في الرد على السبكى / ١٩ – ٢٠) وإياك أن تظن أن ابن عبد الهادى من عامة العلماء بل من أكابرهم وأجلّهم قال فيه الذهبي : « اعتنى بالرجال ، والعلل ، وبرع ، وجمع ، وتصدى للإفادة ، والاشتغال في القراءات ، والحديث والفقه والأصول والنحو ، وله توسع في العلوم وذهن سيال » (تذكرة الحفاظ ٤ / ١٠٥٨)

وقال عنه الحافظ أبو الحجاج المزى: « ماالتقيتُ به إلا واستفدت منه » (الدرر الكامنه ٣ / ٣٢٢) وقال فيه ابن كثير: « كان حافظاً علامة ،ناقداً ، حصل من العلوم مالا يبلغه الشيوخ الكبار وبرع في الفنون وكان جبلا في العلل والطرق والرجال ، حسن الفهم جدا ، صحيح الذهن » (البداية ١٤ / ٢١٠)

وقال فيه الحافظ ابن حجر: « هو أحدُ الأذكياء ،مهر في الحديث ، والفقه والأصول والعربية وغيرها ، قال الصفدى: لوعاش (اى ابن عبد الهادى) كان آية ،كنتُ إذا لقيته سألته عن مسائل أدبية ، وفوائد عُربية فينحدر كالسيل وكنتُ أراه يوافق المزى في أسماء الرجال ، ويرد عليه فيقبل منه »

ثم قال الحافظ ابن حجر: « له كتاب في الأحكام في ثمان مجلدات ، والردُّ على السبكي في ردَّه على ابن تيمية ، والمحرر في الحديث » أ . هـ (انظر الدرر الكامنه ٣ / ٣٣٢)

قانظر – رحمك الله – كيف ذكر الحافظ ابن حجر كتابه هذا (أعنى الصارم المنكى في الرد على السبكي) ولم يتعقبه بشيء ولا عابه ولا غمزه، فكأنه يرتضيه ولا يعيب عليه صنيعه . واعلم ياخي أنى والله نادم على هذه السطور التي نقلتها في حق الشيخ السبكي – رحمه الله تعالى رحمة واسعة – ولكن أحببت أن أبين حقاً وأرد باطلا اتهم به شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله) والذي أقطع به أن ماصنعه الإمام السبكي في حق ابن تيمية كان زلة في وقت غضب ، والذي أقطع به أن ماصنعه الإمام السبكي في حق ابن تيمية كان زلة في هفوة أو زلة ، وهذا الإمام مالك الجليل القدر ، الرفيع المقام غضب على محمد بن إسحاق يوما (صاحب المغازي الذي قال فيه عبد الله بن المبارك : ثقة ثقة ثقة) قال فيه الإمام مالك : « دجًال من الدجاجلة » ثم رجع عن ذلك وأرضعي محمد بن إسحاق واستسمحه وأكرمه (انظر الرفع والتكميل / ٢١٤ هامش)

وهذا هو اللائق بالأئمة الأجلاء أنهم يرجعون إلى الحق ولا يصرون على ماصدر منهم وقت الغضب ، وأرى لزاما على أن أنقل شيئاً مما قاله الحافظ ابن حجر في ترجمة السبكي – رحمه الله قال : « وكان متقشفا في أموره ، متقللاً في الملابس ، وما حفظ عنه في التركات ولا في الوظائف مايعاب عليه ، وكان لا يستكثر على أحد شيئاً » وقال عن نفسه « ولا أكاد أقدم على سؤال أحد إلا نادراً بطريق التعرض اللطيف ، وأما في حق غيرى من الأجانب فكانوا يلجأون إلى فأتكلف فأقضى من حوائجهم مايقدره الله وشُغلتُ بذلك عن مصلحتي ومصلحة أولادي لأن اجتماعي بهم كان قليلا فيروح في حوائج الناس » وقال فيه الأسنوى : « وكان في غاية الإنصاف والرجوع إلى الحق في المباحث ولوعلى لسان آحاد الطلبة ، مواظبا على وظائف العبادات ،محافظا على ترتيب الأيتام في وظائف آبائهم» (الدرد الكامنة ٢ / ٦٣ –

وآخر ماأختم به هذا الكلام نصيحة أودعها تاج الدين ابن تقى الدين السبكى – رحمهما الله – فى كتابه « طبقات الشافعية فقال : « ينبغى لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين ، وأن لاتنظر إلى كلام بعضهم فى بعض ، إلا إذا أتى ببرهان واضح ، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك ، وإلا فاضرب صفحاً عما جرى بينهم ، فإنك لم تُخلق لهذا . فاشتغل بما يعنيك ، ودع مالايعنيك .. ولا يزال طالب العلم نبيلاً حتى يخوض فيما جرى بين الماضين . فإنك إذا اشتغلت بذلك خفت عليك الهلاك ، فالقوم أئمة أعلام ، ولأقوالهم محامل ، وربما لم نفهم بعضها ، فليس لنا إلا الترضى عنهم ، والسكوت عما جرى بينهم ، كما يفعل فيما جرى بين الصحابة رضى الله عنهم » (طبقات الشافعية ٢/ ١٥٠ – ١٦٣)

(المسألة الثانية والعشرون)

أرواح غير البشر من الملك والجن يقبضه عزرائيل (١) وأعوانه أم غيرهم ؟ وهل فيه اختلاف ؟ وما القول في سائر ذوات الأرواح من الدواب والوحوش والطيور ؟

الجواب

أنى لا أعلم فى ذلك نصاً صريحا ، لكن ظاهر الحال أن الذى يتولّى ذلك هو ملك الموت المعروف وأعوانه ، فإنا لانعلم للموت سوى ملك واحد وأعوانه ، فمن ادعى أن للموت ملكاً سواه فى الملائكة أو الجن أو البهائم فعليه بيانه ، ومن جعله ملك الموت فى حق كل حى فقد تمسك بظاهر ماورد فى ذلك مع أن الخوض فى هذا بغير يقين تكلُّف ، مع عدم الاحتياج إلى معرفة ذلك ، والله أعلم .

** *** **** ****

⁽١) لم يثبت أن ملك الموت يسمى « عزرائيل »

(المسألة الثالثة والعشرون)

يجوز لمقلّد الإمام أبى حنيفة - رضى الله عنه - مثلاً أن يقلّد عند الضرورة فى مسألة واحدة أو اثنتين - غير إمامه كالإمام الأعظم الشافعي - رضى الله عنه - إذا عمل بها مرات ثم يرجع فيها إلى مذهب إمامه يأثم به أم لا؟.

الجواب

نعم ، يجوز لمقلّد إمام أن ينتقل إلى تقليد غيره من أهل الاجتهاد في بعض المسائل عند الاحتياج (١) إلى ذلك بشرط أن لا تصير عادتُه وديدننه فعل ذلك لاتباع الرخص ، ولا يلزم إذا قلّد غير إمامه في قضية تقليد ذلك الغير في تلك المسائلة بعينها - أن يعود فيها إلى تقليد إمامه الأصلي لكن بشرط تقليد مذهب الغير حيث جوزناه ألا يكون مُوقِعاً في

⁽۱) قوله « عند الاحتياج » يحتاج إلى شيء من الضبط ، فهل هذه الحاجة هي التي يبيح الشرع فيها اتباع الرخصة وترك الأخذ بالعزيمة أم لا ؟ فإن كانت الأولى فقد تكفل الشرع نفسه بتشريع أحكام تناسب هذه الحاجة أوالضرورة ، ومن ثم فلا حاجة به إلى أن ينتقل إلى مذهب أخر ، وإذا كانت حاجة هذا المقلد لا يعتد بها الشرع أصلاً ولا يجيز اتباع الرخصة في مثل هذه الحالة ، فيكون تركة مذهبه وأخذه بمذهب آخر مصدره الهوى والتشهي يقول الإمام الشاطبي (رحمه الله) في مثل مسالتنا هذه : « وربما استجاز هذا (١) بعضهم في مواطن يدعى فيها الضرورة وإلجاء الحاجة بناء على أن الضرورات تبيح المحذورات ، فيأخذ عند ذلك بما يوافق الفرض حتى إذا نزلت المسألة على حالة الاضرورة فيها ، ولا حاجة إلى الاخذ بالقول المرجوح أو الخارج عن المذهب / أخذ فيها بالقول المذهبي أو الراجح في المذهب فهذا أيضاً من ذلك الطراز المتقدم (يقصد أنه من ضمن اتباع الهوى والشهوة) فإن حاصله الأخذ بما يوافق الهوى الحاضر . [ثم إن] مَحالً الضرورات معلومة من الشريعة ، فإن كانت هذه المسألة منها فصاحب المذهب قد تكفل ببيانها أخذاً عن صاحب الشرع ، فلا حاجة إلى الانتقال عنها، وإن لم تكن منها (أى من مواضع الضرورة في الشرع) فزعم الزاعم أنها منها خطأ فاحش ودعوى غير مقبولة » (الموافقات ٤ / ١٤٥) بتحقيق الشيخ عبد الله دراز

⁽١) أي تتبع رخص المذاهب.

أمر مُجْمَعِ على إبطاله عند الإمام الذي كان على مذهبه والإمام الذي انتقل إليه ، فمن قلّد مالكا – رحمه الله تعالى – مثلا في عدم النقض (٢) بلمس المرأة الخالى عن الشهوة (٢) وصلّى فلا بُدُ أن يُدَلّك بدنه ، ويمسح جميع رأسه (٤) ، وإلا فتكون صلاتُه باطلة عند الإمامين فليُعلّم ذلك فإنه قد يخفى والله سبحانه وتعالى أعلم .

*** *** **** ****

⁽٢) أي : عدم نقض الوضوء .

 ⁽٣) أى : وترك مذهب الشافعي في ذلك لأنه - رحمه الله - يقول بنقض الوضوء مطلقاً من مس المرأة التي هي مظنة الشهوة سواءً وجدت الشهوة أم لا .

⁽٤) كما هو مذهب الإمام مالك ، فلا يسوغ له - كما قال الحافظ - أن يأخذ هنا بجواز مسح بعض الرأس والاقتصار على ذلك فيى الوضوء كما هو مذهب الشافعي . (انظر المغنى لابن قدامة ١ / ١٢٥) .

(المسألة الرابعة والعشرون)

الحديثُ الذي ورد عن النبي - عَلَيْهُ - أنه قال: أنا أكْرمُ على ربى من أن يدعنى في قبرى بعد ثلاث ». من أخرجه من الحفاظ ، وهل صبّحُ هذا الحديثُ أم لا ؟ وما معناه ؟ وهل هو - عَلَيْهُ في قبره أم لا ؟

الجواب

هذا الكلام لاأصل له عن النبى - عَلَيْه ولم يخرجه أحد من الحفاظ ، ولا من غيرهم، وليس له إسناد أصلا ، لاصحيح ولا ضعيف ، وإنما يُقال على الألسنة ، ثم إنه باطل فى نفسه والنبي - عَلَيه الآن في قبره ، وقد صح عنه - عَلَيه أنه قال : أنا أوّل مَنْ تنشق عنه الأرض يوم القيامة » وهو ثابت في الصحيحين (١) ، وله عدة طرق ، وهذا أمر لاشك فيه والله أعلم .

* ** *** ****

⁽۱) رواه مسلم بلفظ « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ، وأول من ينشق عنه القبر ، وأول شافع وأول مُشَفّع » (٢ / ٢١٠) ورواه أبو داود (٤٦٧٣) .

(المسألة الخامسة والعشرون)

الإجازة للحمل هل هي صحيحة أم لا ؟ وهل صحتُها بناء على القول الصحيح أنَّ الحمل يُعْلم أم لا ؟ ومتى يُعلم وجودُ الحمل ؟

وهل تصحُّ الإجازة له قبل أن يُنفخَ فيه الروح إذا علم أم لا ؟

الجواب

قال والدى (١) رحمه الله تعالى – في شرح ألفيته المشهورة: (٢) وأما الإجازة الحمل فلم أجد فيها [أيضاً] (٣) نقلا غير أن الخطيب قال: لم نرهم (٤) أجازوا لمن لم يكن مولوداً في الحال، ولم يتعرض لكونه إذا وقع يصح أم (٥) لا ، ولا شك أنه أولى بالصحة من المعدوم ، والخطيب يرى صحتها المعدوم [كما تقدم] ٣ وقد رأيت بعض شيوخنا المتأخرين سئل الإجازة لحمل بعد ذكر أبويه قبله وجماعة معهم . فأجاز [فيها] ٣ ، وهو المحافظ أبو سعيد العلائي ، ورأيت بعض أهل الحديث قد احترز عن الإجازة له [بل عمن لم يُسمّ في الإجازة وإن كان موجوداً] ٣ فكتب « أجزت المسلمين فيه » وهو المحدث الثقة أبو الثناء محمود بن خلف المنبجي ، ومن عمم الإجازة الحمل وغيره أعلم ، وأحفظ وأتقن ، إلا أنه قد يُقال : لعله ماأصفح أسماء الإجازة حتى يعلم هل فيها حمل أم لا » فقد تقدم أن الإجازة ،تصح ولو لم يتصفح الشيخ المجيز أسماء الجماعة المسئول لهم فقد تقدم أن الإجازة الأن الغالب أن أهل الحديث لايجيزون إلا بعد نظر المسئول لهم كما شاهدناه المنهم ، قال والدى – رحمه الله تعالى – وينبغي بناء الحكم في الإجازة الحمل على أن الخلاف في أن الحمل هل يعلم أم لا؟ فإن قلنا : إنه لا يعلم فيكون كالإجازة المعدوم الخلاف في أن الحمل هل يعلم أم لا؟ فإن قلنا : إنه لا يعلم فيكون كالإجازة المعدوم الخلاف في أن الحمل هل يعلم أم لا؟ فإن قلنا : إنه لا يعلم فيكون كالإجازة المعدوم الخلاف في أن الحمل هل يعلم أم لا؟ فإن قلنا : إنه لا يعلم فيكون كالإجازة المعدوم

⁽١) أي الحافظ العراقي - رحمه الله .

⁽٢) فتح المفيث بشرح الحافظ العراقي ص . ٢٠٩

⁽٣) مابين المعقوفين زيادة من فتح المغيث

⁽٤) في فتح المغيث (أرهم)

⁽٥) في فتح المغيث (أو)

ويجرى فيه الخلاف [فيه] أى (1) فيصح على قول ، ويبطل على قول ، ويفرق فى الثالث بين أن يعطف على موجود فيصح، أو يخصص للمعدوم بالذكر فيبطل كما قال الشافعية فى الوقف على المعدوم » « وإن قلنا إنه يُعلم – وهو الأصح كما صححه الرافعي (1) – صحت الإجازة ، ومعنى قولهم إن الحمل يُعلم أى يعامل معاملة المعلوم ، وإلا فقد قال إمام الحرمين [لاخلاف] (1) أنه لا يُعلم ، وجزم به الرافعى بعد هذا بصفحة (1) فى أثناء فرق ذكر ه » انتهى كلام والدى – رحمه الله تعالى – .

وقول السائل: « ومتى يُعلم وجودُ الحمل؟ » جوابه أن ذلك يكون بظهور أماراته من حركة أو ارتفاع بطن أو غير ذلك. وقولُه « وهل تصح له الإجازة قبل نفخ الروح فيه ؟ جوابُه أن الجواز في ذلك أولى من الجواز للمعدوم ، فمن جوز الإجازة للمعدوم ، ففي هذه الصورة أولى ، لكن ينبغي أن يكون مرتبا على حالة نفخ الروح وأولى بالمنع فتكون الإجازة للحمل قبل نفخ الروح فيه مرتبطة (١٠) متوسطة بين الإجازة للمعدوم والإجازه للحمل بعد نفخ الروح فيه وأولى من الأولى ، وأولى من الثانية بالمنع والله تعالى أعلم .

(تهذيب الأسماء ٢ / ٢٦٤)

⁽٦) من أول قوله « أى : فيصبح ... إلى قوله « على المعدوم » ، من تعليق الحافظ ولى الدين وليس من كلام أبيه .

⁽٧) الرافعسى هو « شيسخ الإسسلام إمام الدين أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني من كبار الشافعية ، قال النووى : « كان من الصالحين المتمكنين وله كرامات ظاهرة » توفى – رحمه الله – سنه ٦٢٤ هـ وله ٦٦ سنة »

⁽ ٨) الزيادة من فتح المغيث.

⁽٩) في فتح المغيث « بنحو صفحة »

⁽١٠) كذا بالأصل وهو خطأ واضبح والصواب « مَرْتبة ».

(المسألة السادسة والعشرون)

الإجازة الأهل بلد كمكة وغيرها ، ماحكمُها ، هل هي عامة أو خاصة ؟

الجواب

أن المرجّع أن الإجازة العامة كالخاصة في أنّها صحيحة ، فعلها أبو عبد الله بن (١) منده وأجازها الخطيب البغدادي (٢) ، وأبو الفضل بن خيرون (٣) وأبو الوليد بن رشد(٤) ، وأبو طاهرالسلفي (٥) ، وحكى الحازمي (٦) عمن أدركه من الحفاظ كأبي العلاء

⁽١) أبو عبد الله بن منده هو « الحافظ المحدث شيخ الإسلام محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى المعروف بابن منده أبو عبد الله ولدسنة ٣١٠ هـ

⁽٢) سبقت ترجمته .

⁽٣) أبو الفضل بن خيرون هو الإمام المسند الحجة أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي المقرئ ابن الباقلاني – ولدسنة أربع وأربعمائة ..

توفى في رجب سنة ٤٨٨ هـ (سير أعلام النبلاء ١٩ / ١٠٥ – ١٠٨)

⁽٤) أبو الوليد بن رشد هو « محمد بن أحمد بن رشد الفيلسوف ولد سنة (٢٠) هـ في قرطبة ، وأخذ عن ابن باجة وغيره وتفقه في العلوم الإسلامية وتوفي سنة ٩٥ هـ ، صنف أكثر من ٥٠ كتابا منها بداية المجتهد ونهاية المقتصد » له ترجمة في (الوافي بالوفيات ١ / ١١٤) (دائرة المعارف الإسلامية ١٦٦/١ – ١٧٥) (الوفيات لأبي العباس الشهير بابن قنفذ صد ٢٩٨ – ١٨٩)

⁽ه) أبو طاهر السكفي هو « الحافظ العلامة شيخ الإسلام أبو طاهر عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن محمد الأصبهاني ولد سنة ٤٧٦ هـ وتوفي - رحمه الله - سنة ٤٧٦ هـ وله (١٠٦) سنة (تذكرة الحفاظ ٤ / ١٠٨ – ١٣٠٤).

⁽٦) الحازمي هو « الإمام البارع النسابة أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم ولد سنة ٨٤٥ هـ ، وتفقه على مذهب الشافعي وتميز ، وصار من أحفظ الناس للحديث مع زهد وتعبد له كتاب « الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار وغيره . » توفي سنة ٨٤٥ . (تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٦٣)

العطار وغيره أنهم كانوا يميلون إلى الجواز ، ورجحه أبو عمرو بن (١) الحاجب والنووى ، ومال أبو عمرو بن الصلاح إلى بطلانها ، وذهب إليه جماعة (٨) الإجازة لأهل بلد مخصوصة ، فإن كانت البلد متسعة جدا بحيث لايمكن حصر أهلها فهى فى معنى العامة، وإن كانت بحيث يمكن حصر أهلها فهى كالخاصة ، فمكة الظاهر أنه يُمكن حصر أهلها فهى كالخاصة ، ومصر مثلاً لايمكن حصر أهلها ، فالإجازة لهم من الإجازة العامة أهلها فهى كالخاصة ، ومصر مثلاً لايمكن حصر أهلها ، فالإجازة الهم من الإجازة العامة وقد ذكر ابن الصلاح في علوم الحديث (٩) أن الإجازة العامة إذا قيدت بوصف خاص فهى (١٠) إلى الجواز أقرب ومثله القاضى عياض (١١) بقوله « أجزت لمن هو الآن من طلبة العلم ببلد كذا ولمن قرأ [على] (١٢) قبل هذا » وقال : فما أحسبهم اختلفوا في جوازه ممن تصح عنده الإجازة ، ولا رأيت منعه لأحد ، لأنه محصور موصوف كقوله : «

** *** **** ****

⁽V) أبو عمرو بن الحاجب هو « الحافظ العالم المفيد عن الدين أبو الفتح عمر بن محمد بن منصور الدمشقى ، وكان فهما متيقظا ، جمع مجاميع وكانت له همّة جيدة شرع في تصنيف تاريخ لدمشق مُذَيّلا على تاريخ ابن عساكر . توفي – رحمه الله – سنة ، ٦٣ هـ .

⁽تذكرة الحفاظ ٤ / ٥٥٥١)

⁽٨) كلمة غير واضحة بالأصل.

⁽٩) علوم الحديث / ١٨٣ .

⁽١٠) في علوم الحديث (بوصف حاصر)

⁽۱۱) سبقت ترجمته

⁽١٢) زيادة من الإلماع

⁽١٣) الإلماع في أصول السماع / ١٠١

(المسألة السابعة والعشرون)

أبو بشر بن جعفر بن أبى وحشية مااسم أبى وحشية ؟ اسمه إياس ؟ أو إياس هو اسمه (١) ؟ فيكون جعفر بن إياس بن أبى وحشية »

الجواب

أن أبا وحشية هو إياس كما صرح به ابن عدى (7) في الكامل (7) فقال : وإياس يُكنى أبا وحشية ، وهو ظاهر كلام غيره من الأئمة والله أعلم .

** *** **** ****

⁽١) كذا بالأصل وهو واضح الخطأ والصواب « أو إياس هوابنه ؟

⁽Y) ابن عدى « هو الإمام الحافظ الكبير ، والناقد الخبير أبو عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد الجرجاني ولد سنه ٢٧٧ هـ زادت شيوخه على الألف ، ولم يكن في زمانه مثله - توفي رحمه الله - سنه ٣٦٥ هـ . له ترجمة في (طبقات الشافعية ٢ / ٣١٥)

⁽٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢ / ٧٤٥). قلت: و(جعفر) ابن إياس يُكني أبا بشر، والذي في المخطوط أن (أبا بشر) ابن لجعفر وهو خطأ انظر (الكامل ٢ / ٧٤٥) ميزان الاعتدال «٤٠٢/١» ترجعة (١٤٨٩). (تهذيب التهذيب ٢ / ٨٣) قال الذهبي: وهو أحد الثقات «أورده أبن عدى في الكامل فأساء»

(المسألة الثامنة والعشرون)

الإمام الشافعي - رضى الله تعالى عنه - لم يُخْرِجُ واحدٌ من الشيخين حديثه في الصحيح مع جلالته فَلأَيُ معنى ذلك ؟

الجواب

أن الشيخين لم يسمعا منه ، أمامسلم فلم يدركه أصلا (١) وأما البخارى فأدركه ولكن لم يلقه ، وكان صغيراً مع أنهما أدركا من هو أقدم منه ، وأعلى رواية ، فلو أخرجا حديثه لأخرجاه بواسطة بينهما وبينه ،مع أن تلك الأحاديث قد سمعاها ممن هو في درجته – فروايتُها عن غيره أعلى بدرجة أو أكثر والعلو أمر مقصود عند المحديثن ، قال أحمد بن حنبل : الإسناد العالى سنة عمن سلف » وقال محمد بن أسلم الطوسي (٢) : قربُ الإسناد قربة إلى الله تعالى » وقال يحيى بن معين (٣) : الإسناد النازل قرحة في الوجه » وقال على بن المديني (٤) : النزول شؤم » وإنما لم يَعْلُ إسناد الشافعي – رضي

⁽١) لم يدرك مسلم الإمام الشافعي لأن الشافعي توفي سنة ٢٠٤ هـ وولد الامام مسلم في نفس هذه السنة أما الإمام البخاري فقد ولد سنة ١٩٤ هـ

⁽٢) هو « المحدث الحافظ المفسر ، له المسند ، والأربعون وتفسير القرآن توفى سنه ٢٤٢ هـ وله ترجمة في معجم المؤلفين (٩ / ٥٢) .

⁽٣) هو « الإمام يحيى بن معين البغدادى أبو زكريا كان عالماً بالرواة وعلل الحديث قال فيه الإمام أحمد : « يحيى بن معين أعلمنا بالرجال » ومن آثاره « التاريخ والعلل » و« معرفة الرجال » وتوفى (رضى الله عنه) سنه ٢٣٣ هـ . معجم المؤلفين (١٣ / ٢٣٢)

⁽٤) هو الامام الأجلّ حافظ عصره على بن عبد الله بن جعفر المدنى البصرى ويعرف بابن المدينى شهدله أبو حاتم بأنه كان علما في الناس في معرفة الحديث والعلل ولم يستصغر البخاري نفسه عند أحد الا عند على بن المدينى توفى رحمه الله سنه ٢٣٤ هـ تذكرة الخفاظ (٢/ ٢).

الله تعالى عنه - جدًا لِتَقَدَّم وفاته ، وقلة تعميره (٥) فتأخر جماعة يساوونه فى الإسنادبعده بنحو أربعين سنة وأعلى ماعند الشافعي روايتُه عن مالك ، وأخر الرواة عن مالك من الثقات أحمد بن إسماعيل السهمى مات سنة تسع وخمسين ومائتين بعد الشافعي بنحو خمس وعشرين سنة ».

* *** **** ****

⁽ه) فقد توفى الإمام الشافعي عن أربع وخمسين سنة لأن مواده كان عام ١٥٠ هـ ووفاته سنة ٢٠٤هـ.

(المسألة التاسعة والعشرون)

المشى في المسجد بالنعل الذى يُمشى بها فى الطرقات إذا لم يكن بها نجاسة هل هو مكروه احتراماً للمسجد أم لا ؟ وهل صلاة النبى - عَلَيْهُ لله عليه كان فى المسجد أم لا ؟

الجواب

أنه لا كراهة في المشيي في المسجد بالنعل التي يعشي بها في الطرقات إذا تحقق أنه لانجاسة فيها ، فإن تحقق فيها نجاسة حُرُمُ المشيّ بها في المسجد إن كانت النجاسة رطبة ، أو مشي بها على موضع رطب في المسجد ، أو كانا جافين لكن كان ينفصل بالمشي من تلك النجاسة شيء فيقع في المسجد ، ففي هذه الأحوال يحرم المشي بها في المسجد ، فإن اتفقت (*) الرطوبة من الجانبين ولم ينفصل من النجاسة شيئ لم يحرم المشي بها في المسجد ، وفي الكراهة نظر لأن القول بها يحتاج إلى دليل، ولا يجوز القول به بالهجوم ، والمسجد وإن كانت له حُرِّمَة ، لكن قد يُقال : إن ذلك لاينافي احترامه وإن ظن النجاسة ظنا مُستندا إلى غلبتها ولم يتحققها ، ففيه قولا تَعارض الأصل والغالب ، فإن حكمنا الغالب فهي كمحققة النجاسة ، فيعود ما تقدم ، وإن حكمنا الأصل فهي كمحققة النجاسة ، أو مشي بها للأصل فهي كمحققة الطهارة ، لكن ينبغي القول بالكراهة إذا كانت رطبة ، أو مشي بها على رطب أوانفصل منها بالمشي شيء لما في ذلك المتحريض المسجد للتنجيس ، وإن لم يكن مُحققة أ ، فإنه لوكان محققا لوصل الأمر في ذلك المتحريم كما تقدم .

وأما صلاة النبى - على المسحيدين المسجد فإن في المسجد فإن في الصحيدين وغيرهما (١) عن سعيد بن زيد أبى مسلمة قال: قلت الأنس بن مالك: أكان النبى - عليه عليه ؟ قال: نعم » وظاهره أن هذا كان شأنه وعدادته المستمرة

^(*) كذا بالأصل والصواب « انتفت» والله أعلم .

⁽۱) رواه البخارى في كتاب « الصلاة » باب « الصلاة في النعال » فتح البارى (۱ / ۸۹ه). ورواه مسلم (۱/ صــ۲۲۶) والترمذي برقم (٤٠٠) وانظر سنن أبي داود (٦٤٨ وما بعده)

دائماً (۱) ، وفي سنن أبي داود وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم (۱) عن أبي سعيد الخدري – رضى الله عنه – قال : بينما رسول الله – المحلي بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره .. » الحديث ، وصلاة النبي – الله بأصحابه إنما كانت غالبا في المسجد ، وفي سنن أبي داود أيضا عن (٤) شداد بن أوس قال : قال رسول الله – الله اليهود ، فإنهم لايصلون في نعالهم ولا خفافهم » وراوه ابن حبان في صحيحه بلفظ « خالفوا اليهود والنصاري » وروى ابن مردويه في تفسيره عن أنس بن مالك عن النبي – الله – في قول الله – سبحانه وتعالى – : « خنوا زينتكم عند كل مسجد » قال : صلوا في نعالكم » (٥) وقال والدي – رحمه الله تعالى – في شرح الترمذي اختلف نظر الصحابة – رضى الله تعالى عنهم – والتابعين في لبس النعال في الصلاة هل مستحب أو مباح أو مكروه – ثم بسط ذلك – ثم قال والدي : يترجح التسوية بين اللبس والنزع مالم يكن فيهما نجاسة محققة أومظنونة » . (١) .

⁽٢) قولُه « وظاهره أن هذا كان شأنه وعادتُه المستمرة دائماً » فيه نظر فقد تستعمل هذه الصيفة (٢) قولُه « وظاهره أن هذا كان » / فيما لم يُفعل إلا مرة واحدة ، كصلاته - عَلَيّه - وهو حاملٌ أمامة بنت زينب فقد روى البخارى ومسلم هذا الحديث بلفظ « كان رسول (عَلَيّه) يصلى وهو حاملٌ أمامة فإذا سجد وضعها .. « الحديث وقد نبّه على هذا الإمام الصنعاني في شرحه لهذا الحديث » (انظر سبل السلام ١ / ٢٣٦ ط دار الحديث)

⁽٣) رواه أبو داود برقم (٥٠٠) والحاكم (١ / ٢٦٠) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبى ورواه ابن حبان (٣ / ٣٠٦) الإحسان في تقريب ابن حبان

⁽٤) رواه أبو داود برقم (٦٥٢). وابن حبان (٣/٣،٦) ورواه الحاكم أيضاً في المستدرك ١/ ٢٦٠ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

⁽ه) قال الحافظ ابن حجر : « وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية (أي « خذوا زينتكم .. ») حديث ضعيف جدا أورده ابن عدى في الكامل ، وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة ، والعقيلي من حديث أنس » (فتح الباري ١ / ٥٨٩)

⁽٦) انظر فتح الباري (١ / ٨٩ه) ، ومابعدها وانظر سبل السلام (١ / ٢٢٨) .

(المسألة الثلاثون)

لو امتنع شخص من الصلاة إلى محراب النبى - الله وقال أنا أجتهد وأصلى ، فهل هذه ردةً أم لا؟

الجواب

أنه إن فعل ذلك مع الاعتراف بأنه على ماكان عليه فى زمن النبى - الله - فهو ردة ، وإن ذكر تأويلاً بأن قال: ليس هو الآن على ماكان عليه فى زمنه - عليه أفضل الصلاة والسلام ، بل غُير عما كان عليه ، فهذا سبب اجتهادى لم يُحكم بردته ، وإن لم يكن هذا التأويل صحيحاً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

مكتوب آخره « فرغ منه أحمد بن العراقي بعد صلاة الجمعة رابع عشر شهر رجب سنه سبع وثمانمائة والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماأبدا ، ورضى الله عن أصحاب رسول الله أجمعين آمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

قال محقق الرسالة - عنا الله عنه - : إلى هنا انتهى المخطوط والحمد لله رب العالمين وأسأل الله تعالى أن يغفر لى ما أخطأت فيه ، وأن يثيبني على ما أصبت ، وأتوجّ بالشكر إلى الأخ الفاضل عماد صابر المرسى صاحب مكتبة التربية الإسلامية فهو الذي حفزني على نشر هذا المخطوط وقبله منى مشكورا ثم أشار على - جزاه الله خيراً - بتحقيق رسالة « العزلة » للإمام محمد بن إبراهيم الوزير وهي رسالة قيمة في بابها ، وسينشرها قريباً إن شاء الله تعالى وقد قدم لها الأخ مصطفى شامية صاحب مكتبة القرآن والسنة .

نسأل الله أن يتقبل منا أعمالنا ويُتمِّ علينا سِثْرَه في الدنيا والآخرة .

أبق أسماء

محمد محمد تامر

معيد بقسم الشريعة كلية دار العلوم

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ه١) البداية والنهاية

۱) « ابن تیمیة » للإمام محمد أبى زهرة ۲) « ابن حزم » ۳) « ابن حنبل » أبو حامد الغزالي ت/ ٥٠٥ هـ ٤) إحياء علوم الدين الشوكاني ت/ ١٢٥٠هـ ه) إرشاد القحول ٦) إرواء الغليل الألباني ٧) أصول الفقه د. عبد الكريم زيدان ٨) إعلام الموقعين ابن قيم الجوزية ت / ٧٥١ هـ ٩) الإتقان في علوم القرآن السيوطي ت / ٩١١ هـ ١٠) الإحسان في تقريب ابن حبان الأمير علاء الدين على بن بلبان ت / ٧٣٩ هـ ١١) الإحكام في أصول الأحكام الآمدى ت / ٦٣١ هـ « دار الحديث » ١٢) الإحكام في أصول الأحكام ابن حزم ت / ٥٦٦ هـ ط (١) مكتبه الخانجي الزّركلي ١٢) الأعلام القاضى عياض ت / ٤٤٥ هـ نشر دار الترآث ١٤) الإلماع في أصول الرواية تحقيق السيد أحمد صقر.

ابن کثیر ت / ۷۷٤ .

١٦) البدر الطالع بمحاسن من بعد

القرن السابع

١٧) إنباء الغمر بأبناء العمر

١٨) تحفة الأحرذي

١٩) تحفة الأشراف

المباركفوري

الحافظ المنزي ت/ ٧٤٧ هـ

الإمام محمد بن عسلي الشوكاني ت/ ١٢٥٠ هـ

الدار القيمة بمباي الهند

الحافظ ابن حجر ت / ۸۵۲ هـ

الإمسام السمسيوطي ت / ٩١١

الحافظ الذهبين ت / ٧٤٨ هـ

المافسظ ابن حجرت / ٨٥٢ هـ

الإمسام النسووي ت / ١٧٦ هـ

الحافظ ابن حجسر

د . الطحيان محميود

الإمام القرطبين ت/ ٦٧١ هـ

الحافظ ابسن حبسان ت / ٣٥٤ هـ

ابسن عبد البسرت/ ٤٦٣ هـ

القرطيــــ ت / ٦٧١ هـ

ابـــن أبـــ حساتم ت/ ٣٢٧ هـ

السيسيوطي ت / ٩١١ هـ

الحافـــظ أبق نعيـــم ت / ٤٣٠ هـ

۲۰) تدریب الراوی

٢١) تذكرة المفاظ

٢٢) تقريب التهذيب

٢٣) تهذيب الأسماء واللغات

٢٤) تهذيب التهذيب

٢٥) تيسير مصطلح الحديث

٢٦) التذكرة

٢٧) الثقات

٢٨) جامع بيان العلم وفضله

٢٩)الجامع لأحكام القرآن

٣٠) الجامع لأخلاق الراوى وأداب السامع الخطيب بالبغدادي / ٤٦٣ مـ

٣١) الجرح والتعديل

٣٢) حسن المحاضرة

٣٣) حلية الأولياء

٣٤) دائرة المعارف الإسلامية

- ٣٥) رسالة في الأسماء والصفات
- ٣٦) رسالة في الفتوي والمفتى والمستفتى
 - ٣٧) روضة الطالبين
 - ٣٨) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل
 - ٣٩) الرسالة

- للإمام عبد الحي اللكتري ت / ١٣٠٤ هـ
- الإمام الشاقعي ت / ٢٠٤ هـ طـ الطبي
 - تحقيق محمد سيد كيلاني

الإمام النووى ت /٦٧٦ هـ

الشيخ الشنقيطي

ابن حمدان الحنبلي

- ٤٠) زاد المعاد ابن القيم تحقيق الأرناؤوط
- الأمير المنتعاثي ت / ١١٨٢ هـ ٤١) سبل السلام
- ٤٢) سنن ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ت / ٢٧٥ هـ
 - تحقيق فؤاد عبد الباقي .
- أبو داود سليمان بن الأشعث ت / ٢٧٥ هـ ٤٣) سنن أبي داود
 - مراجعة وشبيط محمد محيى الدين عبد الحميد
 - محمد بن عیسی الترمذی ت / ۲۷۹ هـ ٤٤) سنن الترمذي
 - أحمد بن شعيب النسائي ت / ٣٠٣ هـ ه٤) سنن النسائي
 - ابن العماد المنبلي ت / ١٠٨٩ هـ ٤٦) شذرات الذهب
 - ٤٧) الشفا بشرح ملا على القاري .
 - ٤٨) مسعيح البخاري (متن)
 - ٤٩) صحيح مسلم (متن)
 - . ٥) صحيح مسلم بشرح النووي .
 - ٥١) منحيح الجامع
 - ٢٥) الصنارم المسلول
 - ٣٥) الضبوء اللامع لأهل القرن التاسع .

- طب الملبي
- ط الطبي
- المحدث الألباني
- ابن تيمية ت / ٧٢٨ هـ
- الحافظ السخاري ت / ٩٠٢

- ٤٥) طبقات الشافعية
- ٥٥) طبقات الشافعيه الكبرى
 - ٥٦) طبقات المفسرين
 - ٥٧) طبقات المفسرين
- ٥٨) طريق الدعوة في ظلال القرآن
 - ٩٥) عمل اليوم والليلة.
 - ٦٠) عون المعبود
 - ٦١) العقيدة الطحاوية شرح
- ٦٢) فتاوى الحافظ ابن حجرفي العقيدة بتحقيق / محمد تامر .
- ٦٣) فتح الباري بشرح صحيح البخاري الحافظ ابن حجر ت / ٨٥٢ « الريان »
 - ٦٤) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث
 - ٥٦) الفتاوى الكبرى
 - ٦٦) القصل في الملل والنحل
 - ٦٧) فهرس الفهارس
 - ٦٨) كشف الظنون
 - ٦٩) الكامل في الضعفاء
 - ٧٠) لسان الميزان
 - ٧١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد
 - ٧٢) مجموع الفتاوي
 - ٧٣) مجموعة الرسائل والمسائل
 - ٧٤) محاسن التأريل

- ابن هداية الله المسيني .
- تاج الدين السبكي ت / ٧٧١ هـ
 - الداودي ت / معه هـ
 - السيوطي ت / ٩١١ هـ
 - جمع « أحمد فائز»
 - الإمام النسائي ت / ٣٠٣ هـ
 - شمس الحق العظيم أبادي
 - ابن أبي العزت / ٧٩٢ هـ
- - الحافظ العراقي ت / ٨٠٦ هـ
- ابن تيمية بتحقيق محمد حسنين مخلوف
 - ابن حزمت / ٢٥٦ هـ
- عبد الحي الكتائب . دار الغيرب الإسلامي
- حاجی خلیفة ت / ۱۰۲۷ هـ
- ابن عسدى أبو عبد الله الجرجاني ت/ ٣٦٥ هـ
 - الحافظ ابن حجر ت/ ٨٥٢ هـ
 - الهيثمسي نور الدين بن علسي ت / ٨٠٧ هـ
 - مؤسسة المعارف
- ابن تيمية أحمد بن عبد الطيم ت / ٧٢٨ هـ
 - ابن تيميـــة .
- جمال الدين القاسمي ت / ١٩١٤ م . وط الحلبي

ه٧) مختار الصحاح

٧٦) مذكرة أصبول الفقه .

٧٧) مسند القردوس

۷۸) معارج القبول

٧٩) معجم المؤلفين

٨٠) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار الذهبي /٧٤٨ هـ

٨١) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

۸۲) « مغنى اللبيب »

٨٢) مفيد المستفيد في كفرتارك التوحيد

٨٤) مقدمة ابن الصلاح مع شرحها

۸۵) مقدمة فتح البارى

٨٦) من قضايا التصوف

٨٧) منهاج الحليمي

٨٨) موقف ابن عربي من أهل الظاهر.

٨٩) ميزان الاعتدال

٩٠) المطلي

٩١) المختصر في أخبار البشر

٩٢) مفتاح كنوز السنة .

٩٣) المستدرك

أبوبكر الرازي

العلامة الأمين الشنقيطي

دار الكتاب العربي

حافظ أحمد حكمي

عمر كحالة.

لقنسنكوزملائه

لابن هشام المصرى ت / ٧٦١ هـ

محمد عيد الوهاب

أب عمروبن الصلاح / ٦٤٣ هـ-

الحافظ العراقي ت/ ٨٠٦

ابن حجر

د . محمد السيد الجليند

أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي

ت / ٤.٦ هـ دارالفكر.

د. محمود قاسم

الحافظ الذهبي ت / ٧٤٨ هـ .

ط الحلبي تحقيق على البجاوي.

أبو محمد على بن أحمد بن حزم ت / ٤٥٦ هـ

ابن کثیر ت / ۷۷٤ هـ .

أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ت / ه. ٤ هـ

٩٤) المستصفى	الإمام الغزالي أبو حامد ت/ ٥٠٥ هـ
٩٥) المسودة في أصول الفقه	لآل تيمية (ابن تيمية وأبيه وجده)
۲۲) المسند	للإمام أحمد ت / ٢٤١ هـ
٩٧) الموافقات في أحدول الشريعة	الشساطيي – إبراهيسم بن موسسي الفرناطي
	_A V4. / =
للملا) (۱۸	الإمام مالك بن أنس ت / ١٧٩ هـ
٩٩) نزمة الخاطر شرح روضة الناظر.	ابن بدران الدمشقى .
١٠٠) نيل الأصطار	الشوكاني محمد بن على ت / ١٢٥٠ هـ
١٠١) النحو المصنقي	اً د . محمد عيد
١٠٢) النحق الواقي	1. د عباس حسن .
١٠٣) النهاية في غريب الحديث والأثر.	ابن الأثير
العيات الأعيان (١٠٤	ابنخلُكان
٥٠٠) الوافي بالوفيات	الصيلاح الصيفدي